



﴿ فهرست كتاب المنهى لابن الحاجب ﴾

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٢	خطبة الكتاب ومقدمته	١٨	مسألة في أن اللغة لا تثبت قياسا
٢	الكلام على مبادئ علم الأصول	١٩	في معنى قولهم الحرف لا يستقل
٤	تقسيم العلم إلى قسمين تصور وتصديق		بالمفهومية
٩	الكلام على المقدمات البرهانية	١٩	مسألة في كون الواو للجمع المطلق
١٢	(مبادئ اللغة) والكلام عليها		لا يقتضى ترتيبا
١٣	مسألة المشترك جائز وواقع عند	١٩	(ابتداء الوضع) والكلام عليه
	المحققين	٢٠	اختلفوا في الواضع فقال الأشعرى الخ
١٣	« المشترك واقع في القرآن	٢٠	(الاحكام) والكلام عليها من جهة
١٣	« المترادف جائز وواقع عند المحققين		العقل
١٤	« زعم قوم أن الحد والمحدود مترادفان	٢٣	(الحكم الشرعي) والكلام عليه
١٤	« المترادفان يصح إطلاق كل مكان	٢٣	(الوجوب في اللغة) والكلام عليه
	الآخر	٢٤	مسألة في تعريف الأداء والقضاء
١٤	« الحقيقة في اللغة ذات الشيء اللازم له	٢٤	« الواجب على الكفاية واجب على
١٥	« إذا دار اللفظ بين الائتراك والجاز		الجميع
١٥	« الاسماء الشرعية جائزة ضرورة	٢٤	مسألة وتعرف بالواجب المنجز
١٦	« في أن المجاز في اللغة خلافا للاستاذ	٢٥	(الواجب الموسع) والكلام عليه
١٦	« في أن المجاز في القرآن خلافا	٢٦	مسألة فحين أخرج مع ظن الموت قبل
	للظاهرة		الفعل
١٧	« في أن القرآن يشتمل على ألفاظ	٢٦	مسألة في أن ما لا يتم الواجب إلا به
	معربة		فهو واجب
١٧	« لا بد في المجاز من العلاقة	٢٧	(المختلور) وتعرف وفيه مسئلتان
١٧	« المشتق مادل على معنى بحروف	٢٨	(المنسوب) وتعرف به
	أصله	٢٨	مسألة المحققون على أن المنسوب
١٨	« اشتراط بقاء المعنى المشتق من		مأمور به
	لفظه	٢٨	« المنسوب ليس بتكليف خلافا
١٨	« لا يشتق اسم الفاعل لشيء باعتبار		اللاستاد
	فعل قائم بغيره	٢٨	(المكروم) وتعرف به
١٨	« الاسود ونحوه من المشتق يدل على	٢٨	(المتاح) والكلام عليه
	ذات متعقبة بسواد	٢٩	مسألة الإباحة حكم شرعي خلافا

صفحة	محتوى	صفحة	محتوى
	الله عليه وسلم		لبعض المعتزلة
٣٨	(الاجماع) والكلام عليه	٢٩	مسئلة المباح غير مأثور به خلافا للكهبي
٣٩	مسئلة اتفق القائلون بالاجماع انه لا يعتبر الخارج عن الملة	٢٩	د المباح ليس بجنس الواجب
٣٩	مسئلة الأكثر على أن المقلد لا يعتد به	٣٠	(المحكوم فيه الافعال)
٣٩	د المجتهد المتبدع بما يتضمن التكفير لم يعتبر	٣٠	مسئلة شرط المطالب الامكان عند المحققين
٣٩	مسئلة لا يختص الاجماع بالخج به باجماع الصحابة خلافا للظاهرية	٣٠	مسئلة لا يشترط في التكليف بالفعل أن يكون شرطه الشرعي حاصلًا
٤٠	مسئلة اذا خالف الدليل فليس باجماع	٣١	مسئلة في أن المكلف به كسب العبد من الفعل
٤٠	التابعي المجتهد في عصر الصحابة لا ينقد الاجماع إلا طبعه	٣١	مسئلة التكليف بالفعل في حال حدوثه (المحكوم عليه وهو المكاف)
٤١	مسئلة اجماع المدينة من الصحابة والتابعين حجة	٣١	(شرط المكلف الفهم عند المحققين)
٤١	مسئلة الاجماع لا ينقد بأهل البيت وحدهم	٣٢	مسئلة الأمر يتعلق بالمعوم
٤١	مسئلة لا ينقد الاجماع بالخلفاء الأربعة مع مخالفة غيرهم	٣٢	د الخطي غير مكلف باتفاق
٤٢	مسئلة لا يشترط في الاجماع عند التواتر	٣٢	د المكلف يعلم التكليف قبل وقت الامتثال
٤٢	د الناقون للاشتراط اختلافوا اذا لم يبق الا واحد قيل اجماع الخ	٣٣	(الادلة الشرعية) وذكرها
٤٢	د اذا أفق واحد وعرف به الباقي ولم ينكر أحد الخ	٣٣	(الكتاب) وتعرفه
٤٣	مسئلة اذا أفق واحد ولم ينتشر لأهل عصره الخ	٣٣	مسئلة ما نقل أحاد ليس بقرآن
٤٣	مسئلة لا يشترط انقراض عصر المجتهد عند المحققين	٣٤	د القراءات السبع المتواترة
٤٣	مسئلة لا يجمع الأمة الا عن مسند	٣٤	د لا يجوز العمل بالشاذ
٤٣	مسئلة الاجماع قد يكون عن قياس	٣٤	د في القرآن محكم ومتشابه
٤٤	د اذا اختلف أهل عصره على قولين الخ	٣٤	(السنة) وتعرفها
		٣٤	مسئلة في الكلام على عصمة الانبياء
		٣٤	د في أفعال رسول الله صلى الله عليه وسلم
		٣٩	مسئلة اذا فعل فعل عنده فلم ينكر
		٣٩	د أفق انه لا تعارض بين فعلين
		٣٩	مسئلة فيما اذا عارض فعله وقوله صلى

صحيفة	صحيفة
٤٤ مسألة إذا استدلل أهل عصر بدليل	٥١ (خبر الواحد) والكلام عليه
٤٥ د إذا اتفق أهل العصر الثاني على	٥١ مسألة قد يحصل العلم بخبر الواحد العدل
أحد قولي العصر الأول	٥٢ د إذا أخبر واحد بخبرته صلى الله
٤٥ د اتفاق أهل عصر بعد اختلافهم	عليه وسلم ولم ينكر عليه
عقبه إجماع	٥٢ مسألة إذا أخبر واحد بخبرته جماعة الخ
٤٦ د اختلافوا في جواز عدم علم الأمة بخبر	٥٢ د إذا روى واحد خبراً وأجمعت
٤٦ د يمنع ارتداد الأمة كلهم في عصر	الأمة على العمل بمقتضاه
٤٦ د ظن بعض الضعفاء أن قول الشافعي	٥٣ مسألة إذا انفرد واحد بما تتوفر
٤٦ د يصح التمسك بالإجماع المنقول بخبر	الدواعي على نقله
الواحد	٥٣ مسألة التعبد بخبر الواحد العدل جائز
٤٦ د انكار حكم الإجماع الظني غير	عقلاً
موجب للتكفير	٥٣ مسألة يجب العمل بخبر الواحد خلافاً
٤٦ د لا يصح التمسك بالإجماع على	للقاساني
ما يتوقف صحته عليه	٥٥ (الشرائط في خبر الواحد الخ)
٤٦ د اختلف في كون الإجماع حجة في	٥٦ مسألة الأكثرون على أن مجهول الحال كم
الأديان السالفة	لا يقبل
٤٧ (السند) و يعرفه الكلام عليه	٥٧ مسألة الغاسق قطعاً تأويل أن كان
٤٨ (قبعة الخبر) إلى صدق وكذب	ممن الخ
٤٨ (قبعة أخرى) إلى ما يعلم صدقه ويعلم	٥٧ مسألة الأكثرون على أن الجرح
كذبه	والتعديل يثبت بالواحد
٤٩ مسألة اتفق العقلاء أن خبر التواتر	٥٧ مسألة يكفي الإطلاق في ذكر سبب
مفيد للعلم	الجرح والتعديل
٤٩ مسألة الجهور على أن العلم بالتواتر	٥٨ مسألة إذا تراضوا بالجرح بمقام
ضروري	٥٨ مسألة في الطرق الضعيفة حكم الحما
٥٠ مسألة اتفق العلماء أن خبر التواتر	العدل تعديل قيل
لا يولد العلم	٥٨ مسألة ألا كثر على عدالة الصحابة و
٥٠ مسألة اتفقوا في التواتر على شروط الخ	فيها كغيرهم
٥١ مسألة ذهب القاضى وأبو الحسين الخ	٥٨ مسألة الصحابي من رآه صلى الله عليه
٥١ مسألة إذا اختلفت أخبار الخبرين	وسلم وإن لم يرو عنه
في التواتر	٥٩ مسألة لو قال من عاصره صلى الله عليه

صحيحة

صحيحة

- ٥٩ وسلم أنا صحابي الخ
(في كيفية الرواية) وتعرفها
٥٩ مسألة إذا قال الصحابي قال صلى الله
عليه وسلم فلا كثر الخ
٥٩ مسألة إذا قال سمعته صلى الله عليه وسلم
يأمر بكذا الخ
٥٩ مسألة إذا قال أمرنا أو نهينا فلا كثر
على أن الخ
٥٩ مسألة إذا قال الصحابي من السنة كذا
فلا كثر الخ
٦٠ مسألة إذا قال الصحابي كما نفعل
فلا كثر على أنه الخ
٦٠ (والله حديث أحكام)
٦١ مسألة إذا أنكر الأصل رواية الفرع
٦١ إذا انفرد العدل بزيادة لا تخالف
٦٢ حذف بعض الخبر إذا لم يتعلق
بالله كورجاء
٦٢ مسألة خبر الواحد فيما تم به البلوى
الاكثر انه مقبول
٦٢ مسألة إذا روى الصحابي خبرا محملا
٦٢ مسألة خبر الواحد إذا ثبت أنه صلى الله
عليه وسلم الخ
٦٣ مسألة خبر الواحد فيما يوجب الحد
الاكثر مقبول
٦٣ مسألة خبر الواحد المتخالف للقياس ان
يعارض الخ
٦٤ مسألة الخبر المرسل وتعرفه والكلام
على قبوله
٦٥ (المتن) وتعرفه وأقسامه
٦٥ (حد الامر) وتعرفه والكلام عليه
- ٦٧ مسألة صيغة الامر لا تبدل على التكرار
وللمرة الواحدة
٦٨ مسألة القائلون بان الامر لا يقتضي
التكرار الخ
٦٨ مسألة القائلون بالتكرار قائلون بالغور
٦٩ مسألة اختيار الامام والغزالي ان الامر
يشي معين ليس نهيا عن ضده
٧١ مسألة فيما اذا فسر الاجزاء بالاستثال
٧١ مسألة اذا وردت صيغة الامر بعد الحظر
٧٢ مسألة الامر بفعل في وقت معين
لا يقتضيه بعده
٧٢ مسألة الامر بالامر بالشئ ليس أمرا
بالشئ
٧٢ مسألة اذا أمر بفعل مطلق فالطالب
الفعل المتصور
٧٢ مسألة الامر ان المتعاقبان متماثلين
٧٣ (النبى) وتفسره
٧٣ مسألة النبى عن الشئ لعينه يدل على
فساد المنهى
٧٤ مسألة النبى عن الشئ لو صفه يدل على
الفساد
٧٤ مسألة المحققون على ان النبى يقتضى
الدوام
٧٤ (العام والخاص) والكلام عليهما
٧٥ مسألة الاتفاق على أن العموم من
غوارض الالفاظ
٧٦ مسألة الشافعى والمحققون للعموم صيغة
٧٧ مسألة الجمع المنكر ليس من صيغ العموم
٧٧ يضع اطلاق أبيه الجمع على اثنين
جائزا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي كرمنا بطلب العلم الذي هو أفضل العمل * وعلمنا تفصيل أحكامه التي هي مناط السعادة وغاية الأمل * وصلى الله على سيدنا محمد المبعوث إلى سائر الأمم بأشرف الملل * وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً * . ولما كان علم أصول الفقه من الأمور الجليلة * وكانت التصنيف فيه بين خطي الاملال والخلل * ندبني ذلك إلى تصنيف مختصر يسقي الصادين من الغلل * ويشفي المحتاجين اليه من العلل * فأنشأته مترجماً بمعناه منتهى الوصول والامل * وفي علمي الأصول والجدل * والله تعالى يعين على اكماله في عمل * ويمد لقرائه واقرائه في الاجل * ألبسنا الله من التقوى من خير الخلل * وباعدنا عن مقارنة الزينغ والزلل * ونعصر في المبادي والأدلة السمعية والاجتهاد والترجيح

فالمبادئ حده وموضوعه وفائده واستقاده

أما حده لقباً فالعلم بالقواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية * وأما حده مضافاً فالأصول الأدلة الكلية والفقه العلم بالأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية بالاستدلال ثم غلب على ما تقدم * وأورد على حد الفقه ان كان المراد البعض لم يطرد أو كان المعنى قهراً وإن كان الجميع لم ينعكس أولم يوجد * وأجيب بالجميع لان المجتهد يعرض كل واقعة على ما عنده ويحكم ويلزم رجوعه إلى العلم بما يتنبأ به المجتهد للعلم بالأحكام ويصح ببعض * ويطردان أي بدلالة الامارات لأنه لا يعلم كذلك الا فقهه وقيل العلم بجملة منها * ويرد من علم ثلاثة ولزم الفرق بين من علم ثلاثة وبين من علم حكيمين * وأما موضوعه فاحواله المعارضة لذلك * كاحوال الأدلة وأقسامها واختلاف مراتبها وكيفية الاستنباط

وأما فائده فغرة أحكام الله تعالى

وأما استفادته فن الكلام والعريضة والأحكام أما الكلام فلتوقف الأدلة الكلية على معرفة الباري وصدق نسبة خطاب التكليف إليه ويتوقف على أدلة حدث العالم وعلى دلالة

المجزأة على صدق المبلغ وتوقف دلالتها على العلم بجعلها واستماع تأثير غير القدرة الأزلية فيها وتوقف على قاعدة خلق الاعمال وتوقف على العلم والارادة والتقليد في ذلك لاختلاف العقلاء فلا يحصل علم وأما المربية فتوقف الأدلة اللفظية من الكتاب والسنة على معرفة اللغة من حقيقة ومجاز وعموم وخصوص وإطلاق وتقييد وحذف واضمار ومنطوق ومفهوم واقتضاء وإشارة وإيماء وتنبيه وتفصيل أبواب الاعراب وعلم البيان وأما الاحكام فلتصورها لتتمكن اثباتها ونفيها لا العلم وبشواتها والا كان دورا فلتكلم في مبادئ الثلاثة الدليل لغة المرشد وهو الناصب والذاكر ومابه الارشاد وفي الاصطلاح ما يمكن التوصل بصحح النظر فيه الى مطلوب خبري فتندرج الامارة وقيل الى العلم فلا تندرج والنظر الفكري الذي يطلب به من قام به علما أو ظنا ولو قيل ترجحا ثعلما وأما العلم فليس لا يوجد قتال الامام والغزالي لسره فليميز بالتقسيم وقال قوم متعذر لأنه ضروري من وجوه أحدها ان ماسوى العلم لا يعلم الا بالعلم فلو علم العلم بغيره لكان دورا ورد بان توقف تصور العلم على حصول العلم بغيره لا على تصوره ولا يتوقف حصوله على تصوره فلا دور الثاني ان كل أحد يعلم وجوده ضرورة ورد بأنه يجوز أن يحصل ضرورة ولا يتصوره ولا يلزم من حصول أمر تصوره ضرورة أو تعلم تصوره الثالث ان كل أحد يعلم انه يعلم وجود نفسه ضرورة والعلم أحد التصورات فكان ضروريا ورد بأن المعلوم ضرورة النسبة ولا يلزم منه كون التصور ضروريا الرابع لو كان غير ضروري لما فرق بينه وبين غيره ضرورة ورد باللمع فلا يلزم من الفرق بين أمرين ضرورة تصورهما ضرورة ثم نقول لو لم يصح تعديه لكان بسيطا لأنه لا معنى للحد الذي يميز مفردات المركب ولو كان بسيطا لزم ان كل معنى علم وأيضا فانقطع بأن العلم نوع من أنواع حكم الذهن أو من أنواع الذكر النفسى وذلك يستلزم التركيب ثم أكثر الناس في تعديه وأصحابه فوجب تمييزا لا يحصل التقيض ومن رأى رأى الاشعري يقتصر فتدخل ادراكات الحواس والازاد في الامور المعنوية فتخرج واعترض على عكسه بالعلوم العادية فانه يجوز عقلا تقيض متعلقها حال العلم وأجيب باللمع وأسند بأنه يستحيل أن يكون الشيء في الزمن الواحد حجرا ذهبا ضرورة فاذا علم كونه حجرا استحال أن يكون ذهبا بل معناه انه لو قدر لم يلزم منه محال لنفسه ولا يلزم منه احتمال التقيض في نفس الامر بهذا وان في احتمال التقيض في نفس الأمر في جميع المعلوم ضروري واعلم ان الذكر النفسى اما أن يحتفل متعلقه التقيض بوجه

أولاً والثاني العلم والأول إما أن يحقل النقيض عند هذا كقولهم أولاً والثاني الاعتقاد فإن
طابق فصحيح والافتقار الأول إما أن يحقل النقيض وهو راجح أولاً والراجع الظن
والمرجوح الوهم والمساوي الشك وقد علم بذلك حد كل واحد منها

والعلم ضربان علم بفردو يسمى تصوراً ومعرفة وعلم بنسبة ويسمى تصديقاً وعلماً
وكلاهما مطلوب وضروري ولا تكون جميع التصورات والتصديقات مكتسبة والألزم
التسلسل أو الدور فالضروري من التصور لا يقتصر متعلقه إلى تقدم تصور عليه وهو
المفرد الذي لا تركيب فيه كالوجود والثشي فلا يطلب بمعدو المطلوب بخلافه وهو ما كان
من كبا أي يطلب بالحد والضروري من التصديق ما لا يقتصر إلى تقدم تصديق وهو النظر في
الدليل والمطلوب ما يقتضي أي يطلب بالدليل وقد أورد على التصور أنه يستحيل طلبه لأنه
إن كان حاصلًا فواضح والأفلاشعور به وذلك يستلزم نفي طلبه لا يقال إنه حاصل من وجه
دون وجه فانه مردود بعين الأول لأنه تفصيله وأجيب بأنه يشعر بها أو بغيرها مفصلة وطلب
تخصيص بالتعيين وأوردنا أيضاً أنه ان عرف بذاته ان عرف بنفسه وهو محال وان عرف
بغيره ان العامة لم يحصل للشاركة وان عرف بالخاصة توقف على معرفة الموصوف فكان دورا
وأجيب بأن الممتنع تعريفه بنفسه اذا كان مفرداً مضافاً وما يركب فلا يكون الا كذلك
وعن تعريفه بالخاصة انه لا بعد في معرفة خاصة لمركب لم تحقق مفرداته وأورد على
التصديق الاعتراض الأول وأجيب بأنه تتصور النسبة بنفي أو اثبات ثم يطلب تعيين الحاصل
منهما ولا يلزم من تصور النسبة حصولها والألزم النقيضان ولفظ الحد يطلق على الحقيقة الذاتية
الكلية المركبة وعلى القول الدال عليها مفصلاً ويسمى حقيقياً وذاتياً مثل الانسان حيوان
ناطق وعلى العوارض اللازمة للحقيقة وعلى القول الدال عليها يسمى رميها مثل الخمر مائع
يقذف بالزبد وعلى لفظ مفسر اللفظ اخفى ويسمى لفظياً مثل العقار الخمر وشرط الجميع
الاطراد والانعكاس أي اذا وجد وجد وإذا انتفى انتفى وقد يطلق على العلم به وقد علم بذلك حد
كل واحد منها

ولكل مؤلف مادة وصورة فادته مفرداته وصورته هيئته الخاصة فإدته الذاتية
وعرضية فالذاتي ما لا يتصور فهم الذات قبل فهمه كالونية للسواد والجسمية للانسان
لانهم ما خرجتا عن الذهن بطل فهمهما من ثم لم يكن لشيء حدان ذاتيان وأما غيره فيتعدد
وتعريف الذاتي بأنه غير مطلق وبالترتيب العقلي راجع اليه ثم إما أن يكون تمام الماهية

أو جزءها والأول القول في جواب ماهو والثاني ان كان تمام الجزء المشترك فهو الجنس وان كان المميز عن مشاركة الجنس فهو الفصل والجمع منهما النوع فالأول يكون جنس الجنس وجنس الفصل والثاني يكون فصل الجنس وفصل الفصل والذاتي العام جنس الأجناس والأخص نوع الأنواع كالجوهر والانسان وما بينهما جنس لما تحته نوع لما فوقه كنام وحيوان وأما الوجود فليس بجنس للجوهر لتعلق الجوهر بدوره والطويل والقصير ليس بنوع للانسان لتعلقه مادونه والجنس ما دخل تحته متعدد يختلف لحقيقة كنيته تستلزمه والنوع ما شاركه بخلاف الحقيقة كنيته في الدخول تحت جنس ويطلق النوع على ذي آحاد لا تختلف بحقيقة فنوع الأنواع نوع بالاعتبارين فالجنس الوسط نوع بالمعنى الأول والبالثاني وبعض البسائط بالعكس والغرضي بخلاف الذاتي وينقسم الى لازم وعارض فاللازم لا يتصور مفارقتها وهو لازم للذات بعد فهمها كالفردية للثلاثة والزوجة للاربعة ولازم في الوجود خاصة كالحديد للجسم وكظله في الشمس والعارض ما تصور مفارقتها ثم قد لايزول كسواد العراب والرنجي وقدين ولبطيخا كصفرة الذهب وسريعا كحمرة النخل ومتى خص العرضي نوعا غافضا كالضلع للانسان شغل أفراده أولم يشغلهوا الاضام كالأكل له ولغيره والأمر الكلي المتعلق بمجر المتكلم المثبت له عنه بالاحوال والوجوه والاحكام والمنطقي بالقضايا الكلية ثم منهم من يقول بوجوده في الذهن ومنهم من يقول ثابتة غير موجودة ولا معدومة وأما صورته فقام ونقص فالتام ان يتبدل بالجنس الاقرب ثم بالفصل فيستغنى عن الابعد بدلالة الالتزام وخلل الصورة نقص كاستقاط الاقرب لدلالة الالتزام واستقاط الجنس جلية لذلك وكثقدم النوع عليه مثل العشق افراط المحبة وخلل المائدة خطا ونقص فالخطا يجعل الموجود والواحد جنسا ويجعل العرضي الخاص بنوع فضلا كالذاتي فلا ينعكس أو ترك بعض الفصول فلا يطرده كعريفه بنفسه مثل الحركة عرض ثقلة والانسان حيوان بشر والحركة والثقلة والانسان والبشر مترادفة ويجعل النوع والجزء جنسا شغل الشرظم الناس والعشرة خمسة وخمسة ويختص الرسمي باللازم الظاهر لا بما هو مثله في الخفاء وأخفى وبما لا يتوقف عقليته عليه فالأول مثل الزوج عددان يدعى الفرد الواحد إذ الزوج والفرد متساويان في الخفاء ومنه ذكر أحد المتضامين في حد الآخر والثاني مثل النار جسم كالنفس فان النفس أخفى والثالث مثل الشمس كوكب نهاري لان النهار لا يعرف الا بالشمس والنقص كاستعمال الألفاظ الغريبة أو المشتركة أو المجازية ولا يحصل الحديره ان لان البرهان

وسط مستلزم أمر في المحكوم عليه فالوقتر وسط لكان مستلزما عين المحكوم عليه وفيه
تحصيل الحاصل وأيضا فإنه لا بد في الدليل من تعقل المفرد لو جوب تعقل حقيقة ما يستدل عليه
فالودل عليه لجاء الدور لا يقال بخله في التصديق لأنه لا بد في الدليل من تعقل النسبة فيجئ
الدور لأننا نقول لا يتوقف تعقل النسبة على الدليل وإنما يتوقف ثبوتها أو نفيها لا تعقلهما
فلا دور وإذا لم يحصل بدليل لم يمنع ولكن يعارض ويبطل بخل طرده أو عكسه أو غيرهما
تقدم أما إذا قال الإنسان حيوان ناطق وقصد ملوله لغة أو شرعا فليقله النقل بخلاف تعريف
الماهية

ولفظ الدليل يطلق على البرهان والأمانة فالبرهان قول مؤلف مستلزم لنفسه قولا
آخر والقياس أعم منه وهو برهاني وظني وجدلي ووعظي وشعري ومغالطي ويجمعها قول
مؤلف يستنتج عنه قول آخر ومادة ذلك التصديقات وأظها تصديقان ويسمى كل تصديق قضية
والمحكوم عليه فيها إما جزئيين أو لا والثاني إما أن يختص بإثنين مقداره من كلية أو جزئية
أو لا صارت أربعة قضية شخصية مثل زيد كاتب قضية محصورة كلية كل جوهر متغير قضية
محصورة جزئية مثل بعض الناس عالم قضية مبهمة مثل الإنسان في خمسه وتسعى في الدليل
مقدمات ولا بد من وسطين هما هو المستلزم للحكم المطلوب واحتج إلى الأولى لبيان حصوله في
المحكوم عليه ليكون اللازم خبريا وكل مقسمة لا بد لها من مفردين ووجه الدلالة في
المقدمتين وهو الأمر الذي من أجله لزم النتيجة أن الصغرى خصوص والكبرى عموم
فيصحب اندراج انصوص في العموم فإذا قلت العالم مؤلف وكل مؤلف حادث اندرج العالم في
كل مؤلف فيصحب أن تكون حادثة فيلتي موضوع الصغرى ومحمول الكبرى وكذلك لو كان
متساويين وليست النتيجة إحدى المقدمتين وإن كاتب مندرجة في الكبرى بالقوة لأنه قد
يطلع على العموم ويغفل عن الخصوص وبالعكس وقد تحذف إحدى المقدمتين العلم بها
فالكبرى هذا يجعل أنه زان والصغرى مثل لأن كل زان يحد منه قوله تعالى لو كان فيها آلهة
الالهة لفسدتا

ولا بد أن تكون المقدمات كلها في البرهان قطعية لتكون النتيجة قطعية لأن لازم الحق
حق والاقضية أو اعتقادية إن لم يمنع مانع إذ ليس بين الظن والاعتقاد وبين أمر ربط عقلي
ولا بد من انتهاء اليقينية إلى ضرورة واللازم التسلسل أو الدور وانهاء غيرها إلى ظنية
أو وهمية أو تسلفية فالضروريات المشاهدات الباطنة وهو لا يقتصر إلى العقل كجوع

الإنسان وعطشه وأله لأن الهائم تذكره والاوليات وهو ما يحصل بمجرد العقل كعلم الانسان بوجوده وان النقيضين يصدق أحدهما خاصة وان الاثنين أكثر من الواحد وان المساوى للمساوى مساوى وان الممكن لا يترجح أحد طرفيه الا بترجح المحسوسات وهو ما يحصل بالحس ككون الثلج أبيض والقمر مستدير وكون النار محرقة والجهر يهوى والنار تصعد والتجربيات وهو ما يحصل بالعادة كسهال السقمونيا الصفري واسكارا النحر والمتواترات وهو ما يحصل بالأخبار تواترا عن المحسوسات كوجود مكة وبغداد وأورد على المحسوسات والتجربيات انها لا تنفد الا فيما شوهد على التعميم فان كل حيوان يجرى فكه الاسفل خاصة ولا علم بالتعميم لما اطلع عليه في التماسيح وعلى الحس أيضا بأنه ينط وأجيب بأنه لا بد أن ينتهي الى حديثي التردد وقد يتفاوت فيه الجربون والافجربيات ناقصة وأما الفلنيات فكل الحلدسيات كما اذا شاهدنا القمر يزيد نوره وينقص لبعده عن الشمس وقربه فتعكم بأنه مستفاد من الشمس كالشهورات مثل كون الصدق والاحسان حسنا لكونه صدقا والكذب والاساءة قبيحا والتجربيات الناقصة والمحسوسات الناقصة واما الوهميات فياقتيل بمقتضى الفطرة المجردة عن نظر العقل انهم الاوليات مثل ان كل موجود متميز وان العالم ينتهي الى خلاه الى ان ينعه العقل بما يؤلفه من البرهان واما المسلمات فبايسله الناظر ولما كان الدليل قد يقوم على ابطال النقيض فيتعين نقيضه وعلى الشيء المطلوب عكسه فيتعين احتيج الى معرفتهما فالنقيضان كل قضيتين اذا صدقت احدهما كذبت الأخرى وبالعكس مثل العالم حادث العالم ليس بمحادث فان كانت شخصية فمضطرب فمضطربا ان لا يكون بين النقيضين في المعنى التبدل الاثبات بالنفي فيلزم ان يتحد الموضوع بالذات لا باللفظ والمحمول بالذات والاضافة والجزء أو الكل والقوة أو الفعل والزمان والمكان والشرط كمين وناهل واب واصغر في قشره وقاطع في الغمد ومبصر بالليل وماش على الأرض والشرط مثل الكاتب يجرى يده ان كتب ويستغنى عنه بالزمان أو بالقوة أو بالفعل فان كانت محصورة لزم اختلاف الموضوع في السككية والجزئية لانه لو اتحد اجاز ان يكن بها معاني الكلية اذا كان الحكم بمرضى خاص بنوع خاص مثل كل انسان كاتب كل انسان ليس بكاتب لأن الحكم على كل واحد وصدا معاني الجزئية مثل بعض الناس كاتب بعض الناس ليس بكاتب لأنه غير معين فنقيض الكلية المثبتة جزئية سالبه وبالعكس وعكس كل قضية تبديل الموضوع محمولا والمحمول موضوعا على وجه يصدق فعكس الكلية الموجبة جزئية وموجبة

الكلية السالبة كلية سالبة والجزئية الموجبة جزئية موجبة ولا عكس للجزئية السالبة إلا أن تجريها على حكم الموجبة وإذا عكست الكلية الموجبة بنقيض مفرد لها صدقت ومن ثم انعكست السالبة سالبة وصورة البرهان ضرر بلن إقتراني واستثنائي فلا إقتراني أن لا يكون اللازم منه أو نقيضه مذكوراً فيه بالفعل والاستثنائي نقيضه ومقدمتا الإقتراني بغير شرط ولا تقسيم والمفردان من مقدماته يسمى المنطقيون الأول موضوعاً والثاني محمولاً والمتكلمون موضوعاً وصفة والفقهاء محكوماً عليه وحكاياهم يؤيدون مبتدأ وخبراً ومفردات المقدمتين تسمى حدوداً فالوسط الحد الأوسط والمفردان المختلفان ما كان محمولاً على الأوسط فالحد الأكبر وما كان موضوعاً فالحد الأصغر وذات الأكبر الكبرى وذات الأصغر الصغرى والمقدمة ذات الموضوع الكلي كلية وذات الجزئية جزئية كل منهما إن كان محمولاً شيئاً فوجبة وإلا سالبة وأما الشخصية فلم يثابرها استثناء عنها بالكلية وقيل لأنها لا تستلزم علاناً والتأويل ليس بصحيح فإن من علم أن زيداً هذا وهذا أخى علم أن زيداً أخى وأما الهملة فاستغنوا عنها بالجزئية لأنه المحقق فيها وتسمى المقدمتان باعتبار هيئة الأوسط فيهما شكلاً فقد يكون محمولاً للموضوع النتيجة موضوعاً لمحمولها وهو الأول ومحمولاً فيهما وهو الثاني وموضوعاً فيهما وهو الثالث وعكس الأول وهو الرابع وهو بعيد عن الطبع مستغنى عنه فإذا ركب كل شكل باعتبار مفردى مقدماته في الكلي والجزئي والإيجاب والسلب جاءت مقداراً ستة عشر ضرباً

(الشكل الأول) وهو أينما ولذلك كان غيره متوقفاً على رجوعه إليه ويتبع المطالب الأربعة وشرط تناجها إيجاب الصغرى أو حكمه ليوافق الأوسط وكلية الكبرى ليندرج فينتج تبقى أربعة أضرب لأن الأولى موجبة كلية أو جزئية والثانية كلية موجبة أو سالبة الأول كلتاها كلية موجبة كل وضوء عبادة وكل عبادة معتبرة إلى النية الثانية كلتيهما موجبة وكلية سالبة كل وضوء عبادة وكل عبادة لا تصح بدون النية الثالثة جزئية موجبة وكلية موجبة بعض الوضوء عبادة وكل عبادة معتبرة إلى النية الرابع جزئية موجبة وكلية سالبة بعض الوضوء عبادة وكل عبادة لا تصح بدون النية

(الشكل الثاني) يترطه اختلاف مقدماته في الإيجاب والسلب وكلية كبراه تبقى أربعة ولا يتبع إلا سالبة أما الأول فلا لأنه لا بد في بيان من عكس أحدهما وجعلها الكبرى فلو كانتا موجبتين لم تنعكس كلياً ولو كانتا سالبتين وعكست أحدهما لم يتلاقيا وأما الكلية الكبرى

فلا تها أن كانت التي تنعكس فواضح وإن عكست الصغرى وجب عكس النتيجة والاجاء غير المطلوب ولا تنعكس لانها تكون جزئية سالبة وامانتاجها سالبة فلا أن الكبرى عكس كلية سالبة أبدا الاول كليتان الكبرى سالبة الغائب مجهول الصفة وما يصح بيعه ليس بمجهول الصفة فلازمه الغائب لا يصح بيعه وبيانه بعكس الكبرى الثاني كليتان الكبرى موجبة الغائب ليس معلوم الصفة وما يصح بيعه معلوم الصفة فلازمه كالاول وبيانه بعكس الصغرى وجعلها الكبرى وعكس النتيجة أو بعكس الكبرى بنقيض مفردتها الثالث جزئية موجبة وكلية سالبة بعض الغائب مجهول الصفة وما يصح بيعه ليس بمجهول الصفة فلازمه بعض الغائب لا يصح بيعه وبيانه بعكس الكبرى الرابع جزئية سالبة وكلية موجبة بعض الغائب ليس معلوم الصفة وما يصح بيعه معلوم الصفة فلازمه كالاول وبيانه بعكس الكبرى بنقيض مفردتها ولا يتبين بعكس مجرد اذ عكس الكبرى يصيرها جزئية ولا قياس عن جزئيتين والصغرى لا تنعكس ويتبين وجه الدلالة فيه وفي جميع هذا الشكل بالجلف أيضا تأخذ بنقيض النتيجة وهو كل الغائب يصح بيعه وتجعله الصغرى فينتج نقيض الصغرى الصادقة وهو باطل ولا خطر الا من نقيض المطلوب فالمطوب صدق

الشكل الثالث شرطه ايجاب الصغرى أوفى حكمه وكلية احدها تبقى ستة ولا ينتج الاجزئية أما الاول فلا نه لا بد من عكس احدها وجعلها الصغرى فلو كانت الصغرى سالبة وعكسها لم يتلاقيا ولو كان العكس في الكبرى وهي سالبة لم يتلاقيا مطلقا وان كانت موجبة فلا بد من عكس النتيجة فلا تنعكس وأما كلية احدها فتكون هي الكبرى آخر انفسها أو بعكسها وأما كونه لا ينتج الاجزئية فلا أن الصغرى عكس موجبة أبدا وفي حكمها الاول كليتها موجبة كل برمقات وكل بر روى فلازمه بعض البرمقات روى ويتبين بعكس الصغرى الثاني جزئية موجبة وكلية موجبة بعض البرمقات وكل بر روى ولازمه كالاول ويتبين بعكس الصغرى الثالث كلية موجبة وجزئية موجبة كل برمقات وبعض البر روى فلازمه كالاول ويتبين بعكس الكبرى وجعلها الصغرى وعكس النتيجة الرابع كلية موجبة وكلية سالبة كل برمقات وكل بر لا يصح بيعه بمجنسه متفاضلا فلازمه بعض البرمقات الا يصح بيعه بمجنسه متفاضلا وبيانه بعكس الصغرى الخامس جزئية موجبة وكلية سالبة بعض البرمقات وكل بر لا يصح بيعه بمجنسه متفاضلا فلازمه كالذي قبله ويتبين بعكس الصغرى السادس كلية موجبة وجزئية سالبة كل برمقات

وبعض البر لا يصح بيعه بجنس متفاضل فلازمه كالذي قبله ويتبين بعكس الكبرى على حكم المثبتة وجعلها الصغرى وعكس النتيجة ولا يتبين هذا بعكس مجرد كانه مقدم في رابع الثاني ويتبين أيضا بالقلب ويشاركه جميع الشكل فتأخذ نقيض النتيجة كانه مقدم الا انك تجعله الكبرى في الشكل الرابع وليس تقديم الكبرى على الصغرى من الاول وان وافق بعض صورته لأن الرابع رايد بنتيجته محمول الاولى مع موضوع الثانية والاو وان قدم فنتيجته على ما كانت والجزئية السالبة ساقطة فيه لانه ان عكستا فلا عكس وان بقيتا وقلبنا فان كانت الثانية لم يتلاقيا وان كانت الاولى لم تصلح الكبرى فالنتيجة جزئية سالبة فلا بد من عكسها ولا عكس واذا كانت الصغرى موجبة كلية فالكبرى على الثلاثة فان كانت سالبة كلية فالكبرى موجبة كلية لانها لو كانت جزئية وبقيت وجب جعلها الصغرى وعكس النتيجة ولا عكس لانها جزئية سالبة وان عكست وبقيت لم تصلح الكبرى لانها جزئية وان كانت سالبة كلية وفعلت الاول أو الثاني لم يتلاقيا فان كانت موجبة جزئية فالكبرى سالبة كلية لانها لو كانت موجبة كلية وفعلت الاول لم تصلح الصغرى للكبرى وان فعلت الثاني صارت الكبرى جزئية ولو كانت موجبة جزئية فبعد فتح خمسة منه الاول كل عبادة مفقورة الى النية وكل وضوء عبادة فلازمه بعض المفقور وضوءه ويانه بالقلب فيما وعكس النتيجة أو بالية وهو ان الكبرى دلت على ان الاكبر مندرج في الاصغر فلم أن يكون بعض الاصغر مندرج في الاكبر الثاني كل عبادة مفقورة الى النية وبعض الوضوء عبادة فلازمه ويانه مثله الثالث كل عبادة لا تستغنى عن النية وكل وضوء عبادة فلازمه كل مستغن فليس بوضوءه ويانه بالقلب وعكس النتيجة الرابع كل مباح مستغن وكل وضوء ليس بمباح فلازمه بعض المستغنى ليس بوضوءه ويانه بعكسها الخامس بعض المباح مستغن وكل وضوء ليس بمباح فلازمه ويانه مثله والاستثنائي ضربان ضرب بالشرط ويسمى المتصل ويسمى الشرط مقدما والجزاء تابعا والمقدمة الثانية استثنائية وشرط نتاجه أن تكون النسبة بين المقدم والتالي كلية دائمة وأن يكون الاستثناء اما بين المقدم فلازمه عين التالي وإما بنقيض التالي فلازمه نقيض المقدم لان نقيض كل لازم يستلزم نقيض لازمه لانه لو قدر وجوده للزم وممع انتفاء اللازم بطل كونه لازما ومن ثم استلزم الاخص الأعم ونفي الأعم نفي الاخص مثل ان كان هذا انسانا فهو حيوان وهو انسان فلازمه انه حيوان أو ليس بحيوان فلازمه انه ليس بانسان وأكثرا استعمال الاول بيان والثاني باو ويسمى قياس الخلف وهو اثبات المطلوب بابطال نقيضه

وأما استثناء تقيض المقدم وعين التالي فلا يلزم عنه شيء لجواز أن يكون التالي أعم ولا يلزم من نفي الأخص نفي الأعم ولا من وجود الأعم وجود الأخص نعم لو قدر التساوي لزم لمخصوص المادة لا لنفس صورة الدليل وضرب بغير الشرط ويسمى المنفصل ويلزمه تعدد اللزوم مع التالي فان تنافيا اثباتا ونفيا لزم من استثناء عين كل واحد منهما تقيض الآخر ومن تقيضه عين الآخر فيجئ أثر بعمته مثاله العداء ما زوج واما فرد لسكنه زوج أو فرد فليس زوج أو ليس بفرد وان تنافيا اثباتا لا نفيا لزم الأولان مثاله الجسم اما جاد أو حيوان لكنه جاد أو لكنه حيوان فان تنافيا نفيا لا اثباتا لزم الآخران بشأله الجسم اما لا أسود أو لا أبيض ويرد الاستثنائي الى الاتفاقية بأن الثانية الصغرى والأولى الكبرى ويتضح المنفصل بأن معنى المحمول في قولنا اما زوج واما فرد متنافيان اثباتا ونفيا أي كل زوج ليس بفرد وهذا زوج الى آخر الأمر بعمته وكذلك الآخران

وانحطأ في البرهان يكون لخلل مادته أو صورته فالأول من جهة اللفظ ومن جهة المعنى فاللفظ لا لتباسها بالمصادقة للاشتراك في أحد الجزئين أو في حرف العطف مثل الخمسة زوج وفرد فانه يصدق في الجمع لا في التفريق ومثله هذا حلوا مض وعكسه هذا طيب ماهر اذا كان ماهر في غير الطب طيبيا واستعمال المتباينة كالترادفة كالسيف والصارم فيخلل الذهن عمافيه الاتفاق ويجري اللفظان مجرى واحدا وأما المعنى فقد يكون لا لتباسها بالمصادقة أيضا كالحكم على الجنس الكلي ذاتيا وعرضيا بحكم النوع لانه واجه تحته مثل أن يقول في لون هذا اللون واللون سواد فيكون سوادا وكذلك هذا سبال أصفر والسبال الأصفر مرة وكالحكم على المطلق بحكم المقيد بحال أو وقت مثل هذه رقية والزرقبة مؤمنة وهذا مبصر للأعشى والمبصر مبصر بالليل ومنه الحكم على العرضي بحكم الذاتي أو بالعكس مثل السقمونيا مبردة والمبردة بالذات والحكم على ذي القوة بحكم ذي الفعل وبالعكس مثل هذا كاتب والكتاب يحرك يده أو لا يحرك يده وكأجزاء الاعتقادات والمجسيات والتجريبية الناقصة والظنيات والوهميات مجرى القطعيات وذلك كثير وقد يكون لا لتباسها بغير النتيجة مثل أن تجعل النتيجة إحدى المقدمتين بغير اللفظ فتوهم انها غيرها وتسمى المصادرة على المطلوب ومنه أن تجعل إحدى المتضايفتين إحدى المقدمتين مثل هذا ابن لأنه ذو أب وكل ذي أب ابن وكل قياس دوري مصادرة والثاني أن يخرج عن تأليف الاشكال المذكورة في أصله أو في عدم شرط من شروطه

مبادئ اللغة

لما علم الله تعالى حاجة الناس الى تعريف بعضهم بعضا ما في نفوسهم لمعانيهم ومعانيهم
وأحكامهم أقدرهم على انواع الصوت مع النفس وتقطيعه من غير نصب ومن تمام لطفه عدم
ما عصى منه فذلك حدثت الموضوعات اللغوية فلتتكم في حدها وأقسامها وابتداء وضعها
وطريق معرفتها

أما حدها فكل لفظ وضع له معنى

وأما أقسامها فتقسم الى مفرد ومركب فالفرد اللفظ بكلمة واحدة وقال المنطقيون
ما وضع له معنى ولا جزء له يدل على شئ من حيث هو جزؤه والمركب بخلافه فيهما فهو
بطلبك وبأبشرا وعبد الله أعلاما مركبا على الأول مفرد على الثاني ونحوه يضرب
وأخواته على العكس وليس بسديد لما يلزمهم من أن ضاربا ونحوه جواسكران ونحوه
بما لا ينصرف من مركب وينقسم المفرد الى اسم وفعل وحرف لانه إما أن يستقل بالمعنوية أولا
والثاني الحرف والاول إما أن يدل على الزمان بينية أولا والثاني الاسم وقد علم بذلك حد كل
واحد منهما ودلالته اللفظية في كمال معناها دلالته المطابقة وفي جزئه دلالته تضمن وغير اللفظية
دلالة التزام وقيل اذا كان ذهنيا وأكثر ما يطلق اللفظ على مدلول مغاير مثل جاز يد وقد يطلق
والمراد اللفظ مثل زيد مبدأ أو زيد زاي وياه ودال فاتهم لوضوئه لا أدى الى التسلسل
ولوسم فاذا أمكن بنفسه كان الوضع له ضائما وقد يكون المدلول لفظا آخر كالكلمة والاسم
والفعل والحرف والجملة والكلام والشعر لانهم لو لم يضعوا طال في التعميم والتكثير معا
وينقسم المركب الى جملة وغير جملة فالجملة ما وضع لافادة نسبية ويسمى كلاما ولا يتأني الا في
اسمين أو في فعل واسم ولا رديحوان ناطق وكاتب في زيد كاتب وضارب زيد ونحوه لانهم
نوضع لافادة نسبية وغير الجملة بخلافه ويسمى الصوريون مفردا أيضا وقد يطلق الكلام على
الكلمة الزائدة على حرف والكلمة على الجملة وقد يطلقان معا على الزائد على حرف واحد وان
كان مهملًا والفرد باعتبار وحدته ووحدة مدلوله وتعدد هاء أربعة أقسام فالاول إما أن يشترك
في مفهومه كثير من كالييت والكتاب والماء وهو الكلّي أولا كزيد وهو الجزئي وقد
يطلق الجزئي على النوع والاول إما أن يكون اشتراكه في تفاوت بشدة أو ضعف أو تقدم
أو تأخر كالجود على الخلق والمخلاق وكاليياض على العالج والتلج وهو المشكك لانه يشكك
في انه متواطئ أو مشترك أولا تفاوت فيه وهو المتواطئ وامتناع وقوع الشراكة من خارج

كالعالم والشخص والعمر لا يمنع كونه كلياً وكون الأمرين متنافيين لا يمنع كالنقيض لانهما مشتركان فيها لأجله مسمى تقيضاً والكلية ذاتي وعرضي كما تقدم واعتراض بان ذلك ان كان مأخوذاً في الماهية فلا تواطؤ والافلاتاوت والتواطؤ صفة وغير صفة مشتق وغير مشتق الثاني من الاربعة مقابلة مباينة الثالث ان كان وضعه للتعدد حقيقة فستترك والا ففى أحدهما حقيقة وفى الآخر مجاز الرابع مترادفة وقد يكون اللفظ الواحد من المتواطئة والمتباينة والمشاركة والمترادفة لا مكان الاعتبار فيه

مسألة المشترك جائز واقع عند المحققين لنا القطع انه لا يلزم من وضع اللفظ لعينين على البديل محال وسواء تقديره بوضع واحد أو بوضعين وأيضاً لو لم يجز لم يقع ودليل الثانية اطباق اللفظة على القرء والطهر والحيض معاً على البديل من غير ترجيح واستدل لو لم تكن واقعة خلت أكثر التسميات عن الوضع لانها غير متناهية والأسماء متناهية لتركها من المتناهية وأجيب بجمع أنها غير متناهية في المتضادة والمتخلفة ولا يفيدهم في غيرها ولو سلم خاتمتها الواضع متناه ولو سلم فلا نسلم ان المتركب من المتناهى متناهو يستند بأسماء العدد ولو سلم منعت الثانية لانها لا يحتاج الى الوضع فيها كاتواع الرأغ وكبير من الصفات واستدل لو لم تكن واقعة لكان الوجود في القديم والحادث متواطئاً لان الاجماع على انه حقيقة فهما قبيعتين وأما الثانية فلا لأن الوجودين كان الذات فلا اشتراك وان كان صفة فهي واجبة في القديم ممكنة في الحادث فاختلغا فلا اشتراك وأجيب ان اختلاف المشترك في الوجوب والامكان لا يمنع التواطؤ كالعالم والمتكلم ونحوهما والمخالف لو وضعت لا ختل المقصود من وضع اللفظ لان الفهم لا يحصل مع الاشتراك لثغاء القرائن وما يظن به ذلك متواطئ أو مجاز والجواب انه ليس المقصود التفاهم من حيث التفصيل في اللغة بل دليل جميع أسماء الاجناس وجملة الأفعال بل قد يقصد التعريف الاجالى كالتفصيلي

مسألة ثم هو واقع في القرآن عند المحققين كقوله ثلاثة قروء والليل اذا عسعس وهو لا قبل ولا دبر المخالف ان حصل بيانه طال بغير فائدة وان لم يحصل فلا فائدة والجواب فائدته في غير الاحكام كغيره من الاجناس وفي الاحكام الاستعداد لا مثال بتقدير بيانه **مسألة** المترادف جائز واقع عند المحققين لنا القطع ضروره انه لا يلزم منه محال وأيضاً لو لم يجز لم يقع كاسد وسبع وجلس وقعود ونهر وبحر للقصير وصهلج وشوذب للطويل المخالف لو وضع لعري الرائد عن الفائدة والجواب ان فائدته التوسعة وتيسير النظم والنثر

لمواقفة أحدهما الروى أو الزنه أو تبسير التجسس والمطابقة قالوا ووضع لأدى الى الاخلال لجواز أن يكون المخاطب غير عالم به والجواب أنه تنمى للغواثل المذكورة قالوا ووضع لكان نمر بفالعروف وهو محال ورد بأنه وضع علامة ثانية وليس بمحال

﴿مسئلة﴾ يزعم قوم ان الحد والمحد ومترادفان ولذلك قالوا الحدود كلها تبديل لفظ بلفظ أجلى منه وليس بمستقيم لان المحد يدل على المفردين بخلاف المحدود نعم يصح ذلك فى البسائط ولذلك غلط قوم فى نحو عطشان نطشان لان الثانى لا استقلال له

﴿مسئلة﴾ المترادفان يصح إطلاق كل مكان الآخر لأنه لازم معنى المترادفين ولا جبر فى التركيب الصحيح قالوا لولم يصح أن يقال خدأى أكبر وأجيب بالتزامه لمن يفهمه وبالفارق بأن المنع لأجل تخطيط الغتين

﴿مسئلة﴾ الحقيقة فى اللغة ذات الشئ اللازمة له من حق أى نرم وثبت وفى الاصطلاح اللفظ المستعمل فى وضعه الأول فى الاصطلاح الذى به الخطاب وهى لغوية وعرفية وشرعية وقد علم بذلك تحديدها فالغوى كالأسد والانسان فى ظاهرها والعرفى كالعبادة لذوات الاربع خاصة بعد كونها مآداب وكالفائض للثفل المستقذر بعد كونه للطمأن من الأرض والشرعى للصلاة والركاة والحج لهذه العبادات بعد كونها للدعاء والثناء والقصد والمجاز الجواز وهو الانتقال وموضعه وفى الاصطلاح اللفظ المستعمل فى غير وضعه الأول على وجه يصح على التفسيرات الثلاث وفى توقف استعماله على السماع أو تكفى المشابهة بخلاف والمشابهة فقد تكون بالشكل كالانسان للصورة أو فى صفة ظاهرة كالأسد على الشجاع لاعلى الأنفخ لغائتها أولأنه كان عليها كالعبد على المعتق أولأنه آيل اليها كالخمر على العصور أولأنه مجاور لها مثل جرى النهر والميزاب وقالوا يعرف المجاز بنصرح النقل وبوجوه أنزمتها حقه فى نفس الأمر كقولك البليد ليس بحمار عكس الحقيقة لا امتناع ليس بانسان وقوله فى نفس الأمر ليندفع ما أنت انسان ولا يفيد لأنه دور ومنها ان يتبادر الى الفهم غيره لولا القرينة عكس الحقيقة وأورد على عكسه المشترك وأجيب بأنه يتبادر واحد غير معين فيلزم أن يكون معين مجازا ومنها عدم اطراذه ولا مانع لفعلا وشرعاً منه مثل نخلة تطويل غير رجل ولا عكس لانه قد يطردها المجاز وفيه نصف وأورد السخى والفاضل على الكرم والعالم ولا يقال لله والقارورة للزجاجة المستقر فيها وأجيب بالمانع منه ومنها جمعه لمعى على صفة يخالف جمعه لمعى آخر هو فيه حقيقة بانفاق كأمور جمع أمر للفعل وأوامر جمع أمر للقول وفيه

تسلف ومنها عدم صحة الاشتقاق في المعنى ولا مانع كأمر الفعل ولا يقال أمر ولا عكس ومنها نسبة نبي إليه ولا يصح عقلا إلا إلى متعلقه فيعين مثل واسئل القرية ومنها التزام تقييده في مسمى مخصوص مثل جناح النمل ونار الحرب ومنها اطلاقه على مسمى بغير متعلق حقيقة كالقدرة على الخلق لأنه لا مقدور له ومنها أن يكون اطلاقه لأحد المسميين متوقفا على تعلقه بالمسمى الآخر فالمتوقف مجاز وأعلم أن اللفظ بعد وضعه وقبل استعماله لا يتصف بحقيقة ولا مجاز لخروجه عن حدها وفي استلزام المجاز الحقيقة خلاف بخلاف العكس الملزوم لو لم يستلزم لعمري الوضع عن الفائدة النافية لو استلزم لكان كصوقامت الحرب على ساق وشابت لمة الليل من المركبات حقيقة وأجيب بأنه يلزم أيضا أن يكون موضوع المعنى متحقق وليس كذلك فهو مشترك الألزام بأن المفرد هو المجاز واستعماله متحقق ولا مجاز في التركيب وقول عبد القاهر في اشاب المخير وإحيائنا كمالا بطلتلك أن المجاز في الاستناد بعيد لما علم من اتحاد جهته فإذا جعل الفعل مجازا في الشيب العادي زال الوهم ولو قيل لو استلزم لكان عسى وليس اسماء باب زوال فعلا لكان قويا أيضا لو استلزم لمصح إطلاق الرحمن على غير الله والثانية اتفاق وقولهم رحن اليمامة تسنت مر دود ثم لفظ الحقيقة والمجاز حقيقة عرفا مجاز لغة للاختصاص

❖ **مسئلة** ❖ إذا دار اللفظ بين الاشتراك والمجاز فالمجاز أقرب لأن الاشتراك يجعل بالتفاهم ويؤدي إلى وقوع الجهل الكبير بتقدير فهم غير المراد

❖ **مسئلة** ❖ الاسماء الشرعية جائزة ضرورية فإنا نقطع بأنه لا يلزم من وضع الشارح اسما من أوضاعهم أو من غيرهما على معنى يعرفونه أولا يعرفونه محال وهي واقعة خلافا للقاضي وأثبت المعتزلة الدينية أيضا لنا القطع بالاستقراء أن الصلاة اسم لهذه الأفعال المخصوصة بعد أن كانت لغبرها لغة والإجماع أن صلاة الظهر ونحوها أربع ركعات والظاهر أن الصيام وإنزكاة والحج ونحوها كذلك قال تعالى وأقيموا الصلاة وهي في اللغة الدعاء أو الاتباع وقال تعالى وآوا الزكاة وهو أداء مال مخصوص وهو في اللغة النماء وقال تعالى كتب عليكم الصيام وهو اسماء مخصوص وفي اللغة مطلق اسماء قولهم باقية والزوائد شروط في صحتها ردت بأنه في الصلاة وهو غير دواع ولا متبع باتفاق قولهم انه مجاز أن أربد أنه استعمل شرعا في غير الحقيقة الوضعية أصلا وغلبة فهو المدعى وإن أربد أنه استعمل لغة في غير وضعه الأول لغة من غير تغيير من الشرع بخلاف الظاهر لأنهم يعرفوا ذلك ولا يفهم به بغير قرينة بدليل دعى الصلاة أيام

أقرائك القاضي لو كانت كذلك لفهمها المكلف والا كلف بما لا يطاق ولو فهم لنقل لانا مكلفون مثلهم والأحاد لا تنيد ولا تواتر والجواب منع الصغرى الثانية ولا يلزم النقل بل بالتفهيم والقرائن كالوالدين بالطفل قال أيضا لو كانت لكنت غير عربية لانهم لم يضعوها وأما الصغرى فلا أنه يلزم أن لا يكون القرآن عربيا لانها فيه وقال تعالى انا جعلناه قرآنا عربيا وما بعثناه خاصة عربى لا يكون كله عربيا والجواب منع انها عربية ويكون الشارع وضعها لذلك مجازا للعلاقة ولو سلم منع دلالة أن الجميع عربى لانه يطلق على السورة بل على الآية كما يطلق على الجميع ولذلك لو حلف لا يقرأ القرآن حنث بسورة ولا يعارض بأن السورة والآية بعض القرآن باتفاق لان المراد بعض الجملة المسماة بالقرآن وبخلافه الشئ اذا شارك كل شئ في معناه صح أن يقال هو كذا وهو بعض كذا بالاعتبارين كالماء والعسل ونحوه واذا لم يشارك لم يصح بقراءة المائة والاربعين ونحوه ولو سلمت الدلالة حقيقة ولا ينكر مجاز فيه لان غالبه العربية كلاسودوان كان بعضه أبيض وكالبيت من الشعر فيه فارسية أو عربية المعتزلة الايمان فى اللغة التصديق وفى الشرع العبادات لانها الدين المعتمد بدليل وذلك دين القعبة والدين الاسلام بدليل ان الدين عند الله الاسلام والاسلام الايمان لانه لو كان غيره لم يقبل بدليل ومن يتبع غير الاسلام ديننا فزعم أن يكون الايمان العبادات وبقوله فأخرجنا من كان فيهما من المؤمنين فاما وجدنا فيها غيريت من المسلمين فولم يتعد لم يستقم الاستثناء وقد عورض بقوله قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولو اتعذر لم يستقم قالوا لو كان الايمان التصديق لكان قاطع الطريق المصدق مؤمنا الأولى واضحة وليس بمؤمن لانه يدخل النار بدليل عذاب عظيم ودخلها مخزى بدليل انك من تدخل النار فقد أخزيت ولو كان مؤمنا لم يخز بدليل يوم لا يخزى الله النبي والذين آمنوا وأوجب بأن الذين آمنوا هنا صريح فى المجابة فلا يلزم أن لا يخزى غيرهم أو والذين آمنوا مستأنف

﴿مسئلة﴾ المجاز فى اللغة خلافا للاستثناء لنالولم يكن لكان الأسد للشجاع والجار للبيد وشابت له الليل وقامت الحرب على ساق حقيقة وليس بحقيقة لانه يسبق خلافه قطعا من غير قرينة المخالف لو كان للزم اما خطل التفاهم واما الاتيان بالقرينة من غير حاجة والجواب ما ذكر فى المشترك والمترادف

﴿مسئلة﴾ المجاز فى القرآن خلافا للظاهر لانه ليس كمثل شئ واسئل القرينة جدارا يريد ان ينقض فاق بزادة ونقصان واستعمارة قولهم آتى بالكاف لينتفى التشبيه غلط

اذ بصير المعنى ليس مثل مثله شئ فيتناقض لانه مثل مثله مع ظهور اثبات مثل وقولهم القرية بمجمع الناس مشتق من قرأت الناقة ومنه القرآن غلط في المعنى والاشتقاق لأن بمجمع الناس غيرهم ولا م قرية بلاء ولا م قرأ القرآن همزة وقولهم ان المراد واسئل القرية حقيقة فلها تجميل وان الجدار خلقت فيه ارادة ضعيف المخالف المجاز كذب لانه يتناقض فيصدق قلنا انما يكون كذبا ان لو كان مثبت الحقيقة قالوا لو كان لكان الباري متجاوزا قلنا اطلاق الاسماء عليه يتوقف على الاذن وفي القرآن واشتعل الرأس شيبا . وانخفض لها جناح الذل . من الغائط . فاعتدوا عليه . سيئة مثلها . ويمكر الله . الله يستزى بهم . الله نور السموات . كلها أوقدوا نارا

مسئلة القرآن يشقل على ألفاظ معربة وهو عن ابن عباس وعكرمة ونفاه الأكرتون لنا المشكاة هندية واستبرق وسجبل فارسية وقسطاس رومية قولهم انه بما اتفق فيه اللغتان كالصابون والنور بعيد ثم اجماع العربية على منع ابراهيم ونحوه من الصرف للجمعة والتعريف يشبه المخالف أدلة الاسماء الشرعية وبقوله أعجمي وعربي فني أن يكون متنوعا أوجب بأن المراد قلوا أ كلام أعجمي ومخاطب عربي لا يفهمه يدل عليه السياق وهم كانوا يفهمونها فالتدرج في الاتكار ولوسلنا في التنويع فلا يندرج لذلك أيضا

مسئلة لا بد في المجاز من العلاقة وفي اشراط النقل خلاف المشتراط لوجاز لمجاز فخلت لطويل غير انسان وشبكة الصيد وشجرة للفترة وابن للآب وبالعكس تسمية للسبب باسم السبب أوجب بأن الامتناع لما منع مخصوص قالوا لوجاز لكان قياسا أو اختراعا وكلها ممتنع أوجب بالاستقراء ان العلاقة لغصصحة كافي رفع الفاعل ونصب المفعول الثاني لو كان نقليلنا افتقر الى النظر في العلاقة أوجب بأن النظر للواضعين لا للناطقين ولوسلم فالنظر للاطلاع على الحكمة قالوا لو كان نقليلنا توقف أهل العربية عليه ومن استقرى علم انهم لا يتوقفون مسئلة المشتق مادل على معنى بحر وف أصله الاصول ومعناه بتغيير ما أو اسماها الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة وافضل التفضيل والزمان والمكان والآلة تنطرد كالعلم والمعلوم بخلاف غيرها كالقارورة والديبران والعيوق والسماك والثرىا وقيل يقال ما غير عن صيغة حرف أصله الأصول فقتل (١) بمعنى قتل غير مشتق على الأول مشتق على الثاني

(١) قوله فقتل بمعنى قتل الى آخره الذي يدل عليه كلام العضد في شرح المختصر ان الواقع هنا فقتل مصدر انميا بمعنى قتل مصدر غير معي فليل ما وجد هنامن الضبط تعريف الكتاب فراجع

مسئلة اشتراط بقاء المعنى المشتق من لفظة لصحة كون المشتق حقيقة ثالثان كان
 يمكن اشتراط الشارط لو أطلق الضارب حقيقة بعد انقضائه لما صح نفيه في الحال وقد صح
 وأجيب بأن نفي الأنص لا يستلزم نفي الأعم قالوا الوصح بعده لصح قبله أجيب اذا كان
 الضارب من حصل له الضرب لم يلزم الثاني لو اشتراط لم يجمع أهل اللغة على صحة ضارب
 زيد أمس وعلى أنه اسم فاعل وأجيب بأنه مجاز يدل على صحة ضارب زيد غدًا وأنه اسم فاعل
 وهو مجاز باتفاق قالوا واشتراط ما صح مؤمن لنا ثم وغافل قلنا مجاز يدل على امتناع كافر لكفر
 تقدم ونائم ويقظان لما تقدم قالوا واشتراط لما ثبت منكلم ولا يخبر حقيقة لأنه قبله مجاز ولا
 يتحقق إلا بعده لقضى الحروف أولاً وأولاً وأجيب أن العلم بتن على المشاحة في مثل ذلك
 والاتعرا كثر المشتقات وجميع أفعال الحال وأيضا فاما يشترط ان أمكن

مسئلة لا يشتق اسم الفاعل لشيء باعتبار فعل قائم بغيره خلافا للعترة لنا القطع بالاستقراء
 انه ليس كذلك قالوا ثبت قاتل وضارب لغير من قام به القتل والضرب لأنه الاثر الحاصل في
 المفعول وأجيب بأن القتل والضرب تأثير ذلك الأثر لا الأثر وهو قائم بالفاعل قالوا أطلق
 الخالق على الله تعالى باعتبار الخلق وهو الأثر لأن الخلق المخلوق والازم قدم العالم والتسلسل
 وأجيب أولاً بأنه ليس لفعل قائم بغيره وثانياً بأنه للتعليق الحاصل بين المخلوق والقدرة حال
 الحدوث فلما نسب إلى الباري صح الاشتقاق جمعا بين الأدلة

مسئلة الاسود ونحوه من المشتق يدل على ذات متصفة بسواد لا على خصوصية الذات
 من جسم أو غيره بدليل صحة الاسود وجسم ولودل لكان مثل الجسم جسم وهو فاسد

مسئلة لا تثبت اللغة قياسا خلافا للقاضي وابن سريج وبعض الفقهاء وليس الخلاف
 في نحو باب نحو رجل وضارب مما ثبت تميمهم فيه بطريق الاستقراء كرفع الفاعل ونصب
 المفعول وأما الخلاف في تسمية مسكوت عنه الحاقا بتميمه لمعين بمعنى يستلزمها وجودا
 وعدمه كسمية النبيذ خمر التضخيم المشترك والنباش سارقا للاختفية واللائطزانيا لليللاج
 المحرم فلم يثبت تقلا واستقرار تميمهم فيه لئلا نه اثبات اللغة بالشك لأنه يحتمل التصريح بمنعه
 واعتباره بدليل امتناعهم من طرد الادهم والابق لغير الفرس ومن طرده مثله كقارورة
 وأجل وغيرهما قالوا ادار المعنى مع الاسم وجودا وعدمه فدل على أنه معتبر قلنا وادار أيضا مع
 المحل فلا يبعد اعتباره قالوا ثبت اعتباره في نحو رجل وعالم بذلك وقد سبق قالوا لم يثبت
 لعلم ثبت شرعا لأن المعنى واحد والجواب المنع ولولا الاجماع على الالحاق شرعا لم تلحق

وقطع النباش إمام الثبوت النقل انه لا تعميم واما بالقياس لانه سارق بالقياس
 ﴿مسئله﴾ معنى قولهم الحرف لا يستقل بالمعنوية أن نحومن وإلى مشروط في وضعها
 دالة على معناها الافرادى ذكر متعلقها ونحو الابتداء وال انتهاء وابند أو انتهى غير مشروط
 فيها ذلك وأما نحو ذو وأولو وأولات وقاب وقيس وأى وبعض وكل وفوق وتحت وأمام وقدام
 وخلف ووراء وان لم يتفق استه ما لها الا بذلك لا امر في مشروط في وضعها دالة ذلك لما علم من
 أن وضع ذو بمعنى صاحب ليتوصل به الى الوصف بأسماء الاجناس يقتضى ذكر المضاف اليه
 وان وضع فوق بمعنى مكان له عمل وواحد يقتضى ذلك وكذلك الباقى بخلاف باب من وإلى
 ونحو على وعن والكاف في الامعية يجب رده الى ذلك وان لم يقو هذا التقدير فيه إجراء
 للباين على ما علم من لغتهم فيما

﴿مسئله﴾ الواو للجمع المطلق لا يقتضى ترتيبا ولا امعية عند الاعتبارين من النقصاء والنصوين
 لنا النقل عن الأئمة انها للجمع المطلق واستدلوا كانت للترتيب لتناقض وادخلوا الباب سجدا
 وقولوا حط مع الأخرى والقصة واحدة ولم يصح تقاثل زيد وعمره ولكن رأيت زيدا وعمره
 بعده تكرر او قبله تناقضا والحسن الاستفسار وأجيب بجواز أن يكون مجازا في الجمع
 واستدلوا كانت للترتيب لبقى الجمع المطلق بغير وضع وعورضوا كانت للجمع لبقى الترتيب
 المطلق المستعمل بين الغاء و ثم بغير وضع واستدلوا كانت للترتيب لأجيب الشرط بها رد
 بالمنع والنقض ثم تمسكوا بالنقل والحكم فالنقل اركعوا واسجدوا وأجيب بأن الترتيب مستفاد
 من غيرهم بقوله ان المفا والمروعة من شعائر الله لقوله ابدؤا والا يشكوا فلم يجز بالرد على
 قائل ومن عصاهما فقد غوى لقوله بنس خطيب لقوم أنت قل ومن عصى الله ورسوله
 وأجيب بأن الرد لترك افراد اسمه العظيم بدليل ان معصيتهما لا ترتيب فيها وأما الحكم فلو وقع
 الثلاث في قوله أنت طالق ثلاثا لغير المدخول بها ولا يقع في أنت طالق وطالق وطالق وأجيب
 بالمنع للخلاف والتعقيق ان ثلاثا تبين لتفسير العدد المقصود بخلاف الأخرى فانه غير صالح
 لأنه لا يصير عن العدد بتكرير الاسم معطوفا فوجب جمعه مستأنفا وقال مالك في المدخول
 بها وفي الواو اشكال قال ابن القاسم ورأيت الاغلب عليه انها مثل ثم وهو رأى معنى أن
 حكمها في المسئلة تحكم ثم لأن الواو بمعنى ثم

﴿ابتداء الوضع﴾

ليس بين اللفظ ومدلوله مناسبة طبيعية خلافا لاهل التكسير وبعض المعتزلة لنا القطع بأن

الوجود ولو وضع للعدم وبالعكس لم يلزم محال وأيضا لو كان لما صح وضعه للشيء ونقيضه وضده
 كالمفرد والجنون قالوا لو تساوت لم يختص لفظ بمعنى قلنا يختص بارادة الواضع المختار
 * **مسئلة** * اختلغوا في الواضع فقال الاشعري ومتابعوه ان الواضع الله تعالى فاما بالوحى
 أو بخلق الاصوات واسماها لواحد أو لجماعة أو بخلق علم ضرورى بها وقالت البهشمية
 ومتابعوهم الواضع ارباب اللغة بأن واحد أو جماعة وضعها ثم حصل التعريف بالاشارة
 والتكرار كافي الاطفال وقال الاستاذ القدر المحتاج اليه في تعريف المواضع توقيف والباقي
 بحقل الامرين وقال القاضى ومتابعوه الجميع ممكن وهو صحيح فان أراد غير القطع فبعيد وان
 أراد الظهور فالظاهر قول الاشعري قال وعلم آدم الاسماء كلها قالوا علمه المهمه مثل وعلمناه
 صنعته بلوس لكم قلنا خلاف الظاهر قالوا يجوز ان يكون علمه ما سبق فيه الاصطلاح
 أو علمه ونسبها ثم اصطلح بعده قلنا الاصل عدم ذلك فيما قالوا علمه ~~حاصل~~ المسميات بدليل ثم
 عرضهم اذ لا يصح رجوعه على التسميات وأجيب بأنه على اضممار المسميات للقرينة الدالة
 عليها بدليل فقال انبؤنى باسماء هؤلاء واستدل بقوله ان هي الاسماء مبيقوها منهم على
 تسميتهم من غير توقيف أجيب انما ذمهم على الالفة واستدل بقوله واختلاف الاستك
 والوانكم فبني اللغات لا الجارحة باتفاق أجيب بأنه ليس حملها على اللغات باعتبار التوقيف
 بأولى من الافتقار البهشمية وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه دل على سبق اللغات الرسل والا
 لزم الدور قلنا اذا كان آدم هو الذى علمها اندفع الدور وأما الجواب بأنه يجوز ان يكون
 التوقيف بغير الرسل من وحي أو علم ضرورى بخلاف المعتاد الاستاذ لو كان بالاصطلاح
 لزم التسلسل لتوقف الاصطلاح على سبق اصطلاح يعرف به الاصطلاح قلنا يعرف بالتردد
 والقرائن كالاطفال ثم طريق معرفتها التواتر فيما لا يقبل التشكيك كالارض والماء والبرد
 والحجر والنار وبأخبار الآحاد في غيره

* الاحكام *

لاحكم الابعاضكم به الله فالعقل لا يحسن ولا يقيح أى لا يحكم بأن الفعل حسن وقبيح لذاته
 أو بوجوه واعتبارات في حكم الله تعالى وانما يطلق ذلك لثلاثة أمور اضافة لواقتة
 الغرض ومخالفته وليس ذاتيا لاختلافه باختلاف الاغراض الثانية ما أمر الشارع بالنساء
 على فاعله وذهم الثالث ما اخرج في فعله ومقابلته وافعال الله تعالى حسنة باعتبار الثالث

وبالثنائي بعد الشرع لاقبله دون الاول وقالت المعتزلة والكرامية والبراهمة الافعال حسنة
واقبيحة لذاتها ومنها ضرورية تحسن الايمان وقيح الكفران ونظرية تحسن الصدق
المضر وقيح الكذب النافع ومنها ما لا يعلم الا بالشرع كالعبادات ثم اختلفوا فقال القدماء
من غير صفة وقال قوم بصفة موجبة وقالت الجبائية بصفة موجبة هي وجوه واعتبارات
وقال قوم بصفة في القبح لا الحسن لنا لو كان الكذب قبيحا لذاته لما وجب اذا كان فيه
عصمة نبي من ظالم ولما كان القتل حراما واجبا واستدلوا كلتي فعل حسنا وقبيحا لذاته
لكان الحسن أو قبح وجودي ولو كان كذلك لزم قيام العرض بالعرض لأن حسن الفعل
وقبحه نائد على مفهومه والا لزم من تعقل الفعل تعقله و يلزم أن يكون صفة وجودية لأن
تقيضه لاحسن ولا قبح وهو سلب محض والاستلزام حصوله محلا موجودا ولا أنه يلزم أن يكون
عرضيا لذاتيا واذا وصف الفعل به لزم قيامه به ولا يصح لأنه يؤدي الى اثبات الحكم بحمل
الفعل لأن حاصله قيامهما معا اذ هما معا حيث الجوهر واعتراض بأن الاستدلال بلا حسن
على الوجود ذوو لأن تقيض السلب انما يكون وجودا اذا كان سلب وجودا لأنه يتقدر كونه
ثبوتا أو منقضا الى وجود وعدم كعلوم لا يغيث ذلك وبإجراء الدليل في الفعل الممكن
وأجيب بأن الامكان تقديرى فتقيضه سلب التقدير والمقدر ليس عرضا وأيضا لو كان ذاتيا
لاجتمع التقيضان في صده اذا قال لا كذب وقت كذا استلزامه الكذب واستدل بأن فعل
العبد غير مختار فوجب أن لا يكون حسنا ولا قبيحا جمعا لأنه ان كان لازما فهو غير مختار وان
جاز تركه فان اقتصرا الى مرجع عادا التقسيم والافهواتفاق واعتراض بأن انفراق بين الضرورية
والاختيارية ضرورية وبأنه يلزم عليه فعل الله تعالى بغير ان القسمة وبأن الاجماع على أن
غير المختار لا يوصف بالحسن والقيح الشرعيين والتحقق انه يرجع وجوده بالاختيار وهذه
الأدلة لا تنهض على الجبائية فيقال لو حسن فعل أو قبح لغير الطلب لم يكن تعلق الطلب لنفسه
لتوقفه على أمر زائد واللازم باطل لأن الطلب يستلزم نطوا باعقلا وأيضا لو حكم العقل بذلك
لحكم في غيب آخرى وهو العتاب واللازم باطل لعلمنا انه لا محال العقل في الأمور الأخرى
وأجيب بأنه انما يلزم أن لو كان ذلك من حقيقته وأما اذا كان عرضيا فلا وأيضا لو حسن
فعل أو قبح لذاته أو لصفته لكانت الأفعال بالنسبة الى الله غير متساوية واللازم باطل لأنه ان
حكم بالمرجوح فعلى خلاف المعقول والا فلا اختيار ومن الجمع وما كنا معذنين حتى نبعث
رسولا ولو كانت الأحكام مدركة بالعقل لم يصح ذلك لاستلزام الواجب والحرام ذلك قالوا

لوافق العقلاء على حسن الصدق النافع و قبح الكذب الضار وحسن الايمان وقبح الكفران
من غير نظر الى عرف أو شرع أو غيرها فكان ذاتيا ضروريا والجواب منع أن يكون من
غير ماذكر ولو سلم فلا يلزم أن يكون ذاتيا قالوا اذا استويا في تحصيل غرض الفعل أثر الصدق
مع قطع النظر عن كل مقدر فكان ذاتيا ضروريا والجواب انه ان بقي تفاوت بينهما بطل
الاستدلال وان لم يبق وهو مستحيل منع اضرار الصدق ولو سلم في الشاهد فلا يلزم في الغائب
لتعذر القياس فيه فان الاجماع على تقييع تمكين السيد عبده من المعاصي مع القدرة على منعه
دون تقييع ذلك بالنسبة الى الله تعالى قالوا لو كان شرعا يلزم الحام الرسل لانه يقول لا تنظروا
معجزتك حتى يجب النظر ولا يجب حتى أنظر ولا يجب النظر حتى يثبت الشرع ولا يثبت
الشرع حتى يجب النظر وهو دور والجواب انه على مذهبهم الزم لأن وجوبه نظري فنقله
بعينه على ان الناظر لا يتوقف نظره على وجوب النظر ولو سلم فالوجوب بالشرع نظر أولم ينظر
ثبت عنده أو لم يثبت فان نظر قسبين انها ليست معجزة تبين انه ليس بواجب قالوا لو كان
كذلك لجاز ظهور المعجزة على يد الكاذب ولا يمنع الحكم بقبح الكذب على الله تعالى قبل
المع والى الجواب ان ذلك انما يلزم ان لو لم يكن مدرك سوى القبح الذاتي واما الزامهم انه لا يقيع
قبل المعصية تثليث من العالم ولا كفر غيره فلا يلزم ان أرادوا بالقبح التصريم الشرعي وجرت
العادة بذلك مستثنيين على التزلز الأولى شكر المنعم ليس بواجب عقلا لأنه لو وجب لوجب
لفائدة والا كان عبثا وهو قبيح واما الثانية فلانه لا فائدة لله تعالى في تعاليه عنها ولا العبد في الدنيا لانه
مشقة وتعب ناجز لاحظ للنفس فيه ولا في الآخرة إذ لا عمل للعقل في الأمور الاخرى ولا
لا يقال الفائدة الأمن من احتمال العقاب لتركه ولا يتخلو عاقل من خطوره لانه يمنع الخلو في
الاكثر ولو سلم فيعارض باحتمال خطور العقاب على الشكر لأنه تصرف في ملكه بغير اذنه
وهذا أرجح لأنه بمثابة من شكر ملكا عظيما في البلاد على لقمة وذلك بالاستهتار اقرب فان
اللقمة بالنسبة الى الملك اكبر مما أنعم به على العبد بالنسبة الى الله تعالى الثانية لاحكم
على العقلاء قبل ورود الشرع وقسمت المعتزلة الافعال الاختيارية التي يقضي العقل فيها
بالحسن والقبح الى الخمسة والتي لا يقضي العقل فيها بحسن ولا قبح ثالثا الوقف عن المظهر
والإباحة والغرض فيه فيقال للمحاضر لو كانت محظورة لأدى الى تكليف مالا يطاق في
الاضداد التي لا تنفك كذا عن جيفها وقال الاستاذ من ملك بجزا لا ينزف واتصف بالحدود
واجب مملوكه قطرة فكيف يدرك العقل تحريمها وأيضا فكيف يقضي العقل بقبح مالا

يقضى فيه بقرينة ما قلنا من أن النير قلنا معارض بالضرر الناجز ويقال للبيع ان أردت ان لا حكم يصح في الفعل والترك فسلم وان أردت خطاب الشرع بذلك فلا مجال للعقل فيه لأنه الغرض قالوا خلق المتنعف والمنفع به والحكمة تقتضي الاباحة قلنا معارض بأنه ملك غيره وخلق له صير فينا وبقال للواقف ان أردت انك واقف عن الحكم لتوقفه على الصمع فسلم وان أردت انك واقف لتعارض الادلة ففساد

﴿ الحكم الشرعي ﴾

قيل خطاب الله المتعلق بأفعال العباد وقيل المكلفين فورد مثل واقفه خلقكم وما تعملون فتريد بالاقضاء والتغيير فورد كون الشيء دليلا وشيئا فتريد أو الوضع فاستقام وقيل بل هو راجع الى الاقضاء أو التغيير وقيل خطاب الشارع بفائدة شرعية فورد ان فسر بمتعلق الحكم فدور ولو سلم فلا دليل عليه والا ورد على طرده الاخبار بما لا يخص من المغيبان فتريد يقتضيه به أي لا تعمل الا بالاطلاع عليه ولا دور لأن حصول الشيء غير تصور ره وهذا حكم كل انشائي اذ ليس له خارجي فان كان طلبا لفعل غير كفي ينتهز تركه في جميع وقته سببا للعقاب فوجوب وان انتهز فعله خاصة للثواب فندب وان كان طلبا للكف عن فعل ينتهز فعله سببا للعقاب فحريم وان انتهز الكف عنه خاصة للثواب فكرهه وان لم يكن طلبا فان كان تعديرا فاباحة والافوضي وقد علم بذلك حد كل منها وفي تسمية الكلام في الازل خطابا بخلاف ولذلك يقال في حده الكلام الذي علم انه يفهمه ويقال الكلام الذي أفهمه

﴿ الوجوب في اللغة ﴾

لشئوث وأيضا السقوط وفي الاصطلاح ما تقدم والواجب المطلوب الذي ينتهز تركه الى آخره وقيل ما يعاقب تاركه ورد بجواز الغفو وقيل ما أوعد بالعقاب على تركه ورد بان توعده الله صدق فيلزم الوقوع وقيل ما يخاف العقاب على تركه ورد بما يشك فيه وقال القاضي ما يندم تاركه شرعا بوجه ما أو ردان أراد بدم الشارع نصه عليه تلا بوجد في الجميع وان أراد أهله فدور والرسم وان صرح بتابع الماهية فلا يصح بما لا يتحقق الا بعد تحققها وأوجب بنصه عليه أو بدليل عليه وقال بوجه ما ليدخل الواجب الموسع وعلى الكفاية جافظ على عكسه فأدخل بطرده اذ رد الناسي والنائم والمسافر وغيره فانه بتقدير انتفاءه يندم كما ان الواجب على الكفاية تعدد تركه للجميع يندم فان زعم انه يسقط بالسهو والنوم والسفر قلنا يسقط أيضا بفعل

بعض فلا حاجة الى القيد وأما الواجب الموسع فيدخل بأن يزداد في جميع وقته وأما الواجب
الخير فلا يرد والواجب والفرض مترادفان وعندا الخفية الفرض المقطوع به والواجب
المنظون وهي لفظة

مسئلة الواجب على الكفاية واجب على الجميع ويسقط بفعل بعضهم لئلا لو كان واجبا
لما سبق سبب وجوبه أخره عمدا أو سهواً يمكن من فعله كالسافر أو لم يمكن لما منع من
الوجوب شرعا كالحائض أو علة كالنائم وقيل لما سبق وجوبه بفعل الحائض والنائم قضاء
على الأول والثاني الا في قول ضمهائيتوهمون من الاطلاقان حقائق فحكموا فذكر وبأن
الحائض مأمورة بالصوم لئلا والاعادة ما فعل في وقت الأداء نائيا للخل وقيل بعذر

مسئلة الواجب على الكفاية واجب على الجميع ويسقط بفعل بعضهم لئلا لو كان واجبا
على البعض لم يأتهم الجميع بالترك المخالف لو كان على الجميع لم يسقط بفعل بعضهم وهو استبعاد
والاختلاف في طرق الاستقاط لا يوجب اختلاف الحقيقة كالقتل للردة والقصاص فان
الأول يسقط بالتوبة دون الثاني قالوا لو امتنع الأمر لواحد من جماعة لا تمتنع الأمر لواحد من
جماعة لأن المانع كونه غير معين قلنا الفرق انه يلزم أن يكون الائتم واحدا غير معين ولا
يسعمل بخلاف الآخر قالوا صح أمر بعض بقوله فلو لا نفر قلنا يجب تأويله الى ما ذكرناه
جمابين الأدلة

مسئلة وتعرف بالواجب الخيرة . الأمر لواحد من أشياء يقتضى واحدا من حيث هو
أحدها كتحصيل الكفارة وقال بعض المعتزلة الجميع واجب وبعضهم الواجب منها واحد غير
معر وف يختلف وهو ما يفعل وبعضهم الواجب واحدا من عند الله على الجميع فان وقع
غيره وقع فلا يسقط به الواجب لنا إجماع الأمة على ان الواجب في الكفارة واحد لا بعينه
وأيا ما قطع بالجواز والنص يدل عليه فوجب حمله عليه وأيضا لو امتنع التكليف لواحد من
ثلاثة لا تمتنع لواحد من الجنس لان التكليف باعتناق رقة تكليف لواحد من الرقاب وأيضا
لو كان التغيير واجب الجميع لوجب عتق الجميع ولو كان واحدا معينا بخصوصية أحدها
لا تمتنع التغيير وأيضا لوجب إن لا يحصل الاجزاء لو أدى غيره المعتزلة لو ثبت ذلك لوقع
تكليف ما لا يطابق لأن غير المعين مجهول ولأن غير المعين يستحيل وقوعه والجواب المنع
وهو معين من حيث هو واجب وهو واحد من ثلاثة معينة وذلك يمنع أن يكون معين
مخصوصية إحدى الثلاثة فاطلاق غير المعين عليه لئلا لأن الواجب غير معين على أنه

كلف بان يقع غير معين قالوا لو ثبت لامتنع التغير لأن التغير يناقض التكليف وأما الثانية فلا أن كل واحد منها خير المكلف فيه وقد ورد على وجه آخر فيقال لو ثبت وجوب واحد لا بعينه منها لكان شئ منها لا بعينه غير واجب والتغير بين واجب وغير واجب يرفع حقيقة الوجوب والجواب انه بعينه يجري في الواحد من الجنس والتحقق ان الذي وجب لم يتغير فيه أصلاً والتغير فيه لم يجب منه شئ فليس منها واحد واجب واحد غير واجب خير قهراً لأنه ان قدر مهما قالوا واجب واحد لا تعدد فيه ولا تخير وان قدر معينا فكلها ليس بواجب قالوا الواحد بما هو واحد انما يتصور في الأذهان لافي الأعيان فلا يتصور رطله قلنا المطلوب الواحد الوجودي الجزئي باعتبار مطابقة الحقيقة الذهنية لا باعتبار ما كان به جزئياً قالوا كإجماع الوجود في الكفاية وان كان بلفظ التغير وسقط بفعل الغير فكذلك هذا والجواب ان العقاب على ترك واحد من ثلاثة معقول وعقاب واحد لا بعينه غير معقول وأضاف ان الاجماع قام على تأنيب الجميع فها هنا على تأنيبه ترك واحد قالوا لو لم يجب الجميع لم يثبت التساوي لأن المصلحة اذا تساوت لم يكن التكليف ببعض أولى وتقرر الثانية ان كل واحد تحصل به المصلحة المطلوبة والجواب بالنقيض بل لو وجب الجميع لم يثبت التساوي لأنها اذا تساوت أغنى أحدها والتكليف ببعض مع التساوي جائز كخصيص الجسم بهيات وصفات مع تساوي النسب الامكانية قالوا لو ثبت لكان غير معين عند الأمر لأنه يعلم الواجب حسب أوجبه وأما الثانية فلا أنه يستحيل أن يأمر بما لا عين له عنده وأنه علم بما يفعله المكلف وهو الواجب والجواب منع الثانية والا كلف بما لا يفهمه قولهم يستحيل قلنا بل يجب اذا كلف بواحد من ثلاثة معينة أن يعلم ان الواجب غير معين بشخصه منها قولهم علم ما يفعله المكلف وهو الواجب قلنا هو الواجب لكونه واحداً منها للقطع بأن الخلق فيه سواء لا لكونه إقطاعاً ولا كسوة ولا عتقا

﴿ الواجب الموسع ﴾

اذا كان وقت الوجوب واسماً كالظهور فالجمهور ان جميعه وقت لأدائه وقال القاضى ومتابعوه الواجب إما بالفعل وإما العزم ويتعين آخره وقال قوم وقته أوله فان أخره قضاء وقال بعض الخنفية وقته آخر الوقت فان قدمه ففعل يسقط الفرض وقال الكرخي الآن يبقى بصفة المكلف فاقدمه واجب لنا أن الأمر قيد بجميع الوقت لأنه الفرض فالخصيص تحكم وأيضا لو كان الوقت مضيقا لكان المصلحة في غيره مقدما فلا يصح أو قاضيا فيكون عاصيا وهو خلاف

الاجماع القاضى اذا حصل أحدهما أجزأ وإن أحل به عصى فدل على ذلك كحصال الكفارة وأجيب بالقطع بأن المصلحة أول الوقت تمثل لكونها صالحة لا لكونها أجد الأمرين وبأنه لو كان بدلا لاسقط به المبدل كسائر الابدال وبأن العزم على فعل كل واجب قبل فعله من أحكام الايمان فكان العيمان لذلك الخفية لو كان واجبا أولا لم يجز تأخير له لأنه ترك واجب وأجيب بأن الواجب ما لا يسوغ تركه لا ما لا يسوغ تأخير له فإنه في التأخير والتقديم غير كحصال الكفارة كما لو كان وقته العمر

مسئلة * من أخر مع ظن الموت قبل الفعل عصى اتفاقا فان لم يمت ففعله بعد وقت ظنه في الوقت فالجمهور أداء وقال القاضى قضاء ولا خلاف في المعنى ما لم يقل بنية القضاء وتسميته أداء أولى لأنه فصل في وقته المقدرة له شرعا وإن عصى كما لو اعتقد ذلك قبل الوقت فعصى بالتأخير

مسئلة * ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب ان كان مقدورا للكلف غير لازم له عقلا كترك اضرار الأمور به ولا عادة كجزء من الرأس في الوضوء وحاصله ما جعله الشارع شرطا من إمكانات المكلف فهو واجب وقيل والسبب وقال الأكثر في اللازم أيضا واجب وقيل لا في الجميع لئان نفي وجوب الشرط ينافي حقيقة ما يلزم من أنه فعل جميع ما أمر به فيجب محتمه ولنا في اللازم لو استلزم الواجب وجوبه لزم تعقل الموجب له والأدنى الى الأمر بما لا يشعر به ونحن نقطع بوجوب الأصل مع الذهول عما لا يتم الا به وأيضا لو استلزم وجوبه لامتنع التصريح بأنه غير واجب ونحن نقطع بصحة استحباب غسل الوجه دون غيره وأيضا لو وجب لصح قول الكسبي في نفي المباح وهو باطل بالاجماع وأيضا لو وجب لعوقب على تركه ومعلوم ان تارك غسل الوجه أعما يعاقب على تركه وأيضا لو وجب لوجب لزومه للواجب عقلا أو عادة لأنه الغرض لا بدليل آخر فانما لا نسكر أن الأسباب واجبة بدليل خارجي كما ان أسباب الحرام حرام ولا يصح كالارقاش ولا يفرق بالقدرة لأنهم اسواء عند فعله وأجيب بمنع الاستواء مع صحة استحباب أحدهما وامتناع الآخر فالوالموجب لا يستغنى عنه ولم يكن شرطا وكان مباحا وذلك يستلزم صحة الأصل دونه ولا يصح وقالوا لا يتوصل الى الواجب الا به والتوصل واجب بالاجماع والجواب عنهما ان أر بد بقوله لا يصح وواجب انه لا بد منه فسلم وان أر بدانه أمور به فممنوع

﴿ المحظور ﴾

لغة المنوع وفي الاصطلاح ضد ما قبل في الواجب ويقال له محرم ومعصية وذنب

﴿ مسائل المحظور ﴾

﴿ مسألة ﴾ يجوز أن يحرم واحد لا بعينه خلافاً للمعتزلة وهي كالواجب الخير
 ﴿ مسألة ﴾ يستعمل كون الشيء الواحد من الجهة الواحدة واجباً حراماً وأما الواحد
 بالجنس فيجوز أن ينقسم إلى حرام كالجمود للضم وإلى واجب كالمعمود ونحوهم بعض المعتزلة
 التناقض فصرف التحريم إلى القصد ولم يفهم أن العام يمتنع على بعضه ما يجب في الآخر باعتبار
 فصول أو تعلقات أو أعمال وإنما الاشكال في الشيء الواحد أن يكون له جهة وجوب وجهة
 حظر كالصلاة في الدار المنصوبة ونحوها قال الجمهور يصح وقال القاضى لا يصح ويسقط
 الطلب عندها وقال أحدوا كثرة المتكلمين والجبائى لا يصح ولا يسقط لنا القطع بطاعة العبد
 وعصيانته بأمره بالخياطة ونهيه عن مكان مخصوص وذلك باعتبار الجهتين وأيضاً ولم تكن
 صحيحة لكان لأن متعلق الأمر والنهى فيها واحد لأنه لا مانع سواء اتفقا أو أماً الثانية فلأن متعلق
 الأمر الصلاة ومتعلق النهى النصب وكل متعلق انفكاكه عن الآخر فإذا اختار المكلف
 جمعهم لم يخرجهما ذلك عن حقيقتهما وأيضاً ولم يصح اعتبار الجهتين لما ثبتت صلاة مكرهه
 ولا صيام مكرهه ونحن الأحكام كلها متضادة وهذا أحد دلالات النهى يرجع إلى وصفه وفيما نحن
 فيه يرجع إلى غيره واستدلوا لم تصح لم يسقط التكليف وقال القاضى وقد سقط بالاجماع
 لأنهم لم يأمرهم بقضاء الصلوات رديع الاجماع مع مخالفة أحد وأستدل بأن أحداً أقيد بمرقة
 الاجماع قال المتكلمون والقاضى لو صححت لكان الفعل الواحد مأموراً من حيث الصلاة
 أو كونه نفس النصب والغصب حراماً باعتبار الجهتين بما سبق قالوا الوصف لصح صوم
 يوم النحر باعتبار الجهتين رديعاً دليل خاص شرعى منع وهو كونه منياً عنه مباشرة نهي
 تحريم وذلك غالب في منع اعتبارهما أو أما الفرق بينهما بأن الصلاة والنصب بتفكيك بخلاف
 الصوم يوم النحر قد رديان الصوم منفك بما هو صوم عن الصوم المضاف فالطائفة الصوم
 والمحرم الصوم المضاف فاختر المكلف جمعهم ما واجب بأنه لا ينفك الصوم المضاف عن الصوم
 لأن الأخص يستلزم الأعم بخلاف الصلاة والنصب وريديان ذلك لو منع من الجهتين لا تمتنع
 صوم مضاف مكرهه أو صلاة مكرهه وأوجب بأن نهي الكراهية ينصرف إلى الوصف

بمخلاف نهى التعريم وفيه تسليم الجهتين وانما ادعى المانع من اعتبارهما وهو الجواب الأول وأما حكم من توسط أرضا منصوبة لحظ الأصولي بيان استحالة تعلق الأمر والنهي بالخروج وخطأ أبي هاشم وإذا تعين المكث للنهي والخروج فلا أمر قطع: في المعصية بإيقاع المأمور به وقال الامام باستصحاب حكمها عليه ولا معصية الا بفعل منهي أو ترك مأمور وقد سلم انتفاء تعلق النهي به فانتقض الدليل عليه ومن تخيل جهتين غلط لأنه لا يمكن الامتنال بمخلاف صلاة الغضب وغيرها

(المندوب)

لغة المدعو لهم قال * لا يسألون أخاهم حين يندبهم * وفي الاصطلاح المطلوب فعله شرعا من غير ذم على تركه مطلقا

مسئلة * المحققون على أن المندوب مأمور به بخلاف الكرخي وأبي بكر الرازي لأنانه طاعة فكان مأمورا به وأيضا اتفاق اللغة على أن الأمر قسمان أمر إيجاب وأمر نذب قالوا لو كان مأمورا به لكان تركه معصية اذ لا معنى للعصية الا بخلافه الأمر قلنا المعصية بخلافه أمر الإيجاب قالوا لو كان أمر الميستم قوله لو لأن أشق على امتي لأمرتهم بالسؤال قلنا يعني أمر إيجاب

مسئلة * المندوب ليس بتكليف بخلافه لا أستاذنا أن التكليف يشعر بالزام مافيه كلفة ومشقة وهو منتف قالوا فعليه لتصيل الثواب شاق فكان تكليفه ورد بانتفاء الالزام والمسئلة لفظية

(المكروه)

لغة ضد المحبوب ويقال لشدة الحرب الكريمة وفي الاصطلاح ضد المندوب واختلف في كونه منهاعنه ومكلفاه كالمندوب ويطلق المكروه على الحرام ويطلق على ترك الأولى وعلى ما في النفس منه حزاة كلهم الضبع ونحوه

(المباح)

لغة المأذون وأيضا المعلن وفي الاصطلاح خطاب الشارع بالتصيير بين الفعل والترك من غير ترجيح وطلب فلا يرد المندوب ولا انحصال الكفارة ولا الصلاة في أول الوقت وجعل قوم الجائر أعز من المباح ففسره بما استوى الأمران فيه وقد يطلق الجائر على ما لا يحرم كما يطلق في

العقليات على ما لا يمنع وقد يطلق الجائز على المشكوك فيه في العتلى والشرعى بالاعتبار ين
 ﴿مسئلة﴾ الاباحة حكم شرعى خلافا لبعض المعتزلة فانهم قالوا المباح ما اتفق المخرج في
 فعله وتركه وذلك ثابت قبل الشرع وبعده ونحن نذكر ان ذلك اباحة شرعية سواء اباحة
 خطاب الشارع بذلك فاقرقا

﴿مسئلة﴾ المباح غير مأمور به خلافا للكهبي لنا ان الامر طلب يستأنم الترجيح ولا ترجيح
 وقال الكهبي ما من فعل من ذلك الا وهو ترك حرام وترك الحرام واجب ولا يتم الا بالتبليس
 بضده وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب وتأول الاجماع على انها من الشرع على ذات الفعل
 من غير نظر الى ما يستلزم جماع بين الأدلة وأجيب بجوابين أحدهما انه غير متعين لذلك لا مكان
 غيره فلا يلزم وجوبه وليس بسديد لأنه تسليم ان الواجب واحد لا بعينه فافعله فهو واجب
 الثانى الزامه أن تكون الصلاة حراما اذا ترك بها واجب وهو محال وهو يلزمه باعتبار الجهتين
 والحق انه لا يخلص منه الابان ما لا يتم الواجب الا به مما هو لازم عقلا أو عبادة فليس بواجب
 وهو الصحيح وما نقل عن الأستاذ اباحة تكليف محمول على وجوب اعتقاد اباحة

﴿مسئلة﴾ المباح ليس بجنس للواجب بل هما نوعان للحكم لنا ان المباح يستلزم التفسير في
 فعله وتركه ولا يتحقق ذلك في الواجب فليس بجنس له قالوا المباح ما اذن في فعله والواجب
 كذلك قلنا تركه فصلهما فاشتركا لذلك قالوا أجمعنا على وصف الصوم والصلاة بالجواز وان
 كان واجبا قلنا قد يطلق الجائز على ما لا يحرم فيشمل الأحكام غير الحرام فان أريد ذلك فهي
 لفظية وأما الأحكام الثابتة بخطاب الوضع فأصناف الحكم على الوصف بالسببية الوقتية
 والمعنوية كروال الشمس والاسكار وأسباب الضمان والعقوبات والملك واعترض بأن
 الوصف ثابت قبل الشرع فيلزم ثبوت الحكم قبله وأجيب بأنه انما يكون سببا يجعل الشرع
 قالوا لو كان السبب حكما شرعيا لكان للحكمة ولو كان للحكمة لاستغنى عن الوضع وأجيب بأن
 ذلك لغتها أول عدم انضباطها والحكم عليه بكونه مانعا للحكم وهو ما استلزم وجوده حكمة
 تقتضى تقيض الحكم مع بقاء حكمة السبب كالأبوة في القصاص أو مانعا للسبب وهو ما يحل
 بمقتضى حكمة السبب كالدين في الزكاة والحكم بكونه شرطا للحكم كالقدرة على التسليم في
 البيع أو شرطا للسبب كالطهارة في الصلاة وهو كالمانع الا أن المستلزم علمه والحكم بالصحة
 وهي في العبادة عند المتكلمين موافقة أمر الشرع وان وجب القضاء وعند الفقهاء كون
 الفعل مستقلا القضاء وفي المعاملة ترتب ثمرة العقد المطالبة به عليه والحكم بالبطلان وهو

تقيض الصحة والفساد والباطل واحد وعند الخفية الفساد المشرع بأصله المنوع ووصفه
والقول بأن الصحة والبطالان في العبادة أو الحكم بهما حكم شرعي بعيد لأنه أمر عقلي وأما
الرخصة فائتت من الأحكام لعذر مع قيام المحرم لولا العذر وقد تكون واجبا ككل
الميتة المضطر ومنه وبأكثر في السفر ومباحا كالغطر في السفر والعزيمة ما ألزم من
الأحكام لذلك

﴿ المحكوم فيه الأفعال ﴾

﴿ مسألة ﴾ شرط المطلوب الامكان عند المحققين ونسب خلافه الى الأشعري والاجماع
على صحة التكليف بما علم الله أنه لا يقع لنا الوصف نطقه بالمستحيل لكن مستدعي الحصول لأنه
معنى الطلب وأما الثانية فلا أنه لا يتصور وقوعه واستدعاء حصوله فروعاً فإن قيل لو لم يتصور
فعل حاله لأن العلم بصفة الشيء فرع تصوره ذلك الشيء أوجب بأنه لو تصور مشتبهاً لم يتصور
الأمر على خلاف ماهيته وهو محال وإنما الجمع المتصور جمع المختلفات وهو محكوم بنفيه عن
الضدين ولا يزم من تصورهم نفي عن الضدين تصورهم متبايناً لم يصح لم يقع وتقرر
الصغرى أن العاصين مأمورون وقد علم أنهم لا يوقعون والممتنع لغيره كالممتنع لذاته وكذلك
من علم بجهته قبل تمكنه وكذلك من نسخ عنه قبل تمكنه أوجب بأن الطلب إنما يقتضي تصور
وقوعه جائزاً عادياً لا تصور وقوعه واجبا كما ألزمت فانه باطل قالوا لو لم يصح لم يقع وتقرر
الصغرى أن الله كلف أبا جهل ونحوه تصديق رسوله في جميع ما جاء به وبما جاء به أنه لا يصدق
فقد كلفه أن يصدق في أن لا يصدق وهو مستحيل لأن تصديقه في أن لا يصدق يستلزم أن
لا يصدق والجواب أنهم لم يكلفوا إلا تصديقه وعلم الله أنهم لا يصدقونه كعابه بالعاصين وإخبار
رسوله بذلك كإخبار نوح أنه لن يؤمن من قومك إلا من قد آمن ولا يخرج الممكن بالعلم
والخبر عن الامكان نعم لو كلفوا بعد علمهم لكان من قبيل ما علم المكلف امتناع وقوعه وذلك
غير واقع لاتفاء فائدة التكليف لأنه مستحيل فلذلك لو علموا لسلط عنهم التكليف قالوا
المكلف لا قدرة له الاحال الفعل وهو حيث لا يغير مكلف ولا مكلف الا غير يستطيع وأيضا
الأفعال كلها مخلوقة لله تعالى فقد كلف بفعل غيره والجواب انه غير محل النزاع فأن اردنا الممكن
الحائز العادي المتصور الوقوع من الطالب والمطلوب

﴿ مسألة ﴾ لا يشترط في التكليف بالفعل أن يكون شرطه الشرعي حاصل خلاف أصحاب
الرأى وأبي حامد وهي مغروضة في تكليف الكفار بغير وع الشرعية والظاهر الوقوع

عند المحققين لنا لو كان انتفاء الشرط مانعاً لكان الحدث مانعاً من خطاب الصلاة وكان اشتراط تقديم النية مانعاً من وجوب الصلاة وذلك معلوم بالطلان ويعود الكلام الى صحة التكليف بالقول قبل التحكم من الفعل وأيضا لو منع لمنع انتفاء الشرط العقلي لأنه غير ممكن نأجرا ادلا مانع سواء اتفاقا وسيأتي قالوا الوضع تكليفه بها لصحت منه ردبانه محل النزاع وأسند بالحدث والجنب قالوا الوضع لا يمكن الامتثال وهو في الكفر لا يمكن وبعده يسقط ردبان يسلم ويفعل كالحدث لنا في الوقوع ومن يفعل ذلك يلقى أثاما ولم نك من المصلين قالوا الوقوع لوجب القضاء قلنا القضاء بأمر جديد فليس بينه وبين وقوع التكليف ولا محتمر بطل عقلي

﴿ مسألة ﴾ أ كثر المتكلمين على أن المكلف به كسب العبد من الفعل وكف النفس عن الفعل لأنه فعل خلافاً لأبي هاشم وغيره في أنه يكون أيضاً في الفعل لنا لو كان مكلفاً به لكان مستدعي حصوله منه ولا يتصور حصوله منه لأنه غير مقدور له وأجيب بمنع أنه غير مقدور له كأ حدقولي القاضي وردبانه معدوم قبل القدرة مسقرو القدرة تقتضي أراعتلا واستدلوا كان مكلفاً به لأثيب عليه وتقرر الثانية أنه عدم محض فليس بكسب العبد فلا يثاب عليه لقوله تعالى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى أجيب بمنع أنه ليس بكسب بل امر مع رده

﴿ مسألة ﴾ التكليف بالفعل في حال حدوثه قال به الأشعري ومنعه الإمام والمعتزلة فإن أراد الشيخ أن تعلقه لنفسه فلا ينقطع في حال حدوثه ولا بعده وإن أراد أن تجزئ التكليف به بلق فتكليف بغير الممكن له لأنه تكليف باليجاد الموجود وهو محال وأيضا لا يصح لعدم صحة الابتلاء فتنتي فائدة التكليف قالوا لو لم يصح التكليف به لم يكن مقدورا حينئذ وتقرر الثانية أنه أثر القدرة وأجيب أنه لا يلزم من ذلك أن يكون المكلف متفككتا منه

﴿ المحكوم عليه وهو المكلف ﴾

﴿ مسألة ﴾ شرط المكلف الفهم عند المحققين ومن قال منهم بتكليف المسخبل منع أيضا لعدم صحة الابتلاء لئلا الوضع تكليفه لكان مستدعي حصوله منه طاعة وهو على حاله وذلك يستلزم تصور منه وهو محال وأيضا الوضع تكليفه لصح تكليف الجاد والبهجة لأنه خطاب وهما سواء في عدم فهمه المخالف لو لم يصح لم يقع وتقرر الثانية بوقوع طلاق السكران واعتبار قتله واتلافه والجواب أن ذلك من قبيل ربط الأحكام بالاسباب كاعتبار قتل الطفل واتلافه قالوا قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تقرؤا الصلاة وأنتم سكارى قلنا المراد النبي

عن السكر عند ارادة الصلاة أو نهى الفل الثابت العقل لأنه يؤدي اليه غالبا وحكمته انه يمنع من التثبت كالغضب ووجب التأويل جمعاً بين الأدلة

﴿ مسألة ﴾ الأمر يتعلق بالمعذور الذي علم الله انه يوجد بشرائط التكليف خلافاً للمعتزلة ورميما قيل للمعذور مكلف حتى أنكر ذلك لأنه اذا امتنع في السكران والنائم ففي المعذور أجدر ولم يرد تيجير التكليف وإنما أريد يتعلق الأمر لتأويل يتعلق بالمعذور لم يكن أزيلاً ولا يانزم أن لا يكون الكلام أزيلاً لأن الأمر والنهي والخبر أقسامه فاذا انتفت انتفى وأيضا لو لم يتعلق بالمعذور لم يكن قطعه لنفسه لأنه اذا ثبت بعد ان لم يكن والأمر أزيلاً لزم أن يكون جائزاً وأيضا لو يتعلق بالمعذور لم تكن مأمورين بأمره صلى الله عليه وسلم لأننا كنا معدومين والثانية معلومة والمنكر معانده

﴿ مسألة ﴾ الخطي غير مكلف باتفاق واختلف في المكروه والمختار انه إن بلغ حداً ينبغي الاختيار لم يجز تكليفه

﴿ مسألة ﴾ المكلف يعلم التكليف قبل وقت الامتثال وان لم يعلم تمكنه عنده وخالف الامام والمعتزلة لتأويل يعلم قبله لم يعلم تكليف أبداً لأنه بعده ان فعل أو عصى انقطع التكليف به قبل علمه وان كان الوقت باقياً فاشترط الامكان الثاني كالأول والثانية معلومة من دين الأمة وأيضا لو لم يكن كذلك لكان لا يعلم وجوب الجزء الثاني حتى ينقضي الاول وذلك معلوم البطلان وقال القاضي الاجماع على تحقق الوجوب والتعريم قبل التمكن وعلى وجوب الشرع في الصلاة بنية الفرض وأيضا لو كان شرطاً لكان شرطاً اذا كان الأمر جاهلاً لان حاله فيها ما أخذت والثانية اتفاق المعتزلة لو لم يكن العلم به شرطاً في التكليف لم يكن الامكان شرطاً في التكليف لأنه يكون علماً بالشئ مع انتفاء العلم بشرطه والثانية تقدمت والجواب أن الامكان الذي هو شرط التكليف غير الامكان الذي هو شرط الوقوع والاول معلوم قبل مضي زمن الثاني وهو كونه مما ينافي فعله عند وقته واستجماع شرائطه والثاني محل النزاع فما دليله قالوا الوضوء الأمر به مع علم الأمر بانتفائه لصح مع علم الأمور لأن المانع كونه غير متصور حصوله والثانية اتفاق والجواب أن المانع اذا علم المكلف انتفاء فائدة التكليف وهذا يطبع ويعصى بالعلم والبشر والكرهات

* (الأدلة الشرعية) *

الكتاب . والسنة . والاجماع . والقياس . والاستدلال . وكلها راجعة الى الكلام النفسى وهو نسبة بين مفردين قائمة بالكلم يستلزمها العلم والعلم بالنسبة ضرورى وأما قيامها بالكلم فانها لو لم تقم به لكانت هي النسبة الخارجية اذا النسبة الثابتة بين أمرين يستحيل ثبوتها لغيرهما وتقرير الثانية أنها لو كانت الخارجية لم يتوقف حصولها على نقل المفردين فان قيل إنما توقف العلم بها والاعتقاد والظن قلنا تقطع بمحصل نسبة مع عدم الجميع متوقفة

* (الكتاب) *

القرآن وهو الكلام المنزل للإعجاز بسور وقمنه وقولهم ما نقل بين دقتي المصنف نقلا متواترا غير سديد فان وجود المصنف ونقله فرع تصور القرآن وقولهم هو القرآن المنزل على لسان جبريل برده عليه أخبار عنه فان أجيب بأنها ليست بقرآن فالقرآن كاف فيكون لفظيا ﴿مسئلة﴾ ما نقل أحاد فليس بقرآن لان القرآن مما تتوفر الدوا على نقل تفاصيله متواترا ما تضمنه من الإعجاز وأنه أصل جميع الأحكام فإما ينقل متواترا قطع بأنه ليس بقرآن وإنما لم يكفر أحد المخالفين الآخر في بسم الله الرحمن الرحيم لقوة الشبهة عند كل فريق في الطرف الآخر والحق أنها ليست من القرآن في أول سورة أصلا وأما هي بعض آية في النمل خاصة والدليل القاطع انها متواتر أنها قرآن في هذه المحال فوجب القطع بالنفي كغيرها وقولهم كتبت في المصنف بخط المصنف وروى عن ابن عباس انه قال سرق الشيطان من الناس آية ونحوه لا يفيد قطعاً ولا ظناً لان القاطع يقابله وقولهم ان القطع لا يشترط في الموضع بعد ثبوت كونه من القرآن في موضع ما بل يكفي بالأحاد ضعيف يستلزم جواز سقوط كثير منه بما مثله في موضع آخر ويستلزم جواز أن يكون بعض المتكرر منه ليس بقرآن مثل ويل يوشع للكذابين وقبأى آلاءه بكما كذبان وهو باطل قطعاً لا يقال ان ذلك جائز ولكنه اتفق حصول العلم بانتفاء السقوط وتواتر المتكرر المذكور لا نقول بل يجب ذلك لكونه قرآنا كما سبق ولا فرق والدليل ناهض فلو كانت التسمية قرآنا لكانت كذلك وأيضاً فانه يلزم جواز ذلك في المستقبل ونحن نقطع ببطلانه وأما ما يحتكى عن ابن مسعود من انكار الفاتحة والعمودتين فلا يصح وأما نقل أنها ليست في مصحفه فان صح قهره الظهور أمراً لا لا بكراً

﴿ مسألة ﴾ القراآت السبع متواترة لنالولم تكن متواترة لكان بعض القرآن غير متواتر كلكل ومالك ونحوهما وتخصيص أحدهما بحكم باطل لاستوائهما

﴿ مسألة ﴾ لا يجوز العمل بالشاذ مثل فصيham ثلاثة أيام متتابعات واحتج به أبو حنيفة لناليس بقرآن ولا خبر قالوا لا يخالون أن يكون قرآناً وخبرنا فيجب العمل به قلنا بل يجوز أن يكون مذهبا سلمنا لكنه لم يثبت العمل إلا بخبر يغلب على الظن صحته ولم نقل قرآنا قطع بالخطأ فيه

﴿ مسألة ﴾ في القرآن حكم ومتشابه قال تعالى منه آيات محكمات هن أم الكتاب وآخر متشابهات والمحكم المتضح المعنى والمتشابه مقابله إما للاشتراك مثل ثلاثة قروء وللأجل مثل الذي يده عقدة النكاح ولا مستم وما ظاهره التشبيه مثل من روى وأيدينا ويدي وبمينه ويستزى بهم ومكر الله ونحوه وقيل المحكم ما استقام تظلمه للأفاده وهو متحقق وأما مقابله من المتشابه بمعنى الخلل النظم فكلام الله تعالى منزعه عنه وما عارض به من حرف المجهم ومثل تلك عشرة كاملة ونقطة واحدة وإلهين اثنين فنالجهل أما الحروف فأسماء للسور عند الأكثرين وأولدولها الحرفى على معنيين ذكرتهما في التفسير وأما عشرة فرفع وهم التفسير وواحدة واثنين صفة للتأكيـد

﴿ السنة ﴾

لغة الطريقة والمادة وفي الشرع في العبادات النافلة وفي الأدلة ما صدر عن الرسول غير قرآن من قول وفعل وتقرير

﴿ مسألة ﴾ ذهب القاضى وأكثرا المحققين الى انه لا يمتنع على الأنبياء معصية كبيرة ولا صغيرة ولا الكفر قبل البعثة وأكثرا المعتزلة والرافض على امتناع ذلك واستثنى المعتزلة المبعثات وغاية مقتسكهم انه هاضم لم قاض باحتقارهم فينفر عن اتباعهم وذلك خلاف الحكمة في بعثهم وهو مبني على وجوب رعاية الأصلح والاجماع على عصمتهم بعد الرسالة عن الكفر وعن تعدد الكذب في الأحكام لدلالة المجزة على صدقهم واختلفوا في جوازه غلطاً فنه الأكرـون وجوزه القاضى بناء على أن المجزة دلت على الصدق مطلقاً أو على الصدق اعتقاداً وأما المعاصي غيرها فان كانت كبيرة أو صغيرة حسنة فالعصية تأنس بالسمع عندناو بالعقل عند المعتزلة الا في الغلط وان كانت غيرها فالأكثر على جوازه عمدا وسهوا

﴿ مسألة ﴾ في أهـال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان من الجبلية كالقيام والقعود

والأكل والشرب والاتفاق مباح له ولأمته وماتبت فيه خاصة بالاتفاق على نفي التشريك
 كوجوب الاضحية والضحية والوتر والتجهد والمشاورة والتخيير والوصال وصغية الغنم
 والزيادة على أربع وما سواها ما نعرف انه بيان بقوله أو قرينة مثل صلوا كما يقوى أصله
 وخذوا عني مناسككم وكوقروه بعد اجال أو اطلاق أو عموم كالقطع من الكوع والغسل
 الى المرافق اعتبار اتفاقا وما سواه ان علفت صفت من وجوب أو نيب أو اباحة فالجمهور أن
 أمتهم مثله وقال أبو علي بن خلاد في العبادات خاصة وقيل كالم تعلم وإن لم تعلم فأربعة الوجوب
 والندب والاباحة والوقت والمختار ان ظهر قصد القربة فندب والا فإباح لنا العلم بأن الصحابة
 كانوا يرجعون الى فعله المعلوم صفته وقوله عز وجل لقد كان لكم في رسول الله أسوة
 حسنة لتحقق معنى التأسي وظلما قضى زيد منها وطرا ونحوه وإذا لم تعلم قلنا إذا ظهر قصد القربة
 ثبت الرجحان حكم به مقتضرا فظهر الندب إذا وجوب الاثبت وإذا لم يظهر ثبت الجواز إذا
 لا وجوب ولا ندب الا ثبت الوجوب وما آتاكم الرسول فخذوه أوجب بأن الأفعال ما أتى
 بها النبي وأن المراد وما أمركم لمقابلته وماتهاكم قالوا قال تابعوه أوجب المراد في الفعل على
 الوجه الذي فعله أو في القول أو فيهما قالوا قال لقد كان لكم في رسول الله إلى آخرها أي من كان
 يؤمن فله أسوة قلنا معنى التأسي إيقاع الفعل على الوجه الذي أوامره عليه من أجله فيتوقف
 الوجوب علينا به على الوجوب عليه ونحن نقول به وهو خلاف الغرض قالوا قال فلما قضى
 زيد منها وطرا إلى آخرها فدل على أن فعله تشرع قلنا دل على التسوية فن أن الوجوب قالوا
 خلع نعله ففعلوا نعلهم فأقرهم على استدلالهم وبين العلة قلنا ذلك لأنه من هيأت الصلاة لقوله
 صلوا قالوا لما أمرهم بالتمتع تمسكوا بفعله فيبين العلة قلنا لقوله خذوا عني مناسككم قالوا لما
 اختلفوا في الغسل بغير إزال أنفذه عمر بن الخطاب إلى عائشة فضالت فملته أنا ورسول الله صلى
 الله عليه وسلم فاغتسلنا قلنا إنما استغيد من قوله إذا التقي الختانان فقد وجب الغسل أولاهما
 يتعلق بالصلاة أولا نه بيان لقوله تعالى وإن كنتم جنبا فاطهروا قالوا أجله على الوجوب
 أحوط كالموسى تعيين صلاة ومطلقة أوجب بأن الاحتياط فيما لا يحتمل التعريم ورد
 بوجوب صوم الثلاثين إذا غم الهلاك والحق أن الاحتياط فيما ثبت وجوبه أو كان الأصل كما
 في الثلاثين وأما ما أحق بغير ذلك فلا الندب الوجوب يستلزم التبليغ والاباحة منتفية
 بقوله لقد كان لكم تعين الندب أوجب بأن الندب يستلزم أيضا ويمنع أن الآية منتفية على
 ما تقدم الاباحة الوجوب والندب يستلزمان التبليغ وهو أيضا هو المصنف إثباته فوجب

الوقوف عنده أجيب بأنه لم يظهر قصد القربة وأما إذا ظهر فلا الوقت تعارضت الاحتمالات مع احتمال الخصائص فوجب الوقت

﴿ مسألة ﴾ إذا فعل فعل عنده أو في عصره عالماً به قادراً على الإنكار فلم ينكر فإن كان معتقداً لكافر كضى الكنيسة فلا أثر للسكون أجماعاً وإدلالاً على الجواز إن لم يسبق تحريره وعلى النسخ إن سبق لأن في تحريره مع تحريره ارتكاب محرم وهو بعيداً وإضافته تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يهمل الجواز والنسخ وأما إذا استشر فأوضح وتمسك الشافعي في القياقة بالاستبشار وترك الإنكار لقول المدبلي وقد بدت له أقدام زيد وأسامة إن هذه الأقدام بعضها من بعض وأورد أن ترك الإنكار لمواقفة الحق والاستبشار بما يلزم الخصم على أصله لأن المتأخرين كانوا يعرضون لذلك وأجيب بأن موافقة الحق لا تمنع إذا كان الطريق منكراً وإلزام الخصم حصل بالقياقة والإنكار غير رافع له فلو كان منكراً ما أدخل

﴿ مسألة ﴾ لا تعارض بين الفعلين لأنهما إن لم يتناقض أحكامهما فواضح وإن تناقضت كما إذا صام في وقت معين ثم أكل في مثله فلا تعارض أيضاً لجواز الوجوب أو التنب في وقت والجواز في آخره لمدل دليل على وجوب تكريره ما فعله أولاً عليه أو على أمته كان الثاني يدل على نسخ حكم ذلك الدليل على التكرار لأن نسخ حكم الصوم المتقدم لعدم اقتضائه للتكرار ورفع حكم وجد عمال وقد يطلق النسخ والتفصيل على الفعل بمعنى أنه زال التعبده على الجوز

﴿ مسألة ﴾ إذا تعارض فعله صلى الله عليه وسلم وقوله ولا دليل على تكريره ولا على تأسي الأمة به وقوله خاص به وتقدم الفعل مثل أن يقول بعد فعله لا يجوز في هذا الفعل في هذا الوقت فلا تعارض إذ لم يرتفع حكم في الماضي ولا في المستقبل لأن الفرض أنه غير مقتض للتكرار فإن تقدم القول مثل أن يقول فعل كذا في وقت كذا وأوجب على من يلبس بضده كان الفعل ناسخاً لحكم القول على القول بالنسخ قبل التمكن والامتنع الامعية فإن كان قوله خاصاً بنا فلا تعارض تقدم أو تأخر فإن كان عاماً لنا وله تقدم الفعل أو القول له ولا منه كما تقدم إلا أن يكون العام ظاهراً فيه فالفعل تخصيص كإسائي فإن دل الدليل على تكرار الفعل وعلى تأسي الأمة به والقول خاص به فلا معارضة في حق الأمة بحال فأما في حق الظنأخر ناسخ فإن جهل التاريخ فالتأخر الوقت وقيل بالقول وقيل بالفعل لأنهما سواء في التقدير فالحكم بأحدهما من غير ضرورة وتحكم والاستدلال بأدلة ترجح القول أو الفعل لا يفيد هاهنا

وان كان قوله خاصا بنا فلا معارضة في حقه وأما في حقنا فلما أخر ناسخ فان جهل بالمتأخر يجب العمل بالقول وقيل بالفعل وقيل بتعارضان فنقف الى التاريخ لانه يدل بنفسه والفعل بواسطة بعده عن المحرم فكان أولى وأيضا فان القول يعبر به عن المحسوس والمعمول والفعل مختص بالمحسوس فكان أقوى وأيضا فان القول متفق على دلالة والفعل مختلف فيه وأيضا فان العمل بالقول ينسخ مقتضى الفعل عنهم ودونه والعمل بالفعل يرفع القول جلة والجمع ولو بوجه أولى القائل بالفعل يبين به القول فالعمل أولى ولذلك بين جبريل الصلاة بالفعل وبين صلى الله عليه وسلم الصلاة والحج بالفعل وقال صاوا كبارا بقوى أصلي وخذوا عني مناسككم ولذلك أن من بالغ في تعليم أشار بالتعطيل والاشكال والجواب ان غايته ان وجد البيان بالفعل وقد وجد البيان بالقول أكثر سلمنا التساوي يبقى ماذا كرناه سالما فان كان القول عاما فلما أخر ناسخ في حقنا وحقه فان جهل فثلاثة كما تقدم فان دل الدليل على تكرره في حقه دون تأسي الأمة به والقول خاص بالأمة فلا تعارض فان كان عاما وخاصا به فلا معارضة في حق الأمة والمتأخر ناسخ في حقه خاصة فان جهل فالثلاثة فان دل الدليل على تأسي الأمة به ودون تكرره في حقه والقول خاص به فان تأخر القول فلا معارضة وان تقدم بالفعل ناسخ في حقه خاصة وان جهل فالثلاثة وان كان القول خاصا بالأمة فلا معارضة في حقه والمتأخر ناسخ في حق الأمة فان جهل فالثلاثة وان كان القول عاما فتقدم الفعل أو القول له والأمة كما تقدم

﴿الاجماع﴾

لغة الغزم وأيضا الاتفاق وفي الاصطلاح اتفاق المجتهدين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم في عصر على أمر وينبغي لمن رأى انقراض العصر أن يزيد في التعريف الى انقراض العصر ولن رأى أن الاجماع لا ينعقد مع سبق خلاف مستقر من ميت أو حي وجوز وقوعه أن يزيد ولم يسبقه خلاف مجتهد مستقر وقول الغزالي اتفاق أمة محمد صلى الله عليه وسلم على أمر من الأمور الدينية مشعر انه لا يوجد وانه لا يطر دبتقدير عدم العلماء ولا ينعكس بتقدير اتفاقهم على عقل أو عرفي وخالف النظام وطوائف من الروافض في ثبوته فقالوا اتفاقهم فرع تساويهم في نقل الحكم اليهم وانتشارهم في الأقطار يمنع من ذلك عادة ثم ولو سلم التساوي فان كان عن قاطع فالعادة تجعل عدم نقله وان كان عن ظني فاختلف القراء في بيان النظر مانع من ذلك كاتفاقهم على كل طعام واحد في ساعة واحدة ثم ولو سلم جواز الاتفاق فبمع ثبوته لأن العادة قاضية بأنه لا يحقق أن يثبت عن كل واحد من العلماء انه حكم في حكم معين بمثل ما حكم به

الآخر العلم بجواز خفاء بعضهم لقطعاه أو لأسره أو لحواله أو لكذبه أو لجوعه قبل قول الآخر ولو سلمنا ثبوته فقله بمنتهى لأنه ان كان أحاداً فلا دليل على العمل به في الإجماع وأيضاً يصير ظنياً وان كان توازاً وجب استواء الطرفين والواسطة وذلك بعيد والجواب عن الأول ان الانتشار لا يمنع لجهلهم وبخبرهم وعن الثاني المنع فيهما ذبيحوز عن قاطع استغنى عنه بأقوى منه أو عن ظني جلي لأن اختلاف القرائع مانع فيما يدق لا فيما هو جلي بالنص والقياس الجلي بعد ثبوت القاطع على العمل بالظواهر وعن الثالث والرابع الوقوع فاما لا تنسكروا في النقل عن كل واحد من الصحابة بتقديم النص المقطوع به من الطرفين على ما ليس كذلك من نص وغيره اذا ثبت صحة وجوده فلا إجماع انه حجة خلافاً لمن لا يعتد به كالنظام وبعض الخوارج والشيعة وقول أحسن ادعى وجود الإجماع فهو كاذب استبعاداً للاطلاع عليه في أحد قوله لا إنكاراً به حجة ولو وجد وقد استدلل بطرق منها أجمعوا على القطع بتعطله المخالف فدل انه حجة ولو وجد لأن العادة أن إجماع هذا العدد من العلماء المحققين على القطع في شرعي لا يكون عن توافق ولا ظني فوجب أن يكون لنص قاطع بلغهم لا يقال فإجماع الفلاسفة لانه عن نظر ولا إجماع اليهود على أن لاني بعدم موسى فأنهم غلطوا من قبل الاتباع لأحاديث الأولى لعدم تحقيقهم والعادة لتحويله لا يقال أثبت الإجماع بالإجماع أو أثبت الإجماع بنص يتوقف على الإجماع فكان دور الأثبات أثبتنا كون الإجماع حجة بالنص وأثبتنا النص عن وجود صورته منه بطريق عادي ولا يتوقف وجودها ولا دلالتها على ثبوت كونه حجة فان قيل ان كان المخالف الخطأ من المجتهدين فلا إجماع والالزم أن لا إجماع إلا بمخالف وان كان من غيرهم فتعطلته لأنه يجب عليه التقليد والجواب أن الخطأ من تقدر مخالفتهم من مجتهد وافق أو مجتهد طرأ بعد تحقق إجماع قبله ومنها أجمعوا على تقديمه على القاطع فدل انه حجة قاطعة لانهم أجمعوا على أن القاطع مقدم فلو كان ظنياً لتعارض الإجماعان والعادة قاضية بامتناعه لا يقال فلا يكون إجماع على الطريقين إلا بعد التوازن لتضمن الأدلة ذلك لأن الدليل ناهض في إجماع المسلمين مطلقاً من غير اشتراط ثم ولو سلمه لم يضر وتمسك الشافعي بقوله ومن يشاق الرسول إلى آخره ها ليس بقاطع لاحتمال ويتبع غير سبيل المؤمنين في مبايعته أو متاجره أو الاقتداء به أو في الإيمان أو في ترك مشاقته أو في ترك الكفر أو في الاجتهاد لا فيما أجمعوا عليه وإذا كان ظاهراً وتمسك به في الإجماع كان دور اختلاف القسك به في القياس واستدل بقوله تعالى كنتم خير أمة أخرجت للناس وبسؤله وكذلك جعلناكم وكلها ظواهر واستدل الغزالي بقوله لا تجمع

أمتي على الخطأ من وجهين أحدهما تواتر المعنى وإن لم تتواتر الأحاد لأنه جاء بروايات كثيرة وإن اختلفت الألفاظ عن عمر وابن عمر وابن مسعود وأبي سعيد وأنس وأبي هريرة وحذيفة وغيرهم لا تجتمع أمتي على الضلالة، لم يكن الله، أن الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد لا تزال طائفة من فارق الجماعة مات ميتة جاهلية، تفترق أمتي فحصل العلم كشجاعة على وجود خاتم الثاني تلقى الأمة لها القبول فاولا أنها صحيحة قطعاً لقضت العادة بامتناع الاتفاق على تصحيحها وبامتناع تقديمها على القاطع والوجه الأول سديد وأما الثاني فتلقي الأمة لها القبول يفيد الحكم بصحتها ولا يخرجها عن أخبار الأحاد فلا يصح إسناد الإجماع إليها وتقديم الإجماع على القاطع بغيرها لا بها وتمسك بعضهم لولم يستند الإجماع إلى قاطع في الحكم لما حصل لأن العادة قاضية بامتناع إجماع عدد لا تحصى كثرته مع اختلاف الآراء وتشعب طرق النظر على حكم مظنون والجواب أن ذلك لا يمنع الإقياد في فيه النظر وأما في القياس الجلي وأخبار الأحاد فلا يمنع بعد قيام الدليل على العمل بالتأخر واستدلال المخالف بمثل وأزنا لئلا يك الكتاب تبياناً لكل شيء فردوه إلى الله والرسول وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون ومن تصح منه المعصية لا يوجب قوله قطعاً ومحدث معاذ حيث لم يذكر إجماعاً والجواب أنه لا يقابل القاطع بعد تسليم ظهورها وأما حديث معاذ فلا يكون الإجماع لم يكن حيث ندرجته

﴿ مسألة ﴾ اتفق القائلون بالإجماع على أنه لا يعتبر الخارج عن الملة ولا يشترط وفاق من سوجدوا الأدلة المتقدمة العقلية والمعصية تدل على ذلك

﴿ مسألة ﴾ الاكثر على أن المقلد لا اعتداده بموافق ولا مخالفاً وميل القاضي إلى اعتباره وثالثاً يعتبر منه الأصول خاصة ورابعاً الفرع خاصة لأن دليل الإجماع ينهض دونهم وأيضاً لو اعتبرت لم يتصور إجماعاً وإضافته يجرم عليه المخالفة قطعاً قولاً وفعلًا وعائنه كجهد خالف وعلم عصيانه

﴿ مسألة ﴾ المجتهد المبتدع بما يتضمن التكفير إن قلنا بالتكفير لم يعتبر ولا كفره ولا ما يتضمن التكفير ثالثاً يعتبر في حق نفسه لا غيره لأن أدلة الإجماع لا تنهض دونه وأما كونه حجة فعل ما يأتي قالوا فاسق فلا يقبل قوله فيما يخبر به كالكافر والصبي والجواب المنع ورد الكافر لأنه ليس من الأمة والصبي لقصوره عن الاجتهاد ولو سلم فلا يقبل على غيره ويقبل على نفسه

﴿ مسألة ﴾ لا يختص الإجماع المحتج به بإجماع الصحابة خلافاً للظاهر به وعن أحمد وإبنيان

لنا انه اجماع فوجب اعتباره بالدليل الشرعى فان قيل الأدلة السمعية تدل على انهم الصعابة كقوله كنتم خير أمة وكنفك جعلنا كم أمة وسطا لأنهم هم المخاطبون وأمانعو ويتبع غير سبيل المؤمنين ولا تجتمع أمي فلأن من لم يوجد لا يتصف بإيمان ولا بأنه من الأمة والجواب أنه يلزم أن لا ينقدا جماع الصعابة بعدموت من كان موجودا عند نزولها لكونه خارجا عنهم ولا يعتد بخلاف من أسلم بعدهم لكونهم ليسوا من المخاطبين قالوا اجماع الصعابة على أن كل مسئلة لا اجماع فيها ولا نص قاطع يسوغ فيها الاجتهاد فلمنعنا مخالفة التابعين إذا اجمعوا على مثل ذلك خرجنا اجماع الصعابة والجواب انه لازم في الصعابة قبل تحقق اجماعهم والتحقق أن ذلك لا اجماع مشروط بعدم الاجماع قالوا لو اعتبر مع عدم قول الصعابة لا اعتبار مع مخالفتهم ولا اعتبار اجماع الصعابة مع غيبة بعضهم والجواب ان المخالفة المحققة ليست كالعدم لفقد الاجماع في المخالفة عند معتبرها فان الغيبة ليست كالعدم لا مكان المخالفة مع الغيبة بخلاف الموت قالوا لا يمكن التوصل في التابعين لكثرتهم وانتشارهم والجواب ان هذه مسئلة أخرى تقدم الكلام فيها

❖ مسئلة ❖ اذا خالف القليل فليس باجماع ولا حجة والفاسق وغيره سواء الآن يكون الباقي عددا للتواتر والمخالف شذوذ كما لو ثبت اجماع من عدا ابن عباس على العول ومن عدا أبي موسى الأشعري على أن النوم ينقض ومن عدا أبا طلحة على أن البردي فطر فلما ظهر انه حجة لا اجماع قطعي لأن الأدلة لا تتناولها قطعا وهو حجة لا شقاله على قاطع أو راجح لأنه يبعد عادة اجماع مثل هذا العدد الكثير والمخالف شذوذ على المرجوح لأنه ان قدر راجح غير مفسك المخالف على بعده ولم يطلع عليه أو اطلع عليه بعضهم وخالفه غلطا أو عدا أدى الى خطأ لا اجماع لمفسكهم بما ليس بدليل ولو سلم فبعد عادة وان قدر انهم لم يطلعوا على مفسك المخالف فبعد اتفاقهم على خلافه راجح اقتب أن الظن الحاصل به أقوى من ظن القياس الخفي والعمل للظن قطعاً فاعمل هنا أولى

❖ مسئلة ❖ التابعي المجتهد في عصر الصعابة لا ينقدا اجماع القطعي دونه وقال بعض المتكلمين لا يعتد بخلافه ولو نشأ بعد اجماعهم فعلى خلاف اشتراط انقراض العصر وهي كالتى قبلها نانا أدلة القطعي لا تتناوله وأيضا لو كان باطلا قطعاً لما سأل للصعابة تجوزة وتقرر الثانية ان الصعابة سوغت للتابعين المعاصرين لهم الاجتهاد معهم كسميد بن المسيب وشريح والحسن ومرووق وأبي وائل والشعبي وابن جبير وغيرهم وعن أبي سلمة نذا كرت مع

ابن عباس وأبي هريرة في عدة الحامل للوفاة فقال ابن عباس أبعد الأجلين وقلت أنا بالوضع فقال أبو هريرة أنا مع ابن أخي وأجيب بمنع الثانية وأنهم لم يسوغوه مع اجتماعهم وإنما سوغوه مع اختلافهم قالوا قل عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى . وقالوا قدوا بالذين من بعدى وقال أصحابي كالنجوم قلنا يدل على أهلية الاتباع لأن غيرهم غير معتد به ولو كان يوجب الاختصاص بهم لما اعتبر قول من عدا الأربعة من العشرة وغيرهم ولا قول عثمان وعلي مع قول أبي بكر وعمر

﴿ مسألة ﴾ إجماع المدينة من الصحابة والتابعين حجة عند مالك وقيل أنه محمول على أن روايتهم متقدمة وقيل على المنقولات المسفرة كالأذان والاقامة والماع والمك والصحيح التعميم والأكثر على أنه ليس بحجة لنا أنه يبعد عادة إجماع مثل هذا العدد الكثير المحصور على المرجوح مع أنهم أحق بالأطلاع على الأدلة والترجيح ولو اتفق في غيرها لكان كذلك فإن عورض بإجماع المخالفين قلنا إن فرضوا كذلك فستحيل عادة والأدلة دليل ناهض وهذه أظهر من مخالفة الشاذ لما فيها من الحصر ولتعذر اتفاقهم على المرجوح ومن الإجماع السكوني لضعف الإجماع واستدل بمثل أن الإسلام ليأمر زاني المدينة أن المدينة طيبة تنفي خبثها وأجيب بأن ذلك يدل على فضلها واستدل بتشبيه عملهم بروايتهم ورد بأنه تمثيل لا دليل فيه مع أن الفرق بأن الرواية ثبت ترجيحها بالكثرة بخلاف الاجتهاد

﴿ مسألة ﴾ لا ينعقد الإجماع بأهل البيت وحدهم خلافاً للشيعة لنا أن أدلة الإجماع لاتنهض قالوا إنما يريد الله إلى آخرها والخطأ والضلال من الرجس فهو منفي عنهم والجواب أن الآية في زوجاته صلى الله عليه وسلم لأن أولها يانساء النبي فإن قيل فكان يجب أن يقول عنكن فالجواب أنه أدخل معهن آخر من ذكر واكفوله أنجهين من أمر الله رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت قالوا إني تارك فيكم الثقلين فإن تمسكنم بهما لن تضلوا كتاب الله وعترتي والجواب أن أخبار الآحاد عندهم ليست بحجة وهو معارض بما روى كتاب الله وسنتي . وبقوله أصحابي كالنجوم . عليكم بسنتي وسنة الخلفاء . اقتدوا بالذين . خذوا شطر دينكم عن الجبراء

﴿ مسألة ﴾ لا ينعقد الإجماع بالخلفاء الأربعة مع مخالفة غيرهم عند أكثرين خلافاً لأبي حازم وعن أحمد وإبّان وكذلك إجماع أبي بكر وعمر خلافاً لبعضهم لنا أن أدلة الإجماع لاتنهض قالوا عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين والجواب أنه عام ثم هو معارض بقوله أصحابي كالنجوم قال الآخرون اقتدوا بالذين من بعدى والجواب المعارضة

﴿مسئلة﴾ لا يشترط في الاجماع عدد التواتر عند الأكثر لئان أدلة السمع تتناوله واما المستدل بقوله لو لم يكن عن قاطع لما حصل فلا يضمن عدد التواتر فان قيل لا يمكن بقاء التكليف مع ذلك ويلزم منه عدمه لأنه لا تقوم الحجة الا بالنقل المتواتر بالرسالة والأدلة والجواب انه يحصل بالمجتهدين أيضا لا مكان ادامته بأخبار المسلمين وغيرهم ويجوز مع نقصان الجميع بانضمام القرائن المفيدة للعلم قالوا مادون عدد التواتر لا يعلم إيمانهم فكيف يعلم صدقهم قلنا يعلم بالقرائن

﴿مسئلة﴾ النافون للاشراط اختلفوا اذا لم يبق الا واحد فقيل اجماع لأن مضمون السعي لا يخرج الحق عن هذه الأمة من غير تفصيل واستدل بأنه أمة لقوله تعالى إن إبراهيم كان أمة وهو ضعيف وقيل لا لما في معنى الاجماع من اقتضاء الاجماع

﴿مسئلة﴾ اذا أفتى واحد وعرف به الباقي ولم ينكر أحد قبل استقرار المذهب فهو حجة وليس باجماع قطعي وقال احمدوا أكثر الحنفية وبعض الشافعية اجماع وحجة وقال الجبائي ومتابعوه بشرط انقراض العصر وقال الشافعي بنى الأمرين وعنه خلافه وقال ابن أبي هريرة ان كان قتيبا فاجماع وان كان حكا فلا لئالولم يكونوا موافقين لبعدهم سكوتهم عادة واذا علم أن العمل بالقياس للظن والظن ههنا أقوى فيعلم أن العمل به أولى واما كونه غير قطعي فلا تلاح الاجتهال فلا تتناوله الأدلة قالوا يجوز أن يكون لم يجتهد بعد أو اجتهد ووقف فيه أو حكم وخالف ولم يظهره للتروي أولأنه لم ير الانكار على مجتهد أو مهابة للفتى الأول أو خوف فتنة كما نقل عن ابن عباس انه سكت في مسئلة العول وأظهر النكير بعده وقال كان رجلا مهيبا أولظنه انه كفي بغيره الانكار فلا يكون مع هذه الاحتمالات اجماعا ولا حجة والجواب انها وان اتحدت تخلاف الظاهر لبعدها في العادة والغالب عادة انهم لا يستكون مع المخالفة كقول علي لعمر لما رأى جلد أبي بكره ثانيا ان جلده أنه أرجح صاحبك وكقول معاذه لما رأى جلد الحامل ما جعل الله لك على ما في بطنها سيلا فقال لولا معاذه لهلك عمر وكقول امرأته لما نهى عن الغالة في المهور أعطينا الله بقوله وآثبتم إحسانه قنطارا ومنعنا عمر فقال امرأته خطأت عمر وكقول عبيدة السلماني لعلي لما قال تجد دلي رأى في بيع أمهات الأولاد رأيتك مع الجماعة أحب إلي من رأيتك وحدك ابن أبي هريرة العادة تقتضي بأن السكون في الفتيا وفاق دون الحكم للزوم اتباعه والجواب بان لزوم الاتباع قبل استقرار المذهب لا يمنع من ظهور إبداء الخلاف

﴿ مسألة ﴾ إذا أفتى واحد ولم ينتشر لأهل عصره لكنه لم يعرف مخالف فلا كتر ليس بحجة لأنه يجوز أن لا قول لهم فيها لعدم خطورها ولهم قول مخالف بخلاف التي قبلها

﴿ مسألة ﴾ لا يشترط انقراض عصر المجعين عند المحققين وقال احمد وابن فورك يشترط ومنهم من فصل بين الاجماع السكوتي وغيره وقال الامام يشترط ان كان عن قياس حتى لو انقضى واقيب اجماعهم لم يكن حجة لنا ما تقدم من أدلة الاجماع واستدلوا بشرط لكان موتهم مؤثرا في جعل قولهم حجة ولا يصح كون النبي صلى الله عليه وسلم وأجيب بالفرق ان هذا عن وحى وهذا عن اجتهاد واستدلوا بشرط لم يحصل اجماع لتلاحق بعض بعضا وأجيب بأن المراد انقراض عصر المجعين الأولين خاصة أو لا مدخل لللاحق قالوا لو لم يشترط لبطل العمل بالخبر الصحيح بتقدير الاطلاع عليه قلنا بعيد بتقديره لا يكون حجة مع القاطع كما لو انقضى قالوا لو لم يشترط لا تمتنع المجتهد من الرجوع عن اجتهاده ورد بمنع الثانية لقيام الاجماع قالوا لو لم تعتبر المخالفة في عصرهم لم تعتبر مخالفة من مات لأن من بقي كل الأمة قلنا القول لا يموت بموت قائله فهو من قول الأمة بخلاف ذلك فانه قد يتحقق قول جميع الأمة وقد قيل بالتزامه وقيل بامتناعه قالوا الآثار الدالة على ذلك قال عبيدة السلماني لم يأت رأيك مع الجماعة أحب اليامن رأيك وحدك وخالف عمر في التسوية في القسم وجلد في الشرب ثمانين وكان أربعين قلنا ليس في شيء منه اجماع

﴿ مسألة ﴾ لا تجمع الأمة الا عن مسند وقال قوم يجوز أن يكون بغير مسند لنا ان القول في الدين من غير دليل ولا أمارة خطأ ولا يجمع على خطأ وأيضا فانه يستحيل وقوع ذلك عادة وأيضا لو جاز لم يكن لاشتراط الاجتهاد في المجعين معنى قالوا لو كان له ذلك لم يكن لكون الاجماع حجة فائدة قلنا فائدة سقوط البحث عنه وسرمة المخالفة ثم هو منتقض بقول الرسول صلى الله عليه وسلم فانه حجة وهو عن دليل وأيضا فان ذلك يوجب أن يكون عن غير مسند ولا قائل به

﴿ مسألة ﴾ الاجماع قد يكون عن قياس ومنعت الشيعة والظاهرية جوازهم ومنهم من منع الوقوع لئانه لو قدر لم يلزم منه محال والظاهر الوقوع فندأ جمع على امامة أبي بكر بالاجتهاد حتى قال جماعة رضيه رسول الله صلى الله عليه وسلم لدينا فلا نرضاه لانه انما اجمعوا على قتال مانعي الزكاة حتى قال أبو بكر والله لا فرقت بين ما جمع الله وعلى تعريضهم الخنزير قياسا على الجمع على ارافة نحو الشيرج بوقوع الفأرة فيه كالسمن وعلى حد شارب الخمر حتى

قال على اذا شرب سكر واذا سكر هنى واذا هنى اقربى وأرى عليه حد المغترين وقال
عبدالرحمن هذا حدوا أقل الحد ثمانون

﴿ مسألة ﴾ اذا اختلف أهل العصر على قولين ثم أحدث من بعدهم قول ثالث منعه
الأكثر ون كوطى البكر ثم بعد عيا قيل يمنع الرد وقيل ترفع الأرض فالقول بالرد جانا قول
ثالث وكالجميع الأخ قبل برن المال كله وقيل بالمقاسمة فالقول بالحرمان قول ثالث وكالاتم
مع زوج وأب أو زوجة وأب قيل ثلث الأصل وقيل ثلث ما بقى فالفرق قول ثالث وكالنية
فى الطهارات قيل تستبرأ الجميع وقيل فى البعض فالنعم بالنفى قول ثالث وكالفسخ بالعيوب
الخمسة قيل يفسخ بها وقيل لا فالفرق قول ثالث ومنهم من فصل وهو الصحيح فقال ان كان
الثالث يرفع ما اتفق عليه فممنوع كالسكر فان الاتفاق على انها لا ترد جانا وكالجسد فان
الاتفاق على انه يرث وكالنية فى الطهارات وان كان لا يرفع بل وافق كل واحد من وجه وخالف
من وجه جازر اذا خلافة لاجماع كفسخ النكاح ببعض العيوب الخمسة دون بعض فانه موافق
فى كل صورة مذهبا لان الأول خالف اجماعا فلم يسع والثانى لم يخالف اجماعا فلا يمتنع كما
لو قال بعضهم لا يقتل مسلم بدمى ولا يصح بيع الغائب وقال بعضهم يقتل ويصح فلو قال قائل
يقتل ولا يصح أو بالعكس لم يخالف اجماعا بالاتفاق المخالف القول بالتفصيل خلاف اجماع
لأن كلا قائل بنى التفصيل قلنا عدم القول ليس قولاً بنفيه والامتنع القول فى واقعة تجديد
وهو باطل وينتفى بمسئتي الذى والغائب قالوا فيه تخطئة كل فريق وتخطئتهم تخطئة الأمة
قلنا الحال تخطئة الأمة فما انتقوا عليه وما تخطئة كل فريق فيما انتقوا عليه جازر قالوا ذهب
الجميع عنه فيكون خطأ بدليل اجماع قلنا ذهبوا عنه بمعنى قالوا بنفيه أو لم يقولوه المخالف
الآخر اختلافهم دليل تسويغ الاجتهاد فلا يستقيم أن يكون مانعا والجواب ان ما ذكرناه
لم يختلفوا فيه ولو سلم فهو دليل قبل تقرر اجماع مانعاً منه لا بعده قالوا لو لم يكن جائزاً لم
يسكت عن انكار ما وقع وقال الصحابة لا ثم ثلث ما بقى وقال ابن عباس ثلث الأصل فقال
ابن سيرين يقول ابن عباس فى زوج وأبوين وعكس الآخر والجواب ان ذلك من قبيل الفسخ
بالعيوب الخمسة ولو لم يسلم كان من دودا وعدم نقل الانكار لا يدل على عدمه

﴿ مسألة ﴾ اذا استبل أهل العصر بدليل أو تأولو تأو أو بلا جاز من بعدهم احداث دليل
أو تأويل آخر عند الأكثرين أمالونصوا على ابطاله فلا يجوز اتعاظا لنا قول بالاجتهاد ولا
مخالفة فيه لاجماع فكان جائزاً وأيضا لو لم يكن جائزاً لانكار ما وقع ولم يزل المتأخرون

يستخرجون الأدلة والتأويلات المغايرة لما تقدم ولا ينكر عليهم قالوا اتبع غير سبيل المؤمنين قلنا المراد اتبع غير ما تنقوا عليه لا ما لم يتعضوا له فإنه يؤدي إلى المنع فيما يتعضى الاجماع له بنفى ولا ثبات وهو باطل قالوا تأمرون بالمرء وف وهو عام قلنا معارض بقوله وتهنون عن المنكر فلو كان منكرا لنهوا عنه قالوا ذهب الجميع عنه فالقول به خلاف الاجماع وقد تقدم

مسئلة ١٠ إذا اتفق أهل العصر الثاني على أحد قولي العصر الأول بعد أن استقر خلافهم فقال الأشعري وأجدوا الامام والغزالي تمتنع وقال بعض المجوزين حجة والحق انه بعيد الا أن يكون المخالف قليلا أو يقدر الثاني قليلا وفي كونه حجة نظر أما بعده في الصكبر فلا أنه لا يكون إلا عن غير قطعي أو جلي ويبعد غلبة الكثير عنهما بخلاف القليل وقد وقع كاختلاف الصحابة في بيع أمهات الأولاد ثم اتفق من بعدهم على المنع وفي الصحيح عن عثمان رضي الله عنه النبي عن المتعة في الحميم وقال البغوي ثم حصل الاجماع بعد ذلك الأشعري لو وقع لكان حجة ولو كان حجة لتعارض الاجماعان لأنه إذا استقر خلاف الأولين فقد انعقد اجماعهم على تسويغ كل منهما والجواب منع الاجماع الأول ولو سلم فشرط أن لا يوجد قاطع كما لو لم يستقر خلافهم فان قيل لو جاز تقدير الاشتراط في ذلك الاجماع لجاز أن يستعده اجماعان على خلاف اجماع الأول ولجاز أن يخالف واحد وتقدر اشتراط نفي ذلك والجواب ان فيه ابطال أصل الاجماع ولو سلم فلا جاع منع منه ولم يمنع من هذا كما لو يستقر خلافهم سواء القائل ليس بحجة لو كان حجة لتعارض الاجماعان وقد تقدم قالوا لو لم يحصل الاتفاق فلا جاع لأن القول لا يعوت بموت قائله والجواب انه يلزم اذا لم يستقر خلافهم قالوا لو كان حجة لكان موت بعض الصحابة المخالفين للباقيين يوجب اجماعا والجواب التزامه وان كان الأكثر على خلافه القائل بأنه حجة لو لم يكن حجة لأدى إلى أن تجمع الأمة الأحياء على الخطأ وهو على خلاف الأدلة السمعية وأجيب بمنع الثانية وأسند بأن من لم يأت بخرج بانفاق بقي الماضي ظاهر الدخول قالوا واعتبر من مضى في نفي الخطأ لا يعتبر من لم يأت وأجيب بأن من لم يأت لا قول له بخلاف من مات

مسئلة ١١ اتفاق أهل عصر بعد اختلافهم بغيره بجماع وحجة وهو غير بعيد وأما بعده استقراره فكل من اعتبر انقراض العصر قال حجة وجوز وقوعه وأما غيرهم فقال بعضهم تمتنع وقال بعض المجوزين حجة وهي كالتي قبلها استدلالا وجوابا إلا أن كونه حجة أظهر

لأنه لا قول لغيرهم على خلافه بخلاف التي قبلها

﴿مسئلة﴾ اختلفوا في جواز عدم علم الأمة بخبر أو دليل لا معارض له إذا عمل على وقته
المجوز اشترأ كهـم في انتفاء العلم ليس اجماعاً لأنه ليس من فعلهم لأنه عدم كالولم يحكموا في
واقعة الناقى اتبعوا غير سبيل المؤمنين وقد تقدم

﴿مسئلة﴾ يتمتع ارتداد الأمة كلهم في عصر من الأعصار معاً وقال بعضهم لا يتمتع لئان
أدلة الاجماع المصمية تمنه قالوا اذا ارتدوا لم يكونوا من الأمة فلا يتناولهم قلنا يصدق قطعان
آمة محمد صلى الله عليه وسلم ارتدت وهو عين الخطأ وذلك يتمتع

﴿مسئلة﴾ ظن بعض الضعفاء ان قول الشافعي دية اليهودى الثلث يصح التمسك فيه
بالاجماع لأن غيره قائل بالكمال وبالنمف وبالثلث وليس بمستقيم لأن فيه وجوب الثلث
ونفى الزيادة فوجوب الثلث اجماع ونفى الزيادة إنما يصح بدليل آخر من مانع أو نفي شرط
أو عدم الأدلة فيستصحب الأصل وليس من الاجماع في شئ

﴿مسئلة﴾ يصح التمسك بالاجماع المنقول بخبر الواحد وأنكره الغزالي وبعض
الحنفية لئان نقل الخبر الظنى يوجب العمل قطعاً فقل القطعى أولى وأيضاً نحن نحكم بالظاهر
قالوا لو صح لصح اثبات أصل بالظواهر ولا يصح خبر الواحد والقياس قلنا ان تمسك بالأول
فالمدهى القطع واحتمال الخط لا يقدح بخبر الواحد وان تمسك بالثاني فهو فرع اشتراط القطع
في أدلة الأصول والمعارض مستظهر من الجانبين

﴿مسئلة﴾ انكار حكم الاجماع الظنى غير موجب للتكفير انتفاهاً أو أما القطعى فكفر به
بعض وأنكره بعض والظاهر ان نحو العبادات الخمس والتوحيد والرسالة ونحوها مما لم
يختلف فيه

﴿مسئلة﴾ لا يصح التمسك بالاجماع على ما يتوقف صحته عليه كوجود البارى وحمية
الرسالة ودلالة المجزة وأما ما لا يتوقف فان كان دينياً صح انتفاهاً في الشرعى والعقلى كروية
البارى لافى جهة ونفى الشريك ونحوه وان كان دنيوياً كالآراء في الحروب وتدير الجيوش
وترتيب أمر الرعب فالتخار ذلك وللقاضى عبد الجبار قولان لئان أدلة الاجماع تشمل

﴿مسئلة﴾ اختلف في كون الاجماع حجة في الأديان السالفة ومن رأى التمسك بالمعقول
بالعادة في جميع صورده لزمه ومن رآه بالنص لزمه النقل ويشترك الكتاب والسنة
والاجماع في السنن والماتن

﴿ فالسند ﴾ الاخبار عن طريق المتن والخبر يطلق مجازا على الاشارات الجالبة والدلائل
المعنوية مثل أخبرني عنك وبذلك أخبرنا الغراب الاسود والتمني

وكم لظلام الليل عندك من يد ﴿ تخبر ان الماتوية تكذب

ويطلق حقيقة على قول مخصوص للصيغة والمعنى فقيل لا يجب لتعبيره وقيل لأنه ضروري
من وجهين أحدهما ان كل أحد يعلم ضرورة أنه موجود وان الضدين لا يجتمعان وإذا علم الخاص
ضرورة فالطلق أولى لا يقال استدلالكم يدل على أنه غير ضروري لان الضروري لا يقبله
لانا نقول كون العلم ضروريا أو نظرا يقابل للاستدلال بخلاف الاستدلال على حصوله
ضرورة ورد بأنه يجوز أن يحصل ضرورة ولا يتصوره ولا يلزم من العلم بحصول أمر تصوره
أو تقدم تصوره والمعلوم ضرورة ثبوتها أو نفيها لا تصورها وثبوتها غير تصورها ولعلنا يقام
الدليل على ثبوتها الأعلى تصورها الثاني التفرقة بينه وبين غيره ضرورة وقد تقدم ثم نقول
لو لم يصح تحديده لكان بسيطا وقد تقدم مثله ثم اختلف في حده فقال القاضي والمعتزلة وغيرهم
الخبر الكلام الذي يدخله الصدق والكذب وأورد عليه نحو محمد ومسيحة صادقان والكاذب
أبدا يقول جميع أخباري كذب فان مثله لا يوصف بصدق ولا كذب وأجاب أبو هاشم
وغيره بأنه خبران في المعنى أحدهما صدق والآخر كذب ورد بأنه يلزم كون كل موجود كاتب
خبرين وهو باطل ولو سلم فلم يدخل كل واحد الصدق والكذب فان زعم أنهم ما دخلاه
بالاعتبارين والخبرين لم أن لا يكون ما خلفه خبرا وهو باطل وأجاب الجبائي بأنه كذب
لأنه أضاف الخبر إليهما معا وهو مستقيم ولكن ما دخله الصدق وأجيب عنه وعن كل خبر
لامتناع اجتماعهما خبر الله والمقطوع بكذبه واستحالة الكذب في خبر الله بأن المحدثين
الخبر وهما مجتبعان وهو فاسد لانه لا يضمن صدق الحديث على الأحاد الشخصية وأجاب القاضي
بأن المعنى لو قيل فيه صدق وكذب لصح لغة وأورد أيضا أن الصدق هو الخبر الموافق لخبره
والكذب نقيضه فغيره بدور ولا جواب عنه وأورد أيضا انه لا ينعكس أولا يوجد خبر
وجواب القاضي المتقدم سديا وقال قوم الخبر ما دخله الصدق والكذب فيرد عليه الاشكالان
الاول والثاني ويتحصر بأن حرف أو للترديد وهو مناف التعريف وأجيب بأن المراد قبوله
لا حدها ولا تردد فيه وقيل ما يدخله التصديق والتكذيب وقيل ما يدخله التصديق أو
التكذيب وقد عرف ما ردد عليه ما اقر به ما غنى قول أبي الحسين البصري كلامه فيد بنفسه
نسبة وقال بنفسه لان الكلمة عنده كلام ويرد عليه ان نحول ما احسن زيد فيد بنفسه

الطلب والتعجب الحاصل الى المتكلم وليس بخبر والأولى الكلام المحكوم فيه بنسبة خارجية
ويعنى الخارج عن كلام النفس فهو طلبت القيام خبراً لا نه حكم فيه بنسبة الطلب المتصور
الى المتكلم ولها خارجي بخلاف قم ونحوه فانه لنفس حصول الطلب للتكلم وليس له خارجي
ويسمى غير الخبر انشاء وتنبها ومنه الأمر . والنهي . والاستفهام . والتثني . والترجي . والقسم
والنداء . والصحيح أن بعت واشتريت وطلقت التي يقصد بها الوقوع انشاء لانها لا خارج لها
ولانها لا تقبل صدقاً ولا كذباً ولو كان خبراً لكان ماضياً ولم يقبل التعليق ولأننا نقطع بالفرق
بينما اولئك لوقال للرجعية طلقك مثل

❖ قسمة ❖

الخبر صدق وكذب لأن الحكم فيه امام مطابق أولاً وقال الجاحظ امام مطابق مع اعتقاده كذلك
أولاً مطابق مع اعتقاده كذلك أولاً مع الاعتقاد فهذا ليس بصدق ولا كذب واستدل بقوله
افترى على الله كذباً ثم به جنة والمراد الحصر فلا يكون الثاني كذباً لتقدمه ولا صدقاً لأنهم
لا يعتقدونه وأجيب بأن المراد افترى أم لم يفتر فيكون مجنوناً لأن المجنون لا افتراء له أو مخبر
كاذب أم ليس بمخبر لأن المجنون لا خبر له قالوا لو كان كذلك لأنهم قال قام زيد معتقداً ولم
يقم ولم يأتهم في العكس وأجيب بأن الاحتم يعتبر فيه المقاصد ولذلك حكمت الأمة بصدق من قال
محمد رسول الله وان لم يعتقد به بالكذب في العكس قالوا قالت عائشة ما كذب ولكنه
وهم وأجيب بأنه متأول بما كذب متعمداً وقيل ان كان معتقداً فصدق والافكاذب
واستدل بقوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون وأجيب بأنهم كذبوا في شهادتهم لأنهم
متأفكون وهي لفظة

❖ قسمة أخرى ❖

وينقسم الخبر الى ما يعلم صدقه والى ما يعلم كذبه والى ما لا يعلم واحد منهما فالأول ما علمت
مطابقته ضرورة بنفسه بخبر التواتر أو بغيره بخبر من وافق الضروريات أو نظراً بخبر الله
وخبر رسوله فيما يخبر عنه وخبر الاجماع وخبر من أخبر من ثبت صدقه انه صادق ومن وافق
خبره الخبر الصادق وأما ما يعلم كذبه فما كان مخالفاً لما علم صدقه وأما الثالث فغنه مظنون
الصدق كخبر المشهور بالعدالة ومنه مظنون الكذب كخبر المشهور بالكذب ومنه
مشكوك كخبر المجهول وقول القائل كل خبر لم يعلم صدقه فهو كذب قطعاً لأنه لو كان صدقاً

النصب عليه دليل بخبر المحدثي بالرسالة غير صحيح فإنه مقابل بمثله في النقيض وأيضا فإنه يلزم كذب كل شاهد وكفر كل مسلم ما يقيم قاطع وقطع بكذب المحدثي لانه على خلاف العادة والعادة تقتضي بكذب المدعي خلافاً من غير دليل وينقسم الخبر الى متواتر وأحاد والتواتر في اللغة يتابع أمور واحداً بعد واحد من التواتر ومنه ثم أرسلنا رسالتنا تروى أصله وتروى وألفه للحاق فيمن تون وللتأنيث في الآخر وفي الاصطلاح خبر جماعة يفيد بنفسه العلم بصدقه وقيل بنفسه ليخرج خبر جماعة علم صدقهم بغيره من قرينة وغيرها

﴿مسئلة﴾ اتفق العقلاء على أن خبر التواتر بشرطه مفيد للعلم بصدقه خلافاً للسمعانية والبراهمة لأننا نجد من أنفسنا العلم الضروري بالبلاد النائية والامم الخالية والموك والانباء والخلفاء بمجرد الاخبار كما نجد العلم بالمحسوسات ومنكر ذلك مباهت وما يوردونه تشكيك في الضروريات فلا يسمع قالوا يستعمل اتفاق الخلق الكثير كاتفاقهم على أن كل طعام واحد وردبأن أقدمنا وقوعه قالوا يجوز على كل واحد ولو انفرد الكذب والجملة مركبة منه فجاز كذبهم ويستعمل مع حصول العلم قلنا لا يلزم من ثبوت أمر لا حادثبونة للجماعة فان المعلوم الواحد متناه ومعلوماته تعالى غير متناهية والواحد جزء العشرة والعشرة ليست جزءاً منها وكل لبنه جزء من الدار وليست الدار جزءاً منها قالوا يؤدي الى تناقض المعلومين فكان باطلا قلنا اذا حصل الأول استحال حصول الثاني قالوا لو حصل به علم لحصل بأخبار اليهود والنصارى عن موسى وعيسى (١) قلنا لو حصل بشرطه حصل به قالوا لو حصل به علم ضروري لما فرقنا ضروريين ما حصل به وبين العلم بالبداهات والمحسوسات لأن الضروري لا يختلف قلنا لأنه ليس ببدهي ولا محسوس بل عادي ولا يخرج العلم عن كونه علما بقاصره عن أن يفرع سرعة الحصول قالوا لو كان ضروريا لما خالفنا قلنا بهت وعناد ثم لو كان الخلاف مانعاً له لكان

خلاف السوفسطائية لكم في المحسوسات مانعاً منه فجوابكم جوابنا

﴿مسئلة﴾ الجمهور على أن العلم بالتواتر ضروري وقال الكندي وأبو الحسين البصري نظري وميل الغزالي الى اثبات قسم ثالث (٢) وذهب الشريفة المرتضى والسيف الآمدى الى الوقف لتالوكان نظري بالاحتاج الى توسط المتقدمين ونحن قاطعون بالعلم بما ذكرناه من المتواترات مع انتفاء ذلك وأيضا لو كان نظري بالساغ الخلاف فيه محقلا كغيره من النظر يات

(١) قد يحصل العلم بخبر جماعة ولم يقل يحصل بكل جماعة اهـ

(٢) بهادش الاصل وهو ٠٠ بين ضروري وأولى وبين كسبي وهو قضايها قياساتها معها اهـ

واستدل أبو الحسين بما حاصله لو كان ضروريًا لاقتصر على ترتيبه على علم آخر وقد اقتصر لأنه
انما يحصل العلم بعد علم أن الخبر عنه محسوس من جملة ادعائهم إلى الكذب وكل ما كان
كذلك فليس بكذب وينبغي أن يكون صدقًا قلنا لانسليم احتياجه إلى سبق علم بذلك بل إذا
حصل علم سبق ذلك لاسبق علم بذلك وأضافاته لا تثبت الثانية إلا بالعادة والعادة توجب أن
الخبر نفسه صدق وهو المدعى فاستغنى عن الترتيب ولا يفيد صورة الترتيب لأنه يمكن في كل
ضروري قالوا لو كان ضروريًا لعلم أنه ضروري ضرورة كثيرة لأن حصول علم ولا
يشعر به محال قلنا معارض بمثله والتحقق أنه لا يلزم من شعوره بالعلم شعوره بمفغته قالوا لو
كان ضروريًا لاختلف فيه وقد تقدم

﴿ مسألة ﴾ اتفق العلماء غير شذوذ على أن خبر التواتر لا يولد العلم لنا أنه موجود يمكن وكل
موجود يمكن ليس الله تعالى واستدل لو كان مولدًا لكان إمامًا من الآخر أو من الأول أو من
الجميع والأولان باطلان للزوم بتقدير الأفراد والثالث باطل لأمرين أحدهما أن مسببًا عن
سببين كخلاق بين خالقين والثاني أن المعتضى معدوم ولا تولد عن المعدوم وأجيب بأنه
متولد عن الآخر بشرط المتقدم قالوا لو كان مخلوقًا لله لأمكن أن يحصل وأن لا يحصل
وهذا واجب الحصول بخبر التواتر فلا يكون بالأخبار بل بالتولد عما هو مبني بالقدرة
والجواب أنه يمكن غير أن الله تعالى أجرى العادة بخلقها عند التواتر كالشعب والرى ونحوهما
عند أشباههما

﴿ مسألة ﴾ اتفقوا في التواتر على شروط واختلف في شروط الأول ثلاثة في الخبرين
كونهم متعددين تعدد يمنع التواطؤ على الكذب مستندين إلى الحسن مستويين في الطرفين
والوسط ولا يحتاج إلى عالين لأنه لا ينفك ما اشترط عن علم بعضهم وقد يكون الجميع عالمين وأن
يكون المسقع متأهلًا للعلم غير عالم به لا متناع تحصيل الحاصل ومن زعم أنه نظري شرط تقدم
العلم بذلك كله ومن قال ضروريًا لم يشترط وضابط العلم بمحصل حصول العلم لأن
ضابط حصول العلم سبق العلم بها واختلف في أقل العدد فقال بعضهم خمسة لأن مادونهم بينة
تقبل بالتركية وقطع القاضي بنقص الأربعة وتردد في الخمسة وقيل اثنا عشر عدد النقباء
لأنهم أئمة جاءوا كذلك ليحصل العلم بخبرهم وقيل عشرون لقوله إن يكن منكم عشرون
وقيل أربعون لأنه عدد الجماعة عند كثيرين وقيل سبعون لاختيار موسى لهم وقيل غير
مختص في عدد مخصوص وهو الصحيح فضابطه ما حصل العلم عنده لا ناقاطعون بما ذكرناه من

المتواترات من غير علم بعدد مخصوص لا متقدما ولا متأخرا مع اننا نجد اليه في العادة سبيلا لانه يحصل بتزايد الظنون على تدريج خفي كما يحصل كمال الفعل بالتدريج الخفي والقوة البشرية قاصرة عن مثل ذلك وأدلة الحاصرين مع تعارضها وعدم مناسبتها مضطربة فانه ما من عدد يفرض منها الا ويمكن أن يحصل به العلم ويمكن أن لا يحصل ويختلف باختلاف القرائن الاتفاقية للتعريف الزائدة على القدر المحتاج اليه في التعريف واختلاف الاطلاع عليها واختلاف ادراك المسكتين واختلاف الوقائع واختلاف في شروط منها أن لا يجبروا على الصدق وفيه نظر ومنها أن لا يجبرهم بل لا يجبرهم عدد وهو فاسد فانا نقطع بحصوله دونه ومنها اختلاف أنسابهم وأوطانهم وأديانهم وهو مثله ومنها الاسلام والعدالة وهو مثله فانا نقطع ان أهل القسطنطينية اذا أخبروا بقتل ملكهم حصل العلم وشبهتهم أخبار النصارى بقتل المسيح وكلمة التثليث والجواب اختلال استواء الطرفين والواسطة ومنها اشتراط الشيعة المعصوم فيهم دفعا للكنب ومنها اشتراط اليهود أهل الفلانة والمسكنة فيهم لان غيرهم يمكن نواطؤهم لعدم خوفهم ولو عكس لكان أقرب ولا يمتنع أن تكون هذه الشروط بتقرب الحصول وأما شرط فيه فلا

﴿مسئلة﴾ ذهب القاضي وأبو الحسين الى أن كل عدد أفاد خبره علما الواقعة لشخص فخله مفيد لغيره بالشخص آخر وهذا انما يصح اذا فرض تساوى القرائن وغيرها مما تقدم وذلك بعيد في العادة //

﴿مسئلة﴾ اذا اختلفت أخبار المخبرين في التواتر في الوقائع واشقت على معنى كلي مشترك بجهة التضامن أو الالتزام حصل العلم به كوقائع عنزة في حر وبه وحاتم في سفائه وعلى في شجاعته ولا يبعد أن يكون العلم بغيره أسرع

﴿ خبر الواحد ﴾

خبر لم ينته اليه التواتر وقيل ما أفاد الظن وبطل عكسه خبر لا يفيد الظن وما زاد نقله على ثلاثة سوى مستقيضا

﴿مسئلة﴾ قد يحصل العلم بخبر الواحد العدل بشرط انضمام القرائن وقال قوم يحصل من غير قرينة ثم اختلفوا فقال أحد في أحد قوله وغيره مويطرد وقال قوم لا يطرده وقال الاكثر ان لا يحصل بقرينة ولا بغير قرينة لنا لو حصل العلم به من غير قرينة لكان عاديا ولو

كان كذلك لأطرد بحجة التواتر وأيضا لو حصل العلم به لأدلى إلى تناقض المعلومات عند إخبار العدلين بالتناقضين وأيضا لو حصل العلم به لوجب تحفظه مخالفة بالاجتهاد ولعورض به التواتر ولا تمتنع التشكيك بما يعارضه وكل ذلك خلاف الاجماع وأما حصوله بقريته فالتجبد العلم عند خبر ملك بموت ولده مع احتفاف القرائن من انه لا مريض عنده سواء ومن الصراخ والجنازة وخروج النساء على أحوال مكر وهه معنادة في موت مثله وخروج الملك كذلك وجدنا اننا لنشك فيه لا يقال العلم حصل بمجرد القرائن كالعلم بحجل الحجل ووجل الوجل وارضاء الطفل اللبن لأننا نقول لولا الخبر لجاز أن يكون موت آخر قالوا أدلتكم تأباه قلنا أما الأول فنقول مهما حصلت مع الخبر قرائن تقتضي العلم كان العلم عاديا أو أمما الثاني فلا نه اذا حصل العلم بما ذكرناه استعمال حصول مثله في النقيض بخلاف الخبرين المجزئين فاننا قطع بالوقوع وأما في الثالث فلا أنه لم يتفق وقوع ذلك في الشرعيات قالوا قال تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم ان يتبعون الا الظن فلو لم يكن مفيدا للعلم لكن امر تكين مانهى وضم على اتباعه والاجماع على وجوب الاتباع وأجيب بأمرين أحدهما انما اتبع الاجماع وهو قاطع والثاني حمله على ما المطلوب فيه العلم من البيانات جمابين الادلة

﴿مسئلة﴾ اذا أخبر واحد بحضرة صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليه لا يدل قطعا على صدقه وقيل يدل لئانه يتحقق انه مامعه أو مافهه أو كان بينه أو علم انه لا يفيد انكاره أو رأى تأخيره وان كان دنيو يا فيصقل مع ذلك انه ماعله وبتقدير عدم الجميع فالصائر غير متمتعة على الانبياء قطعا

﴿مسئلة﴾ اذا أخبر واحد بحضرة جماعة عظيمة عن أمر بحس ظاهر وسكتوا عن تكذيبه لا يدل قطعا على صدقه لئانه يحقل انهم لا يعلمون كذبه أو علمه بعضهم وسكتوا أو علم الجميع ومنعهم مانع نعم لو علم انهم علموا ولا مانع يحملهم لكان سكوتهم في العادة يقتضي تكذيبه قالوا يمنع عادة قلنا ممنوع

﴿مسئلة﴾ اذا روى واحد خبرا وأجعت الامة على العمل بمقتضاه لا يدل قطعا على صدقه وقال أبو هاشم وجماعة منهم يدل فان أرادوا انه يدل على أن مدلوله حكم الله قطعا فصحيح وان أرادوا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك قطعا فغير صحيح لانه يحقل أن يكون بعضهم عمل بغيره مما يوافقه أو عمل الجميع به لقيام القاطع على وجوب العمل به وان كان مظنونا قالوا لو لم يكن صدق كان إجماعهم خطأ قلنا بل المعنى الاول لا الثاني

﴿ مسألة ﴾ إذا انفرد واحد فمتوفر الدواعي على نقله وقد شاركه خلق كثير كما وانفرد واحد في مدينة عقيب الجمعة يقتل الخطيب على المنبر يدل على كذبه قطعاً خلافاً للشيعة لنا أنا نجد من أنفسنا العلم بكذبه عادة قطعاً وأيضاً لو جاز كتمان ذلك لجاز كتمان نحو مصر وبغداد وذلك محال قطعاً وكذلك نقطع بكذب من ادعى أن القرآن عورض وما يورده تشكيك في الضروريات فلا يسمع قالوا الدواعي إلى الكتمان المقدرة كثيرة ولا يحصل العلم مع تقديرها وإن ذلك لم ينقل النصارى كلام المسيح في المهد ونقلوا مادونه ونقل القرآن متواتراً ونقل انشقاق القمر وتسيح الحصى في يده ونبيع الماء من أصابعه وحنين الجن ذرع وتسلیم الفراء الوصفه دخوله مكة من عنوة أو صلح وإفراد الأقامة وتثنيها وإفراد الحج وقرانه ورفع اليدين في الصلاة وترك البسلة آحاداً قلنا يتحقق انتفاء الداعي إلى الكتمان أيضاً بالعادة كما يتحقق انتفاء الداعي إلى أكل طعام واحد وكلام عيسى في المهد إن كان بحضرة خلق فقد نقل قطعاً والأفليس مما نحن فيه وأما نحو الأقامة فيجوز أن الأمر من كانا سائعين ويجوز أن يكون استغنى عن النقل لعلهم أنهم افروغوا وشاهدته مسقراً ودفع وأما غير القرآن من المعجزات فإن كان بحضرة خلق فقد نقل واستغنى عن الاسقرار بالقرآن الذي هو أشهرها والأفليس مما نحن فيه

﴿ مسألة ﴾ التعبد بغير الواحد العقل جاز عقلاً خلافاً للجباثي لنا القطع بأنه لا يلزم منه محال قالوا تمتنع لغيره لأنه يؤدي إلى تحليل الحرام وعكسه بتقدير كذبه وذلك باطل قلنا إن كان كل مجتهد مصيباً فلا يردوان كان المصيب واحداً فأيما يلزم أن لو لم يسقط الحكم المخالف كالتعبد بقول المفتي والشاهد ين قالوا لو جاز لجاز التعبد به في الأخبار عن الباري وهو باطل بغير مجزئة قلنا لأنه يعلم كذبه بالعادة وأيضاً فاعجزوا ذلك لقيام القاطع على العمل به ولا قاطع بغير مجزئة قالوا لو جاز لجاز أن يقول الرسول من أخبركم بأنه رسول ووطنتم صدقه فاعملوا بقوله قلنا يجوز لو وقع وطننا الصدق ثم الفرق بين الأمرين ما يؤدي إلى كثرة التعارض للتشوف في العادة إلى ذلك بخلاف الأخبار قالوا لو جاز لجاز في الأصول قلنا الفروع مبنية على الظنون بالدليل القاطع قالوا لو جاز لجاز في نقل القرآن قلنا القرآن مجزئة فقتضت العادة بالتواتر فيه قالوا لو جاز لآدى إلى التناقض عند التعارض قلنا الترجيح والوقف والتصير يدفعه

﴿ مسألة ﴾ يجب العمل بغير الواحد خلافاً للقاساني والرافضة وابن داود والجمهور يجب

بأدلة السمع وقال أحدوا القفال وابن مريج وأبو الحسين بدليل العقل لنا إجماع الصحابة بدليل ما نقل من الوقائع المختلفة التي لا تكاد تحصى على علمهم ومن أطلع عليها حصل له العلم العادي بذلك عمل أبو بكر بن خنجر المغيرة ومحمد بن مسلمة في ميراث الجدة وعمل عمر بن خنجر عبد الرحمن في أخذ الجزية من الجوس وخنجر جل بن مالك بالغرة في الجنين وقال ولم نسمع هذا لقضيان غيره وخنجر الضحالك بأنه صلى الله عليه وسلم كتب إليه بأن يورث امرأته أشيم من دية زوجها ورجع إليه وخنجر عمر بن خزم في أن في كل أصبع عشرة وعمل عثمان وعلي بن خنجر في عتقت مالك في أن عتدة الوفاة في منزل الزوج وعمل ابن عباس بن خنجر أبي سعيد في الربا في التقدير ورجع إليه وتحول أهل قبال إلى الكعبة بن خنجر الواحد وعمل الصحابة بن خنجر أبي بكر الأعمى من قر يش والانباء يدفنون حيث يموتون وعن معاشر الأنبياء لا يورث ما تركه صدقة وكذلك عمل به التابعون وكان شاماً ذا ثعالب من غير تكبر فان قيل أن أخبار آحاد تؤدي إلى الدور سلمنا لكن يجوز أن يكون علمهم بغيرها سلمنا لكنهم بعض الصحابة سلمنا أن قول بعض الصحابة من غير تكبر دليل ولكن قد أنكر أبو بكر على المغيرة حتى رآه محمد بن مسلمة ورد عمر خبر أبي موسى في الاستئذان حتى رآه أبو سعيد ورد على خبر أبي سنان في المفوضة وكان يحلف غير أبي بكر وردت عائشة خبراً بن عمر في تعذيب الملبت بكاء أهل عليه سلمنا لكنه لا يدل على الموافقة سلمنا لكنها أخبار مخصوصة تقوها بالقبول لا كل خبر والجواب عن الأول أنها متواترة في المعنى كشجاعة علي وجود حاتم وعن الثاني القطع من سياقها أن العمل بها مع أن العادة تجعل أن يكون علمهم بغيرها ولا ينقل وعن الثالث شيعة من غير تكبر وذلك قاطع عادة على الموافقة وعن الرابع أنهم إنما أنكروا عند الارتياح وعن الخامس ماسبق في الثالث وعن السادس القطع أنهم إنما عملوا بها لظهورها بالخصوصها كظاهر الكتاب والمتواتر وأيضاً فالتواتر أنه كان صلى الله عليه وسلم ينفذ الأحاديث النواحي لتبليغ الأحكام مع العلم بتكليف المبعوث إليهم العمل بمقتضاه واستدل بقوله فلا نفر إلى آخرها فلا يظهرها على وجوب الأخذ بأخبارهم والطائفة آحاداً لأنه لا يجب خروج الجمع لو كانوا وفي التواتر بإجماع وبقوله فاسألوا أهل الذكر وأجيب بأن المراد الفتوى في الفرع والأصول سلمنا أنه ظاهر فلا يجري في الأصول وبقوله أن الذين يكفون ونحوه وأجيب بأن المراد القرآن سلمنا أن وجوب العمل واستدل بقوله أن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا فأمروا بالتثبت في الفاسق فدلل العمدل بخلافه وأجيب بأنه من مفهوم المخالفة وهو ضعيف وأيضاً ظاهر واستدل

بأنه صلى الله عليه وسلم بعث الوليد بن عقبة ساعياً فعدوا أخبارهم أرتدوا فأجمع على غزوهم حتى نزلت أن جاءكم فاسق نبأً وأجيب بأنه لم يعزم لكن بعث خالدًا وإيضافها آحاد قالوا قال الله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم . وأن تقولوا . ان يتبعون الا الظن . وان الظن . وغاية ما يفيد الظن . وأجيب بما تقدم وما به يانهم في منع التعبد به فانه لا قاطع لهم قالوا توقف صلى الله عليه وسلم في خبر ذي اليمين حتى أخبره أبو بكر وعمر قلنا لأنه لما انفرد من الجمع الكثير كان مظنة غلظه ولذلك يجب التوقف في مثله القائل بدليل العقل أبو الحسن البصري الظن في تفاصيل الجمل المعلوم وجودها عقلاً يجب العمل به عقلاً بدليل قبول العدل في مضرة كل شيء والقيام من تحت حائله لما كان تفصيل واجب معلوم وهو اجتناب المضار وهذا كذلك لأنه صلى الله عليه وسلم بعث للمالحود فغلب المضار فغير الواحد تفصيل له ويرد بأنه يجب في العقلات ولكنه أولى سلمنا لكن لانسلمه في الشرعيات سلمنا لكنه قياس ظني في الأصول قالوا صدق يمكن فيجب احتياطاً رد بأنه قياس بغير أصل فان كان أصله المتواتر فلا يستقيم العلم به وإن كان الحق في ذلك خصوص وهذا عموم سلمنا لكنه قياس شرعي لا دليل عقلي سلمنا لكنه ظن قالوا لو لم يجب تلطف الوقائع من الحكم وهو ممتنع ورد بالنع عند عدم الأدلة سلمنا لكن الحكم عند عدم الأدلة نفي ذلك الحكم وهو مدرك شرعي بعد ورود الشرع

✽ الشرائط في خبر الواحد ✽

منها التكليف لأنه اذا كان لا يضبط فلا خلل وإن كان ضابطاً ولو قارب البلوغ ولا احتمال كذبه كالفاسيق لمعلمه بعدم تكليفه وقولهم لأنه لا يفيد اقراره على نفسه فلا أن لا يقبل على غيره أولى منقوض بالبعد والمحجور عليه وأما اجتماع المدينة على شهادة الصبيان بعضهم على بعض في الدماء قبل تفرقهم فستسئسئ الحاجة إليها . لكثرة الجناية بينهم منفردين فأما السماح قبله والرواية بعده فمقبولة بدليل إجماع الصحابة على قبول ابن عباس وابن الزبير وغيرهم في مثله وبدليل إجماعهم على امساع الصبيان من المشايخ بدليل ان شهادته بما تخمله قبله مقبولة فروايتها أولى ومنها الاسلام بدليل الإجماع وأبو حنيفة وإن قبل شهادتهم بعضهم على بعض فلم يقبل روايتهم بقوله ان جاءكم فاسق نبأً والكافر فاسق أولاً يوثق بقوله كالفاسيق وقد ضعف لأنه قد يوثق بقول بعضهم لظهور تدينه واعتقاد تحريم الكذب وأما المكفر بنحو التجسيم فهذا اختلاف فيه فردّه القاضي والغزالي وغيرهم وقبله آخرون الراد لقوله ان جاءكم

فاسق بنبأ وهو فاسق القابل لظاهر الصدق فوجب قبوله كغيره وقالوا نحن نحكم بالظاهر وهذا ظاهر فوجب قبوله ورد بأن الآية أولى لتواترها وخصوصها بالفاسق وعلم الموافقة على تخصيصها وذلك مخصص بالكافر والفاسق المظنون صدقهم باتفاق ثم هو معارض بنحو ولا يتفق قالوا الفاسق في العرف مسلم ذو كبيرة أو صغيرة أصغر عليها أجيب بأنه عرف متأخر وإنما يحمل على العرف الأول ومنه رجحان ضبطه على سهو وعدم حصول الظن بالتساوي والرجحان في العكس فإن جهل حمل على الأغلب فإن قيل إذا كان عدلاً يظهر أنه لا يروى إلا ما يكره ولذلك أنكر على أبي هريرة لا كثار وقبل قلنا يظهر أنه لا يروى إلا ما يعتقده أنه يكره وما ذكرنا في ظن السامع وأما أبو هريرة فلم يكن لاختلال ضبطه ولكنه لما أكثر خيف عليه منه اختلال الضبط فإن قيل الأصل الصحة فلا يترك للأحقال كشك الحديث بعد الطهارة قلنا الأصل وهما سواء والترجيح للعكس بخلاف شك الحديث فإن سبق الطهارة يرجحها حتى لو بقي الشك لم يحكم بها ومنها العدالة والعدل لغة التوسط وضد الجور وفي الاصطلاح أهلية قبول الشهادة وهي محافظة دينية وقيل هيئة في النفس تجعل على ملازمة التقوى والمروءة ليس بمعاهدة وإنما يتحقق باجتناب الكبائر وترك الأصرار على الصفات وبعض الصفات وبعض المباح وقد روى ابن عمر عنه صلى الله عليه وسلم الكبائر تسع الشرك بالله وقتل النفس وقذف المحصنة والزنا والفرار من الزحف والسحراً وكل مال اليتيم وعقوق الوالدين المسلمين والإحاد في البيت الحرام وزاد أبو هريرة كل الرابزاد على السرقة وشرب الخمر وأما بعض الصفات فيايدل على الخسة ودناءة الهمة كسبوة لقمة والتطفيف بحبة وأما بعض المباح فيايدل على ذلك من مثله كلعب الحمام وحجبة الأردال والحرف الدينية من دباغة وحجامة وحيا كآمن لا يليق بمن غير ضرورة لأن مرتكبها لا يجنب الكذب غالباً ويعتبر في الشهادة لافي الرواية شرط آخر كالحرية والذكورة والعدد وعدم القرابة والعداوة

مسئلة ❦ الاكثر على أن مجهول الحال لا يقبل ولا بد من معرفة عدالته أو تركيته وقال أبو حنيفة تكفي سلامته من الفسق ظاهراً لنا ان الفسق مانع باتفاق فوجب تحقق عدمه كالصبي والكفر وأيضا فلا دليل عليه فلا يثبت واستدل بقياسه على شهادة العقوبات ورد بأن الشهادة أكد واستدل بأن عمر ردد رواية فاطمة ورد على رواية الأصبغى في المفوضة ورد بأنه أعاد لعدم ظهور المدق قالوا قال تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فالفسق

شرط التثبت فإذا اتفق اتفق وردبأنه لا يتفق إلا بالخبرة أو التزكية قالوا قال نحن نحكم بالظاهر وجاء عرابي فأسلم وشهد بالمال قبله وأجيب المعارضة بمثل ولا تنف وبأنه عرف عدائه قالوا كان الصحابة يقولون مطلقاً لم يظهر فسقه وردبأنه ولو سلم فإن الصحابة عدول قالوا ظاهر الصدق فيقبل كإخباره بالذكاة وطهارة الماء ونجاسته ورق جاريته وردبأن الرواية أعلى رتبة فلا يصح القياس وتحقيقه أن ذلك مقبول مع الفسق والتقص بغاسق ظهر صدقه

مسئلة ١٠ الفاسق قطعاً أو لا إن كان ممن يتدين بالكذب كالخطاية فلا يختلف فيه وإن كان كفسيق الخوارج ونحوه من الواضحات فلا أكثر من على قبول شهادته وروايته وذهب القاضي والجبائي أبو هاشم إلى ردّها وهو المختار لنا إن جاءكم فاسق وهو مقطوع بنفسه وأضاف أن الأدلة تمنع من الظن غير أننا خلفناه في العدل فبقى ما عداه واستدل بالقياس على الفاسق وضف بضع الظن في الأصل قالوا نحن نحكم بالظاهر ونحوه وردبما تقدم قالوا أجمع الصحابة على قبول قتلة عثمان والخوارج وردبمنع الإجماع ويجوز أيضاً أن يكون القائل منهم لا يعتقد الفسق وأما نحو خلاف البسطة وبعض مسائل الأصول وإن ادعى كل فريق القطع فليس من ذلك لقوة الشبهة عند كل واحد في الجانب الآخر وأما من شرب النبيذ من مجده ومقلد ونحوه من الفرع الظنية فالقطع أنه ليس بغاسق قلنا ولا قطعاً وإن قلنا أن المصيب واحد لأنه يؤدي إلى الفسق بما يجب عليه وهو باطل قطعاً والصحيح أن لا أحد وإيجاب الشافعي الحد لظهور أمر الحرّم عنده

مسئلة ١١ الأكثر من على أن الجرح والتعديل يثبت بالواحد في الرواية دون الشهادة وقبل لا يثبت بالواحد فيهما وقال القاضي يثبت بالواحد فيهما لنا إنهما شرطان فلا يزيدان على مشروطتهما كثيراً قالوا شهادة فيجب العدد كثيراً وردبأنه خبر فيكفي الواحد كثيراً قالوا هذا أحوط وردبأن الآخر أحوط فخر من تضييع الأمر والنهي

مسئلة ١٢ في ذكر سبب الجرح والتعديل قال القاضي يكفي الإطلاق وقيل لا يكفي فيه وقال الشافعي يحتاج الجرح لا التعديل وقيل بالعكس وقال الإمام إن كان عالماً بأسبابهم لم يفتح فيهما ولا احتج القاضي لو لم يكن العدل بصيراً بالشهادة لأنه زور والظاهر صدقه فلا معنى لاشتراط ذكر السبب وما يقدر من الخلاف في سبب الجرح ينسفع بأنه لو لم يكن وفقاً لسكان مدلساً. وأجيب بأنه قد بيني على اعتقاده وقد لا يضطر إليه الخلاف أصلاً النافي لو

أكتفى لاقت مع الشك للالتباس في العدالة والخلاف في الجرح وأجيب بأنه لا شك مع أخبار العدل الشافعي لو ثبت في الجرح لأدى إلى التقليد للخلاف في أسبابه العكس العدالة ملتبسة لمحاب التصنع بخلاف الجرح الامم لو أفتنا بغير العالم لا نبتنا مع الشك بخلاف العالم
 ﴿ مسألة ﴾ إذا تعارض الجرح بمقدم لأنه في الحقيقة أثبات لما ينبغي الآخر أمالو عين السبب ونفاه العدل بطريق يقيني فيتعارضان فالترجيح

﴿ مسألة ﴾ في الطرق الضمنية حكم الحاكم العدل الذي لا يرى الحكم بغير العدل بالشهادة تعديل متفق عليه وكذلك عمل العالم بمثله وليس من باب الاحتياط ورواية العدل ثالثا المختار وإن كانت عادته أنه لا يروي إلا عن العدل تعديل والأفلا لنا لو لم يكن عدلا عنده لم يرو عنه بدليل عادته أو كان مدلسا القابل لو لم يكن عدلا عنده لكان مدلسا روبا أنه قد علم أنهم يروون عن لو شوا عنه لم يعدلوه فلا تدليس الراد لو قبل لقبل مع الشك وليس من الجرح ترك العمل بما روى وترك الحكم بما شهد لجواز المعارض من معارض أو قلة ضبط أو غلبة نسيان ولا الحد في الشهادة على الزنا إذا لم يكمل النصاب ولا بسائل الاجتهاد إذا كان مذهبه كالشطرنج والتبذ ولا بالتدليس من المعارض كقول من لحق الزهري قال الزهري وهو هاتبه سمعه ومثل أنبأنا فلان وراء الزهر وهو هاجعان وأما يعني غيره

﴿ مسألة ﴾ الأكثر على عدالة الصحابة وقيل حكمهم فيها كثيرهم وقيل إلى حين الفتن بينهم وقالت المعتزلة عدول إلا من قاتل عليا فإنه مردود لنا ما تحقق من الأدلة على عدالتهم مثل وكذلك جعلناكم أمّة وسطا أي عدولا . كنتم خير أمة . والذين معه أشداء . أصحاب كالجموم وما تحقق بالتواتر من مناصحتهم وجهادهم واستألم الأوامر والنواهي وأما الفتن فالواجب أن نحصل على اجتهادهم فلا إشكال بعد ذلك للاجتماع على وجوب العمل بالاجتهاد إن كان واجبا وجوازه إن كان جائزا على قولي المصوبة وغيرهم

﴿ مسألة ﴾ الصحابي من رآه النبي صلى الله عليه وسلم وإن لم يرو ولم تطل وقيل إن طالت صحبته وقيل إن اجتمعوا هي وإن كانت لفظة فينبني عليها ما تقدم لنا أنه فعل يقبل التقييد القليل والكثير فدل على أنه مشترك بينهما كالزيارة والحديث وأيضا لو حلف لا يصحبه حنت بساعة قالوا لو كان كبير الملائم لم يفهم من أصحاب الجنة وأصحاب القرية وأصحاب الحديث ونحوه الملازمة وما يصح نفيه عن الوافد والزائي والأصل الحقيقة فيما ينتهي قلنا فهمت الملازمة فيما ذكره غراونقي الانص لا يستلزم نفي الأعم

﴿ مسألة ﴾ لو قال من عاصره النبي صلى الله عليه وسلم أنا صحابي مع أسلامه وعدائه صدق ويحفل الخلاف للاتهام بدعوى رتبة لنفسه وأما ما ليس من الشر وط فالعدد خلافا للجبائي فإنه اشترط خبراً آخر أو موافقة ظاهر أو انتشار بين الصحابة أو عمل بعضهم ونقل عنه في الخبر في الزنا أربعة والدليل والجواب ما تقدم في خبر الواحد وأما اشتراط اثنين عن الصحابي المشهور كل واحد عنه اثنان فيعيدوان التزم به البخاري ومسلم في صحيحهما على ما ذكره الحاكم وقيل إنما التزم أن يكون عنده وإيتان في الجلية وليس من الشر وط المذكورة ولا البصر ولا عدم القرابة بل يجوز للولد عن الوالد لاتفاق الصحابة على جميع ذلك ولا عدم العدواة لمعوم حكم الرواية والحربة ولا الاكثار ولا معرفة نسبة ولا العلم بفقته أو غريبه أو معنى الحديث لقوله صلى الله عليه وسلم نضر الله امرأً أو لاموافقة القياس خلافاً لأبي حنيفة لأن الاعتقاد على خبره والراوي عدل فالظاهر صدقه

﴿ في كيفية الرواية ﴾

أما الصحابي فإذا قال سمعته صلى الله عليه وسلم أو أخبرني أو حدثني ونحوه فهو خير واجب القبول واختلف في مسائل

﴿ مسألة ﴾ إذا قال الصحابي قال صلى الله عليه وسلم فلا كثر على أنه محمول على أنه سمعه منه لا من غيره وقال القاضي متردد فيتنى على عدالة جميع الصحابة رضى الله عنهم

﴿ مسألة ﴾ إذا قال سمعته صلى الله عليه وسلم بأمر بكذا أو ينهى عن كذا فلا كثر أنه حجة لأن الظاهر أنه لا يقول ذلك إلا عن تحقيق أنه أمر ونهى وأيضا فإن الظاهر إرادته على طريق الاحتجاج قالوا مشكوك فيه فلا يكون حجة لأنه يحفل أنه اعتقده أنه أمر ونهى وليس كذلك عند غيره ويحفل أنه يعتقد أن الأمر بالشيء نهي عن ضده وبالعكس فيقول نهي وأمر قلنا كل ذلك يبعد منهم

﴿ مسألة ﴾ إذا قال أمرنا أو نهينا أو أوجب أو حرم أو أبيع فلا كثر على أنه محمول على أمره صلى الله عليه وسلم فيكون حجة لأن الظاهر أنه لا يقول ذلك إلا عن أمره صلى الله عليه وسلم قالوا مشكوك فيه لأنه يحفل أن يكون مضافاً إلى أمر الكتاب أو الأمة أو بعض الأمة أو عن الاستنباط لأنه مأمور بموجب القياس والجواب أنه يبعد

﴿ مسألة ﴾ إذا قال الصحابي من السنة كذا فلا كثر أنه محمول على سنته عليه الصلاة والسلام فيكون حجة خلافاً للسكرتخي من الحنفية لناوله ما تقدم

﴿مسئلة﴾ اذا قال الصحابي كنا فعل أو كانوا يفعلون كقول عائشة كانوا لا يقطعون في الشيء التافه فالأكثر على انه عمل الجماعة فيكون حجة لنا ما تقدم قالوا لو كان للجميع لما ساغت المخالفة لأنه اجماع قلنا سوغت له لأن الطريق ظني كما تسوغ في خبر الواحد وان كان ناصفا قاطعا وأما غير الصحابي فستنده قراءة الشيخ أو قراءته عليه أو قراءة غيره عليه أو إجازته له أو مناولته ما يرويه عنه أو كتابته له بما يرويه عنه فأما قراءة الشيخ فهي أعلى الرتب على الأصح فان قصد اسماعه وحده أو مع غيره قالنا وانما قال سمعته وان لم يقصد اسماعه قالنا وأخبر وحدته وسمعته وأما قراءته من غير تكبير ولا ما يوجب سكوتنا عنه من إكراه أو غفلة أو سكوت أو غيرهما فمعمول به خلافا لبعض الظاهرية لأن في سكوتهم إيهام الصحة وذلك بعيد من العدل ويقولون انما قراءة عليه ومطلقا على الأصح وقال الحائلي كم القراءة على الشيخ اخبار على ذلك عهدنا ثمنا ونقبله عن الأئمة الأربعة وغيرهم وأما قراءة غيره من غير تكبير فكقراءته وأما الإجازة فان يقول أجرت لك أن ترى عني كذا أو ما صح عندك من مسموعاتي وحده أو مع غيره فالأكثر على تجوز الزاوية بها فيقول أجازني أو حدثني وأخبرني إجازة والأكثر على منع حدثني وأخبرني مطلقا بخلاف أنبأني للعرف ومنع قوم حدثني إجازة وقال أبو حنيفة وأبو يوسف لا تجوز الزاوية بها وقال أبو بكر الرازي الحنفي ان كانا عالين بمضمون الكتاب جازت كما قال الشافعي على مضمون هذا وهما عالمان لئلا ان الظاهر انه لا يروى الا بعد علم أو ظن بعد الله فوجب أن يصح قالوا كذب فلا يجوز لأنه لم يحدثه ولم يصبر به قلنا ان لم يحدثه صريحا فحدثه ضمنا كما لو قرأ وهو ساكت والمناولة والكتابة اليه بحديث أظهر من الإجازة اذا اقرن بهما الاذن في الرواية فيقول ناوطني أو كتب الي أو أخبرني وحدثني مناولة وكتابة وأنبأني مطلقا ولو غلب على ظنه انه يروى حديثنا عن شيخ فكذا إجازة في الخلاف قالوا في الجميع ظن ولا يجوز الحكم به كالشهادة والجواب ان الشهادة احتيط فيها بحال يحتمل في الزاوية ولذلك وجب العمل بكتبته صلى الله عليه وسلم مع الآحاد وان لم يعلم ولو شهد بمثله لم يجوز

﴿وللحديث أحكام﴾

منها نقل الحديث باللعني الأكثران كان عارفا باختلاف مواقع الألفاظ جاز والأولى صورته ان أمكن واللام يجوز وعن ابن سيرين والرازي الحنفي وجاعة وجوب نقل صورته وقيل ان كان بلفظ مرادف جاز والا فلا وماروى عن مالك انه كان يشدد في الباء والتاء في

الأولى لاردلغيره لنا ماروى عن ابن مسعود وغيره قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ونحوه وأيضا فانعلم انهم نقلوا عنه أحاديث في وقائع متعددة بألفاظ مختلفة وتكرر وشاع ولم ينكر أحد فكان اجاعا والاجاع على جواز التفسير بالحجية فالعريه أولى وأيضا ما ثبت من انه صلى الله عليه وسلم كان ينفذ رسله لتبليغ الأحكام من غير تعبد بلفظ وأيضا فانه قد علم ان المقصود المعنى فلا أثر للفظ قالوا نضر الله امرأى آخوه والجواب القول بموجبه فان من نقل بالمعنى أداه كما سمعه ولذلك يقول المترجم أدتبه كما سمعته حسنا أن المراد اللفظ فنقول دعاه لأنه الأولى ولم يمنع غيره قالوا الوجوز لأدى الى الإخلال بالمقصود فانما قطع باختلاف العلماء في معاني الألفاظ ويتنبه بعضهم على ما لا يتنبه الآخرون فاذا قدر ذلك مرتين أو ثلاثا اختل المقصود بالكلية وأجيب بأن الكلام فممن نقل بالمعنى سواء قالوا وجاز لجاز في القرآن والأذان والتشهد والتكبير وأجيب بأن ذلك مما ثبت التعبد بالمعنى ليس في مسئلتنا

﴿مسئله﴾ إذا أنكر الأصل رواية الفرع فان كان تكديبا فلا اتفاق على انه لا يعمل به لأن أحدهما كاذب فيه غير معين ولا يتدح في عدالتهما وان لم تكن تكديبا فالأكثر على العمل به خلافا للكرخي وبعض الحنفية ولأحمد وإتقان لنا انه عدل غير مكذب فوجب العمل بروايته كالمومات الأصل أو جن واستدل ان سهيل بن صالح روى عن أبيه عن أبي هريرة انه صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد ثم نسبه فكان يقول حدثني ربيعة عنى ولم ينكر عليه أحد قلنا صحيح فأين وجوب العمل قالوا في الصحيح ان عمار قال لعمر أمانه كره يا أمير المؤمنين اذ أنا وأنت في سرية فأجنبنا ظم نجد الماء فأما أنت فلم تصل وأما أنا فقمعت في التراب فصليت فقال النبي صلى الله عليه وسلم إنما كان يكفيك أن تضرب بيدك الأرض ثم تنفخ ثم تسمع بها وجهك وكفيك فلم يقبله عمر قلنا مسئله أخرى اذ لم يكن عمار راويا عن عمر ولعله لم يقبله لشكه قالوا لو عمل بذلك لعمل مع الشك لأن نسبة التسيان اليها على سواء قلنا جازم وجواز نسيانه كجوازه في غيره قالوا وجاز لجاز العمل بشهادة الفرع مع نسيان الاصل قلنا باب الشهادة أصيق فعدا اعتبر العبد والحرية والد كورة وامتناع العنتنة وامتناع الخلب وأشهدون أعلم قالوا لو عمل به لعمل الحاكم بحكمه اذا شهد شاهدان ونسي قلنا يجب ذلك عند مالك وأحمد وأبي يوسف وإنما يلزم الشافعية

﴿مسئله﴾ إذا انفراد العدل بزيادة لا تخالف مثل أن يز يدعى دخل البيت قوله وصلى فان كان المجلس مختلفا قبلت باتفاق وان كان واحدا فان انتهى غيره الى حد لا يتصور غفلتهم عن

مثلها لم يقبل وإن لم ينته فالجمهور يقبل وقال بعض المحدثين وأجد في أحد قوليه لا يقبل لئلا نه
عدل جازم فوجب العمل بقوله قالوا لو عمل به لعل مع الشك لأن نسبة الوهم إليه أظهر
لانفرادهم وقعددهم قلنا سواه الإنسان مما لم يسمع في أنه سمعه جازم ما بعد جد اختلاف سهو ٤٤
سمع فانه كثير فان جهل تعدد المجلس فأولى بالقبول فان كانت الزيادة مخالفة يتعذر بها الجمع
فالظاهر التعارض ولوروى العدل الزيادة مرة وأهلها مرة فكتعدال رواية وإذا أسند الخبر
واحد وأرسله الباقر أو رضعه وقعه الباقر أو وصله وقطعه الباقر فكان زيادة
﴿مسئلة﴾ حذف بعض الخبر إذا لم يتعلق بالذكور جازم عند الأكره كالأخبار متعددة
وإن كان متعلقا كغاية أو استثناء ونحوه مثل حتى يزهي ومثل الاسواء بسواء لم يجز

﴿مسئلة﴾ خبر الواحد فيما نعم به بالوحي بخبر ابن مسعود في نقض الوضوء بمس الذكر
وخبر أبي هريرة في غسل اليدين عند القيام من النوم وكره اليدين في الركوع إلا كثراته
مقبول خلافا للكرخي وبعض الخنفية لتأويل الأمة في تفاصيل الصلاة وفي وجوب
الغسل قبل انما اجاع وأيضا عدل جازم فيما يظهر صدقه فوجب قبوله وأيضا لو لم يقبل لم تقبل
في الغصدا والحجامة والحقبة في الصلاة وقد قبل باتفاق وأيضا لو لم يقبل فيه لم يقبل القياس لأنه
أضعف قالوا لو كان محييا لنقل متواترا لأنه مما يكثر السؤال عنه والعادة قاضية في مثله
بنقل متواتر ورد بمنع العادة واسناده بما تقدم من الغصدا والحجامة وغيرها قالوا لو كان
محيا لوجب عليه أن يلقه إلى عدد التواتر لا يؤدي إلى إبطال صلاة أكثرنا خلق بجواز
البيع والنكاح والطلاق والعتق ورد بمنع الوجوب وإبطال الصلاة عما يكون فيمن بلغه
خاصة وإنما البيع ونحوه فاما وقع تواتره بالاتفاق أو كان مكلفا بأشاعته

﴿مسئلة﴾ إذا روى الصحابي خبرا مجملا كالقرء وحله على أحد محمله وبيننا على أنه غير
ظاهر في جميعها فالمر وف حله عليه لأن الظاهر أنه لم يجعله إلا القرينة عينية فان كان ظاهرا
في معنى فحمله على غيره فالأكثر حله على ظاهره وفيه قال الشافعي كيف أترك الحديث لقول
من لو عاصره لم حاجته وقيل بالجل على تأويله وقال عبد الجبار وأبو الحسين ان علم انه صار
إليه لعله بقصد صلى الله عليه وسلم اليه وجب والا فلا فان كان الخبر نصافيتين اطلاعه على
ناسخ عنده وفي العمل نظر

﴿مسئلة﴾ خبر الواحد إذا ثبت أنه صلى الله عليه وسلم عمل بخلافه وليس هو في عموه أو كان
الفعل من خواصه فالعمل بالخبر والا فالخصيص أو العمل بالراجح وإن عمل بخلاف خبر

أكثر الأمة فالعمل بالخبر مالم يكن كاجماع أهل المدينة

مسئلة خبر الواحد فيما يوجب الحد الاكثر مقبول وقال الكرخي وأبو عبد الله البصري لا يقبل لنا عدل جازم في حكم ظني فوجب قبوله قالوا لو قيل لم يسقط الحد بالشبهة لأنه محتمل وقال صلى الله عليه وسلم ادروا الحدود بالشبهات قلنا لا شبهة مع الحديث الصحيح كالأشبهة مع الشهادة وظاهر الكتاب باتفاق

مسئلة خبر الواحد المخالف للقياس ان تعارض من كل وجه فالأكثر الخبر مقدم وقيل بالعكس وقال أبو الحسين ان كانت العلة تنص قطعي فالقياس وان كان الأصل مقطوعاً به خاصة فوضع اجتهاد والاخبار والمختار ان كانت العلة منصوصة راجعة على الخبر في الدلالة ووجودها في الفرع مقطوعاً به فالقياس وان كانت راجعة ووجودها في الفرع مظنون فالوقف والاخبار هذا ان قلنا ان التنصيص على العلة لا يخرجنا لئان عمر ترك القياس في الجنين بخبر رجل بن مالك وقال لولا هذا لقضينا فيه برأينا وفي ايجاب دية الأصابع على قدر منافعها بخبر الواحد في كل أصبع عشر وفي ميراث الزوجة من الدية ولم ينكره أحد لا يقال قد خالف ابن عباس خبر أبي هريرة في الوضوء مما مست النار بالقياس وقال ألسنا نتوضأ بماء الجمل فكيف نتوضأ بماء غيره تنوضأ وخالف خبره اذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الماء قبل أن يغسلها ثلاثاً لانا نقول لم يخالفه للقياس بل خالف الاول بما يروى انه كل كتف شاة مصلية وصلّى ولم يتوضأ وخالف الثاني بأنه رأى انه مما لا يمكن ولذلك قال فكيف تصنع بالمهراس كما قالت عائشة وأيضا حديث معاذ آخر العمل بالقياس وأقره النبي صلى الله عليه وسلم وأيضا لو قدم القياس لعدم الأضعف في الظن وهو خلاف ما علم لأن الخبر يجتهد فيه في أمرين العدالة والدلالة والقياس يجتهد فيه في ستة في ثبوت حكم الأصل وفي كونه معللاً وفي وصف صالح للتعليل وفي نفي المعارض في الأصل وفي وجوده في الفرع وفي نفي المعارض في الفرع من موانع أو فوات شرط ولنا في تقديم ما تقدم ان حاصله راجع الى تعارض خبرين ترجح أحدهما فوجب العمل بالراجح وفي الوقف كون كل واحد منهما يرجح بوجه فان كان الأصل خبر الواحد افتقر الى الأمرين أيضا فاحتمال الخطأ في الخبر أقل قالوا احتمال الخطأ في القياس أقل فكان أولى لاحتمال كذب أو كفر أو فسق أو خطأ أو إجمال أو تجاوز أو اضمحار أو نسخ بخلاف القياس قلنا ذلك منطوق الأصل الثابت بخبر الواحد وهو من صور النزاع والحق ان ذلك وان احتمل بعيد قالوا الخبر معرض بتكذيبه وتخطئه نفسه لمروجه عن الشرعية

قلنا وكذلك القياس بتقدير الخطأ قالوا جاز تخصيص الكتاب به فالخبر أولى قلنا ليس محل النزاع فإن كان الخبر أعم خص به على ما يأتي شرطه وإن كان القياس أعم وقلنا إن العلة تنعید التخصيص فكذلك والابتعازان

﴿مسئلة﴾ الخبر المرسل وهو أن يقول عدل ليس بصحابي قال صلى الله عليه وسلم ثالثها قال الشافعي إن أسنده غيره أو أرسله آخر وشيوخهما مختلفتة أو عصبه قول صحابي أو قول أكثر العلماء أو عرف أنه لا يرسل إلا عن عدل كابن المسيب قبل والا فلا ورابعها إن كان من أئمة النقل قبل والا فلا وهو المختار لنا أن إرسال الأئمة التابعين كان مشهوراً مقبولاً ولم ينكره أحد كإرسال ابن المسيب والشعبي وإبراهيم النخعي والحسن وغيرهم لا يقال لا إجماع في مسائل الاجتهاد لأننا نقول لا إجماع قطعي بخلاف الظني فإن منع عدم الانكار قلنا هو الأصل والظاهر أنه لو كان لنقل وإيضاً فإن العدل من أئمة النقل إذا قال قال صلى الله عليه وسلم جازماً فالظاهر أنه لم يقله إلا بعد ثبوته وذلك يستلزم تعديل الوساطة وقد تقدم قبوله وإيضاً لو لم يكن عدلاً عنده لكن مدلساً قالوا لو قبل لقبول مع الشك لأن المرسل لو سئل لجاز أن يعدل وأن لا يعدل قلنا ذلك في غير أئمة النقل قالوا لو قبل لقبول من معي مجهول ولا يقبل مجهول بصفته والمجهول بعينه يستلزم الجهل بصفته قلنا لا يلزم من الجهل بعينه الجهل بصفته كما لو قال أخبرني عدل قالوا لو جاز العجل بالمرسل لم يكن لذلك الإسناد معنى قلنا فائدة في غير أئمة النقل وفي المنقول عنه إذا اشبهت حاله ظاهر وفي أئمة النقل تفاوت رتب المنقول عنهم وفي القبيلتين رفع الخلاف وإيضاً في النفوس تشوف في تعرف المنقول عنهم قالوا لو قبل لقبول في عصرنا قلنا إن كان من أئمة النقل قبل القائل مطلقاً استدل بمراسيل الصحابة والتابعين ولا ينبغي لهم التعميم قالوا العدل إذا أرسل غلب على الظن تعديله قلنا التعديل ممنوع لأن الظاهر أن العدل الجاهل يرسل ولا يدري من رواه ولذلك لم يقبل في عصرنا وقد أخذ بعضهم على الشافعي في اشتراطه فقال أما اشتراطه إسناد غيره فالعمل بالمشند وأما اشتراط غيره فإن كان دليلاً فالعمل به وإن لم يكن فقد انضم غيره مقبول إلى غيره مقبول وأجيب عن الثاني بأن الظن قد يحصل أو يقوى بالانضمام بخلاف الانفراد وأما المنقطع فإن يكون بين الراويين رجل لم يذكر أو لم يعرف وفيه نظر وأما الموقوف فإن يكون قول الصحابي أو من دونه

* المتن *

ما يشترك فيه الثلاثة من دلالة منطوق ومفهوم فنه الأمر ولفظ أمر حقيقة في القول
 المخصوص بانفاق وهو قسم من أقسام الكلام والقديم وإن كان واحداً في ذاته فيصح كونه
 أمراً ونهياً وخبراً لاختلاف تعلقه ومتعلقه والأكثر على أن الأمر للفعل مجاز وقيل مشترك
 وقيل متواطئ لئلا يهبط إلى الفهم منه القول المخصوص دون غيره فكان حقيقة فيه غير
 متواطئ إذ لو كان متواطئاً لعم لم يفهم منه الاخص كما لا يفهم من حيوان إنسان بخصوصيته
 واستدل باختصاصه بالاطراد وبلاشتقاق وبالجمع على أمور وقد تقدم واستدل لو كان
 حقيقة لزوم الاشتراك وهو خلاف الاصل للاختلاف بالتفاهم وعورض بأن المجاز خلاف
 الاصل للاختلاف بالتفاهم فرجع بأن المجاز أغلب وبأن الاشتراك يحتاج إلى القرينة في
 مدلوله والمجاز في أحدهما وبأنه يكون أوجز وأبلغ وأوفق في بدیع الكلام ويتوصل به
 إلى السجع والمقابلة والمطابقة والمجانسة والروى ورد بترجيح الاشتراك باطراده لقلة اضطرابه
 وبلاشتقاق لتساعده بصحة المجاز فيها الكثرة فأنه بقوة دلالة لعموم قرأته لقلة خلافه
 واستثنائه عن العلاقة وعن النظر في الحقيقة ولسلامته عن مخالفة الظاهر وعن الغلط عند
 عدم القرينة وما ذكر من كونه أبلغ إلى آخره فشارك فيهما والحق أن ذلك كليلاً لا يقابل كونه
 أغلب فيغلب على الظن أنه من قبيل الأغلب القائل بالتواطئ مشترك في معنى عام فوجب
 جعل اللفظ له دفعا للاشتراك والتجوز وأجيب بأنه إنما يستقيم أن لو لم يدل الدليل على
 خلافه وإلا وجب رفع الاشتراك والمجاز أصلاً فإنه لا يتعذر في كل موضع مثله وأيضاً فإنه
 يستلزم صحة إطلاق الاعم دالاً على الاخص وأيضاً القائل هنا قائلان حقيقة ومجاز ولم
 يقل أحد بالتواطئ

* حد الأمر *

اقتضاء فعل غير كف على جهة الاستعلاء وقال القاضي والامام والنزالي القول مقتضى طاعة
 المأمور بفعل المأمور به وزاد بعضهم بنفسه ليخرج اللفظ فيرد عليه أن المأمور مشتق منه
 وبأن الطاعة مواهية الأمر فيجب الدور فيها وقيل الأمر خبر عن الثواب على الفعل والعقاب
 على الترك وقيل عن اشتقاق الثواب لفهمهم من جواز عدم الثواب والعقاب فيه فيرد عليه أن

الخبر يستأنم الصدق أو الكذب بخلاف الأمر واعترض بأن تعريف الأمر بالطلب تعريف بالاختي قلنا جئنا على أن الأمر من الكلام موجود لا يتبسبب إلا بالصيغة والارادة فإذينا أنه ليس واحدا بينهما تعين المعتزلة لما أنكروا كلام النفس قال أكثرهم الأمر قول القائل لمن دونه أفضل أو ما يقوم مقامه ويرد عليه التهديد وغيره من معانيه والمبلغ والحاسي والادنى وقال قوم صيغة أفضل مجردة عن القرائن الصارفة عن الأمر وفيه تعريف للأمر بالأمر وإن أسقطه لزمه الجبر مطلقا وقال قوم الأمر صيغة الفعل باقتران ارادات ثلاث أرادة وجود اللفظ وأرادة دلالة على الأمر وأرادة الامتنال فالأول عن النائم والثاني عن التهديد ونحوه والثالث عن المبلغ وفيه تهافت لكون المدلول المراد إن كان الصيغة فسد لقوله وأرادة دلالتها على الأمر وإن كان غير فاسد لقوله الأمر صيغة أفضل ثم فيه تعريف الأمر بالأمر وقال قوم الأمر ارادة الفعل ورد بأن السلطان لو أنكر متوعدا بالهلاك على ضرب سيد لعبده من غير جرم فادعى مخالفة أمره وأراد تهديد غيره بمشاهدته فانه يأمر ولا يبريد أمثاله لأن العاقل لا يبريد هلاك نفسه وقد ورد مثله على الطلب فإن العاقل لا يطلب هلاك نفسه وهو لازم والاولى لو كان الأمر بالفعل ارادته لوجب وقوع أوامر الله تعالى كلها لأنه لا معنى لارادة الفعل سوى تخصيصه بحال حدوثه فاذا لم يوجد لم تخصص الصيغة القائلون بكلام النفس اختلغوا في كون الأمر له صيغة تخصه وقال الامام وغيره هذه الترجمة خطأ فانه لا يختلف في امكان التعبير عنه مطلقا ومقيدا في وجوب أو ندم مثل أوجب وحقت وفرضت وندبت وسنت ونحوها الخلاف بصيغة أفضل وما في معناها وقد صح إطلاقها بأزاء خمسة عشر مجعلا الوجوب، والندب، والارشاد، والاباحة، والتأديب، والامتنان، والاكرام، والتهديد، والانذار، والتخفير، والاهانة، والتسوية، والنعاء، والتقنى، وكمال القدرة مثل (١) أقم الصلاة فكتبوهم واصطادوا وشهدوا اذ تابعتهم كل مما يليك كلوا مما رزقكم ادخلوها بسلام اعملوا ما شئتم تمنعوا كونوا قردة كونوا حجارة قاصبر واغفر لي ألا أيها الليل الطويل الانجلي كن فيكون وقد اتفق على انها مجاز فباعدا الوجوب والندب والاباحة والتهديد ثم الجمهور على انها حقيقة في الوجوب وقال أبو هاشم ومتابعوه للندب وقيل للطلب المشترك بينهما وقيل مشترك فيهما وقال الأشعري والقاضي بالوقف فيهما وقيل مشترك فيهما وفي الاباحة وقيل للاذن المشترك في الثلاثة وقالت الشيعة مشترك في الأربعة لنا أن الأئمة الماضين كانوا

(١) في هامش الاصل مانعه بخط المصنف مثال كل صيغة عقبا ليست مجمعة كلها

يستدلون بمطلقها على الوجوب من غير بيان قرينة ولم ينكروا أحد قائل قطعا على ظهورها
 كالعمل بالخيار واعترض بأن ذلك ظن لا قطع والجواب المنع ولو سلم فيمكن في مدلول
 اللفظ نقل الأحاد والاعتذر العمل بكبر الظواهر وأيضا قوله ما منعك أن لا تسجد إذا أمرتك
 والمراد به اسجدوا في قوله تعالى واذقنا لللائكة اسجدوا وأيضا إذا قيل لهم اركعوا
 لا يركعون ذم على مخالفة أمره ومنه أفصيت أمرى ولا أعصى للأمر وأيضا تارك الأمور
 عاص بدليل أفصيت أمرى وكل عاص متوعده بدليل ومن يعص الله فله الله واجب
 واعترض بأن المراد أمر إيجاب وهو خلاف الظاهر وقال تعالى فاصبر الذين يخالفون عن
 أمره إلى آخرها دد على مخالفة مطلق أمره وهو معنى الوجوب واعترض بأن قوله عن
 أمره مطلق فلا يعم ورد بأن المصدر إذا أضيف كان عاما فإضايف اليه مثل ضرب زيد
 وأكل كل عمر واعترض بأن معناه أن يحمل على موجب معتقده من إيجاب وندب ورد بأنه بعيد
 وأيضا فانا قطع بأن السيد إذا قال لعبده خط هذا الثوب ونحوه مطلقا ولو بكتابة أو إشارة
 فلم يفعل عدا عاصيا وهو معنى الوجوب وأيضا فإن الوجوب أحوط فكان أولى واستدل قوم
 بأن الاشتراك خلاف الأصل فالوجوب أو الندب أو الإباحة أو التهديد ولا حاصل له عوى
 الظهور في الإباحة والتهديد ونحن نقطع بالفرقة بين قوله نذبتك إلى أن تسقى وبين قوله
 اسقى ولا فرق إلا اللوم ورد بأنه إن سلم الفرق فلأن نذبتك نص واسقى محمل القائل بالندب
 إذا أمرتك بأمر فأؤامنه ما استطعت فرده إلى مشيئتنا وهو معنى الندب وأجيب بأنه إنما
 رده إلى استطاعتنا وهو معنى الوجوب القائل بمطلق الندب ثبت الرجحان وجعله لأحدهما
 تقييد من غير دليل فوجب جعله لل مشترك دفعا للاشتراك قلنا بل بدليل ثم فيه اثبات اللفظ
 بأوازم الماهيات وهو خطأ القائل بالاشتراك ثبت إطلاقها عليهما أو عليها كثيرا والأصل
 الحقيقة قالوا حسن الاستفهام وافعل واجبا وافعل نذبا وبما حاق وقد تقدم مثله القاضي لو ثبت
 لم يثبت الإبدليل والعقل لا يدخل له ونقل الأحاد لا يفيد العلم والتواتر يوجب استواء طبقات
 الباحثين وأجيب بالدلالة الاستقرائية المتقدمة القائل بالاذن المشترك ثبت الاذن كاقيل
 في مطلق الطلب

مسئلة صيغة الأمر لا تدل على التكرار ولا المرة الواحدة وهو مختار الامام وقال
 الأستاذ للتكرار مدة العمر مع الامكان وقال أبو الحسين وغيره للمرة ولا يحتمل للتكرار
 وقيل بالوقت ومختار القاضي بناء على القول بالصيغة الوقت في الزيادة على المرة لئان مدلول
 الصيغة طلب حقيقة الفعل والمرة والتكرار الحقيقة خارجي فوجب أن يكون بهما مثلا

وأيضا لو دلت لدل المصدر المطلق لان الصيغة طلب تحصيله فمضى اضرب أو جدد ضربا وأما الثانية فلا تذكّر تقول اضرب ضربا مكر راو غير مكر وكثيرا وقليل فمضى بصيغة أنواعه ومن المعلوم انه لا دلالة للموصوف على معنى الصفة ولذلك يرا بالمرّة الواحدة لصحق المأمور به الاستاذ لو لم يكن للتركرا بل تكرار الصوم والصلاة وردد المنع والتركرا من غيره وعورض بالحج قالوا ثبت في لاتصم فوجب في صم لاتهما مطلب وردد بأنه قياس في اللغة وبالفارق بأن النهي يقتضي النفي وبأن التركرا في النهي غير مانع من فعل غيره بخلاف التركرا في الأمر قالوا الامر في الشيء انتهى عن جميع أصداده والنهي يتم فيستلزم تكرار المأمور وردد المنع ثم بأن اقتضاء النهي للاضداد دائما فرفع اقتضاء الامر بالتركرا قالوا قطع بأن السيد اذا قال لعبيده أحسن عشرة زيدا أو عظمه أو قره ففعل مرة ثم ترك عد عاصيا فدل انه للتركرا وردد بأنه مستفاد من القرينة الدالة على أن الامر باكرامه لكرامته والاصل دوامها فيقتضي دوام مسببها المرّة الواحدة فقطع بأنه اذا قال السيد لعبيده ادخل الدار فدخل مرة بعد ممثلا فدل انه للمرّة وردد بأنه يراها بالحصول حقيقة المأمور به لانها من ضرورته لان الأمر ظاهر فيها ولا في التركرا قالوا لو كان للتركرا لكان صل مرارا تكريرا أو صل مرّة تقاضا قلنا ولو كان للمرّة لمجاء مثله الوقف لو ثبت ثبت بدليل الى آخره

مسئلة ١٠ القائلون بأن الامر لا يقتضي التركرا لا خلافا بينهم ان الامر اذا علق على ما ثبت عليه كالزنا وجب تكريره بتكريره للاجتماع على اتباع العلة لا للامر وانما اختلفوا فيما اذا علق على غير ذلك واختار انه لا يقتضي التركرا أما القطع بأنه اذا قال السيد لعبيده ان دخلت السوق فاشتر كذا عد ممثلا بالمرّة مقتضرا واستدلوا بقضي التركرا بالشرط لاقتضاء الجبر وردد بأنه قياس قالوا ثبت ذلك في أوامر الشرع اذا قتم وان كنتم جنبا واسارق والسارق والرائية قلنا أما ما كان علة فسلم وأما غيره فلم يثبت الا بدليل خاص ولذلك لم يثبت تكرار الحج وان كان مشروطا بالاستطاعة قالوا تكرر بالعلة فليتركرا بالشرط لأنه أقوى لاتنفاء الشرط لاتنفاؤه قلنا الفرق ان العلة مقتضية معلولها والشرط لا يقتضي مشروطه

مسئلة ١١ القائلون بالتركرا قائلون بالفوز وأما القائلون بأن المرّة تبرى فقد اختلفوا في اقتضاء الامر المطلق الفور فقالت الخفية والخبيلة يقتضيه أول أزمنة الامكان وقال القاضى يقتضي إما الفور وإما العزم وقال الامام بالتوقف لانه لو كان ان بادرا ممثلا وقالت الشيعة

بالتوقف وان بادر وعن الشافعي لا يدل على الفور ولا على التراخي فأبى ما حصل أجزأ وهو الصحيح لنا أن مدلول الصحة طلب النقل والفور والتراخي خارجي وأيضا انه يوصف المصدر المطاوب بالفور والتراخي ولا دلالة للوصف على الصفة وأيضا فانه للاستقبال باتفاق فلا يخصص بغيره وأيضا فإن مدلول الصيغة طلب الفعل فإذا أتى بالفعل مقدما ومؤخرا فقد أتى بالأمور فوجب أن يكون متمثلا الفور قطع بأنه اذا قال لعبدك استقي فأمر عاصيا ورد بأنه انما يفهم للعادة فان طالب السقي محتاج اليه عاجلا فهو خلاف الفرض قالوا كل غير أو منشيء فالظاهر قصد الزمان الحاضر بدليل زيد قائم وأنت طالق وأنت حرف كذلك هذا ورد بأنه قياس في اللغة وبالفريق بأن فيه دلالة الاستقبال قالوا طلب كالنبي وقد تقدم قالوا الأمر بالشئ نهى عن جميع أضداده كما تقدم قالوا قال تعالى ما منعك أن لا تسجد إذ أمرتك قدمه على ترك البدل قلنا لانه أمر مقيد بدليل فإذا سؤيته قالوا لو كان التأخير مشروطا لامتنع التقديم ورد بأنه انما يلزم أن لو كان معينا وأما اذا كان الواجب الموسع فلا قالوا لو كان التأخير مشروطا لوجب أن يكون الى أول آخر أزمته الامكان باتفاق ولا يستقيم لانه غير معلوم والجهل بالشروط جهل بالمشروط ورد بأنه يلزمهم لو صرح بجواز التأخير والتحقيق انه انما يمتنع أن لو كان التأخير معينا وأما اذا كان مفكنا من الخروج عن العهدة فلا قالوا قال تعالى وسارعوا الى مغفرة من ربكم فاستبقوا الخيرات فدل على انه يقتضيه شرعا قلنا محمول على الافضلية والام لا يمكن مسارعا وأيضا فانه استدلال بعموم المقتضى لأن المعنى أسباب مغفرة القاضي ما تقدم في الموسع الامام الطلب متحقق والتأخير مشكوك فوجب البدل لخرج عن العهدة ييقن وأجيب بأنه غير مشكوك فيه

مسئلة ❦ اختيار الامام والفراي ان الامر بشئ معين ليس نهيا عن ضده ولا يقتضيه عقلا وهو المختار وقال القاضي أولا ومتابعة نهى عن ضده وقال ثانيا ومتابعوه يتضمنه ثم اختلفوا فاقصر قوم وقال القاضي ومتابعوه والنهي عن الشئ أمر بأحد أضداده على الوجهين ثم منهم من عم الوجوب والندب ومنهم من خصص الوجوب ومن لم يثبت كلام النفس فغناه ان المدلول في الصيغتين واحد وقال قوم لا يستقيم لمن كان مذهبه جواز تكليف المستحيل أن يقول بقول القاضي لأن من مذهبه صحة الأمر بالشئ والنهي عنه فانفقاء النهي عن ضده أقرب فليس واضح فان ذلك يؤدي الى حصول المستحيل لما يستلزم من حصول الترجيح ونفيه والندم ونفيه والطاعة ونفيها وجواز البدل ونفيه والخبر بذلك ونفيه ولو سلم ان

مذهبهم كذلك فلا يلزمهم ذلك إذا كان استلزامه عقليا لئلا كان الأمر بالشيء عين النبي عن
ضده أو مستلزما له لم يحصل بدون تعقل الضد والكف عنه لأنه مطلوب النبي والا أدى أن
يكون المتكلم ناهيا و طالبا لا يراد به وأما الثانية فأنه تقطع بحصول طلب الفعل مع
الذهول عن الضد والكف واعتراض بأن المراد الضد العام لا الخاص وتعقله حاصل لأنه
لو كان متلبا بالمطوب استحال طلبه لامتناع تحصيل الحاصل وأجيب بأنه إنما يطلب في
المستقبل فلا استحالته ولو سلم فالكف عنه واضح وأيضا على المعنى لو كان لكان ترك استيعاب
الزمان الممكن بالنوافل مكررها لأنه مندوب فيلزم أن لا يباح وهو خلاف الإجماع قال
القاضي لو لم يكن إياه لكان مأمولا أو ضدا أو خلافا وهي باطلة لأن كل موجودين أمان
يتساوى في صفات النفس أولا والثاني أمان يتنافيان بأنفسهما أو لافلو كانا مثليين أو ضدَّين لم
يجعوا ولو كانا خلافيين لجاز أحدهما مع ضد الآخر وخلافه لأنه حكم الخلافيين ونحن تقطع
بإستحالة الأمر بالفعل مع ضد النبي عن ضده وهو الأمر بضده لأنهما تقيضان أو تكليف بغير
الممكن والجواب أن أراد بطلب ترك ضده طلب الكف عن ضده فهم ما خلا فان ونعم
لأنهما عنده تقيديتان لزم الخلافا فيستحيل ذلك وقد يكون كل واحد منهما ضد الآخر كالظن
والشك فأنهما معاضد العلم وان أراد بترك ضده عين الفعل المأمور به على ما يدل عليه استدلاله
الثاني رجع النزاع لفظيا في تسميته تركا في تسمية طلبه نهيا وعلى ثبوته يكون حاصله أنه
عبارة أخرى كالأحجية مثل أخوك ابن أخت خالتك وذلك شبه اللعب القاضي أيضا السكون
عين ترك الحركة فيلزم إذا طالب السكون أن يكون طالبا لترك الحركة وأجيب برجوع
النزاع لفظيا كما تقدم القائل بالتضمن أمر الإيجاب طلب فعل يندم على تركه اتفاقا ولا يندم إلا
على فعل وهو الكف عنه أو الضد فيستلزم النبي لأنه معناه والجواب أن ذلك إنما يلزم أن لو
سلم أن ذلك من عقول الأمر ولو ازمه وأما من يجوز الإيجاب من غير ذلك فلا ولو سلم منع أن
لا يندم الأعلى فيلزم بل يندم على أنه لم يفعل فلا نهى ولو سلم فأنما دتم على الكف أو الضد بدليل
خارجي شرعي فلا يستلزم النبي عقلا ولو سلم فالنهي طلب كف عن فعل لا عن كف كإمان
الأمر بطلب فعل لا كف والأدنى إلى طلب الكف عن الكف لأنه مطلوب النبي ههنا
فيستلزم وجوب تصور ذلك لكل أمر وهو باطل قطعاً وأيضا فإنه يتسلسل أماناً سلم أنه
يستلزم الندم على الكف أو الضد عقلا وإن المنهى عنه ما يندم عليه نهض الدليل فان قلتم
الوجوب طلب فعل لا كف فلا يتسلسل قلنا والنهي طلب كف عن فعل لا عن كف وأيضا

فانه يستلزم وجوب تصور كفا الكف لكل أمر وهو باطل وأيضا لو كان كذلك لصح العكس لأن الطريق واحد ولا يصح لانه يلزم أن يكون الزنا واجبا من حيث هو ترك اللواط وبالعكس فيثاب على كل واحد بقصده وبطلان ذلك معلوم من دين الامة قالوا لا يتم المأمور به عقلا لا بترك ضده وهو الكف عن ضده وما لا يتم الواجب الابه فهو واجب فالكف عن الضد واجب وهو معنى النهي أوجب بمنع الثانية وقد تقدم الطاردون اما مثل الى آخره وترك الحركة عين السكون فاذا نهى عن الحركة فقد أمر بالسكون وقد تقدم قالوا اذا كان النهى طلب ترك الفعل كان الترك فعلا فيتعين أن يكون أحد أضداده اذ لا ترك سواء وأوجب بأن مطلوب النهى الكف عن الفعل وهو فعل محقق فمتعين أحد أضداده فان قتم فيكون أمر بالکف لأنه طلب فعل رجع النزاع لفظيا ولزم أن يكون النهى نوعا من الامر ولا يراعى حيث نشأ في المعنى الطاردون في التضمن لا يتم المطالب بالنهى عقلا لا بالحد أضداده كما مر وأوجب بما تقدم وبالالزام القطيع وبالزمام أن لا مباح والفار من الطرد اما لان مطالب النهى عن الفعل عندهم نفيه واما للالزام القطيع واما لان أمر الايجاب يستلزم النهى على الترك وهو عندهم الضد وهو فعل محقق فاستلزم النهى بخلاف النهى فانه طلب كف عن فعل يذم فاعله والأمر طلب فعل يذم تاركه غير كف واما لما يلزم من ابطال المباح والمخصص أمر الوجوب دون التنبه للأمرين

﴿مسئلة﴾ اذا قصر الاجزاء بالامتنال فالاثنيان بالمأمور به على وجه يدل على الاجزاء اتفاقا وان قصر باسقاط القضاء فلاكثر على انه يدل عليه وقال عبد الجبار لا يدل عليه فان أراد انه لا يمنع أن يراد أمر بعده بمثله فسلم ويرجع النزاع في تسميته قضاء وان أراد انه لا يدل على سقوطه فساقت لأنه لو لم يدل عليه لم يعلم امتثال ابدأ وقد علم باتفاق وأيضا فان القضاء استدراك لما فات من مصلحة الأداء والفرض انه لم يفت شيء فالوجوب القضاء لكن تحصيله للحاصل قالوا لو كان مسقطا للقضاء لكان المصلي يظن الطهارة تماميا وساقط عنه القضاء اذا تبين الحلت وأوجب اما بأن القضاء ساقط واما بأن المأمور به صلاة بعلم الطهارة أو بظن اذا تبين خلافه وجب مثله بأمر آخر قالوا لو كان مسقطا للقضاء لكان تمام الحج الفاسد مسقطا للقضاء وأوجب بأنه وجب قضاء ما أفسد وتمامه فعل آخر بأمر آخر قالوا لو كان الاجزاء اسقاط القضاء لما صح أن يقال لم يسقط القضاء لأن الفعل غير مجزئ لاتحاد العللة والمفعول وأوجب بأن الاجزاء هي بالامتنال والاميص

﴿مسئلة﴾ اذا وردت صيغة الامر بعد الخطر فأكثر القائلين بأنها الوجوب أم لا لاجابة

وقالت المعتزلة لا أثر لتقدمه وتوقف الامام ومتابعوه لئلاها غلبت في الاباحة مثل واذا حلت
 فاذا قضيت كنت نهيتمكم عن ادخال لحوم الاضاحى فادخروا قالوا لو كان مانعا من الوجوب
 لامتنع التصريح ولا يمتنع اتفاقا وأجيب بأن التصريح قد يكون بخلاف الظاهر
 ﴿مسئلة﴾ الأمر بفعل في وقت معين لا يقتضيه بعده لا أداء ولا قضاء فان ثبت قضاء فأمر جديد
 وقالت الخنابلة وبعض الفقهاء يجب القضاء بالامر الأول لنالوا قضاءه لا شعربه وصم يوم الخميس
 لا شعارله بصيام يوم الجمعة وأيضا لو اقضاه لما انفك عنه وقد انفك كالجمعة والأضحية وغيرهما
 وأيضا لو اقضاه لكان أداء وأيضا لو اقضاه مع اقضاء الاول لكانا سواء فلا يكون إيماء ويكون
 التخصيص بالوقت ضائعا وأيضا قال صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا
 ذكرها ولو كان الاول مقتضيا لاستغنى عنه قالوا اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم
 والفعل مستطاع في الزمن الثاني وأجيب بأن المعنى فأتوا منه ما استطعتم في زمانه قالوا
 الزمان طرف من ضرورة المأمور به فاختلف لا يؤثر في سقوطه رد بأن الكلام في فعل
 مقيد لو قدم لم يعتد به قالوا الوقت كأجل الدين رد بل منع اذ لو قدم لم يعتد به قالوا لو كان
 بأمر جديد لكان أداء قلنا انما سمى قضاء عليه من استبرأك مصلحة ما تقدم وجوبه ومن
 قال ان الامر على الفور فهو كالقيد بوقت

﴿مسئلة﴾ الأمر بالامر بالشيء ليس أمرا بالشيء خلافا لبعضهم لنالوا كان لكان قول
 القائل مر عبدك بأن يعجز في ملك تعديا ولو كان قول السيد لئلاهم رسالنا بكذا يناقض قوله
 لئلاهم لا تفعل والقطع بأنه لا يناقض وأيضا لو كان لكان مروه بالصلاة أمر بايجاب للصبيان
 قالوا وقال الملك لوزيره قل لغان افعل كذا فهم منه أمره رد بأن هذا تبليغ بخلاف مروه بكذا
 قالوا فهم ذلك من أمر الله رسوله بأمر ما قلنا العلم انه مبلغ

﴿مسئلة﴾ اذا أمر بفعل مطلق فالمطلوب الفعل المتصور وجوده باعتبار مطابقة الماهية
 الكلية المشتركة لان الماهية هي المطلوب لئلا الماهية المشتركة لا يتصور وجودها في الاعيان
 لما يلزم من وجودها في جزئياتها فيكون كليا جزئيا وهو محال قالوا المطلوب مطلق
 والجزئى مقيد فالشترك هو المطلوب قلنا اذا بطل طلب المشترك فعين ما ذكرناه

﴿مسئلة﴾ الامران المتعاقبان مقاتلين ولا مانع عادة من التكرار من تعريف أو غيره
 والثاني غير معطوف مثل صل ركعتين صل ركعتين معمول بهما معا وقال أبو الحسين بالوقف
 لنا فائدة التأسيس أظهر فكان أولى من التأكد قالوا يلزم منه مخالفة براءة التمسك بالنفي

الأصلي فيتعارض الترجيحان قلناه مارض بما يلزم من الوقف من مخالفة مقتضى الامر على كل فيبقى الترجيح بالتأسيس سالما فان كان معطوفا فالعمل بهما أرجح فان كان مانعا عادى من التكرار مع عطف نحو اسقنى ماء واسقنى ماء فحل نظري قوة المنع المقابل للعطف فان تأكد أو تعدد قدم وإن ضعف عن العطف فالعكس والا فالوقف

﴿ النہی ﴾

اقتضاء كف عن فعل على جهة الاستعلاء وما قيل في حد الامر من مزييف وغيره فقد قيل مقابله في حد النہی والكلام في صيغته واثباتها والخلاف فيما في النفوذ والوقوف وفي تناوُلها الحظر لا الكراهة وبالعكس أو مشتركة أو موقوفة كالكلام في صيغة الأمر ويستعيب حكمهما على جميع الازمان وحكمها الفور لفة في كون تقدم الوجوب عليها قرينة للحظر نقل الأستاذ الاجماع وتوقف الامام وله مسائل مختصة بأخذ لا يؤخذ من مقابله من مسائل الأمر =

﴿ مسألة ﴾ النہی عن الشيء لعينه يدل على فساد النہی عنه شرعا لفة وقيل لفة ونالما في الاجزاء لا في السببية وقيل يدل على الصحة أما كونه لا يدل لفة فلا ن فساد سلب أحكامه وليس في لفظ النہی عن الشيء ما يشعر بذلك وأما كونه يدل شرعا فلا ن لم تزل العلماء يستدلون على الفساد بالنہی في أبواب الربا والأنسكة وغيرها وأيضا لو لم يفسد لزمن نفيه حكمة للنہی ومن ثبوته حكمة للحكم بالصحة واللازم باطل لانهما ما أن يتساوا بأولا ومرجوحية النہی والتساوي يمنع الطلب لخلوه عن الحكمة ورجحان النہی يمنع الصحة لخلوها عن الحكمة لكونها مرجوحة فان قيل هذا الترجيح يناسب نقي الصحة فيحتاج الى شاهد بالاعتبار قلنا انما قضينا لعدم المناسب بما يثبتنا لا بما يناسب فيحتاج الى أصل القائل بأنه لفة قال عليه الصلاة والسلام من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد ومن أدخل في ديننا ما ليس منه فهو رد والنہی عنه ليس بدین فكان رد أي غير صحيح وأجيب بأنه لا يلزم أن يكون ذلك لفة ولو سلم فيعمل رد على غير مثاب جماعين الادلة قالوا لزل العلماء الى آخره وأجيب بما تقدم قالوا الامر يقتضى الصحة والنہی تقيضه فيقتضى تقيضا وأجيب بأن الامر لا يقتضي لفة وأيضا لو سلم فلا يلزم اختلاف حكمهما بالجواز اشتراك المتقابلات في لازم واحد ولو سلم فبما يلزم أن لا يكون النہی مقتضى الصحة لأنه يقتضى الفساد القائل لا يدل قالوا ولد من

جهة المعنى لتناقض مع التصريح بالصحة ولو قيل نهيتك عن الربابة لعينها ولو فعلت هلكت لصح وأجيب بالمنع الماسق القائل يدل على الصحة لو لم يدل عليها كان النهي عنه غير الشرعي والشرعي هو الصحيح المعبر كنهيه عن صوم يوم النحر وعن الصلاة في الاوقات المكروهة ورد بعد تسليم الشرعي ان الشرعي ليس معناه المعبر لقوله عليه الصلاة والسلام دعي الصلاة أيام أقرائك وللزوم دخول الوضوء وغيره في معنى الصلاة ولا قائل به قالوا لو كان ممنوعا لم يمنع أجيب بأنه انما امتنع للنهي فلم يمنع الممتنع وبالنقض بمثل ولا تنكحوا ودعي الصلاة وقولهم يحمله على المفهوم القوي بوقوعهم في مخالفة ان الممتنع لا يمنع ثم هو متعدد في الحائض

﴿مسئلة﴾ النهي عن الشيء لو صفه يدل على الفساد وخالف الأكترون والخلاف فيه كما تقدم وقال الشافعي يضاد وجوب أصله وقال أبو حنيفة يدل على فساد الوصف لا النهي عنه لنا ما تقدم من المعنى لأنه منهي عنه واستدلال العلماء على تحريم صوم يوم العيد ونحوه بالنهي قالوا لو كان كذلك لزم التناقض بتصريح الصحة كما تقدم وللإلزام باطل لأن إطلاق الحائض معتبر ووطء الأب معتبر في ملك الابن وذبح ملك الغير معتبر وغير ذلك وأجيب بأن النهي عن الشيء لعينه صريح فلا يقبل والنهي عنه لو صفه ظاهر فيه وما جاء على خلافه فباختار الجهتين يصرف النهي عنه بدليل دل عليه وماتل عن الشافعي فان حل على انه يضاده ظاهرا خسر والاورد نهى الكراهة لأن الأحكام كلها متضادة

﴿مسئلة﴾ المحققون على ان النهي يقتضي الدوام وخالف شدوذ لنا اننا نقطع بأنه لو قال السيد لعبد لا تفعل كذا مجرد افعله في وقت ما عدا عاصيا وأيضا لم تزل الفقهاء يستدلون بذلك مع اختلاف الأوقات قالوا لو دل عليه لم ينفلك وقد نهيت الحائض عن الصوم والصلاة ولادوام قلنا يدل عليه ظاهرا لانها

﴿ العام والخاص ﴾

قال أبو الحسين العام اللفظ المستغرق لما يصلح له وليس بخاص لأن نحو عشرة ومائة ونحو ضرب زيد عمر يدخل فيه وليس بعام وقال الغزالي اللفظ الواحد الدال من جهة واحدة على شيئين فصاعدا وليس بجامع لأن لفظ المعلوم والمستحيل عام ومدلوله ليس بشيء ولأن الموصولات بصلاها من العام وليس بلفظ واحد ولا مانع لأن كل مني يدخل فيه وليس بعام ولأن كل جمع لجهود أو نكرة يدخل فيه وليس بعام الا أنه قد يستأنزهم هذين والأولى ما دل على

مسميات باعتبار أمر اشتركت فيه مطلقاً ضربة فتولنا باعتبار أمر اشتركت فيه ليخرج نحو
عشرة وقوله مطلقاً ليخرج نحو المسلمين لمعهودين وقوله مطلقاً (١) ليخرج نحو أسام الجنس
النكرة كرجل وامرأة والخاص بخلافه

﴿مسئلة﴾ الاتفاق على أن العموم من عوارض الألفاظ حقيقة والصحيح أنه في المعاني
كذلك وقيل مجاز لا حقيقة وقيل مخصوص بالألفاظ لنان معنى العموم حقيقة فتقول أمر
لمتعدد فكأصح إطلاقه على الشمول باعتبار وضع اللفظ يصح باعتبار المعنى لتعقّب معنى
العموم وضعاً وبيان وجود أمر معنوي شامل لمتعدد عموم المطر والخشب والقط وغيره
ولذلك قالوا عم المطر وكذلك ما يتصوره الإنسان من الحقائق الكلية فإنها شاملة لمعاني
الجزئيات لدخولها تحتها ومن ثم قال المنطقيون العام ما لا يمنع تصوره من الشدة والخاص
بخلافه فإن قيل المراد أمر واحد شامل لمتعدد مطلقاً وعموم المطر ونحوه ليس كذلك قلنا
ليس العموم لغة هذا القيد ولو لم يكن ذلك ثابت في عموم الصوت والأمر والنهي ونحوه وكذلك
المعاني الكلية المتصورة لأن لها عموملاً للأحاد الوجودية لمطابقتها

﴿مسئلة﴾ الشافعي والمحققون للعموم ضيقة موضوعاً حقيقة وقال قوم لا صيغة له
وقال أرباب الخصوص وضعت له صيغة مجازاً وهي حقيقة في الخصوص وقال الأشعري
تارة بأنها مشتركة وتارة بالوقف وقال القاضي بالوقف إما على معنى مانعاً له أم لا وإما
على معنى أنه وضع له الأنا لا نعلم أمشرك هو أم ظاهر وقال قوم بالوقف في الأخبار لا في
الأمر والنهي وهي عند المحققين منهم أسماء الشروط والاستفهام والموصولات والجوع
المعرفة وما في معناها تريف جنس والمضافة واسم الجنس المعروف تريف جنس والمضاف
مما يصلح للبعض والجميع والنكرة في النفي لنا القطع بأن السيد إذا قال لعبده لا تضرب
أحد من الناس فضرب واحداً عد مخالفاً وأيضاً فانا قطع بأنهم كانوا يستدلون بها في العموم
مثل والسارق والسارقة والزانية والزاني وحرم الربا بوصيكم الله في أولادكم فان قيل اتفاهم
ذلك بالقرائن فالجواب اننا قطع بأنه لو قال كل من قال لك ألف قتل له ب فترك واحداً عد
مخالفاً واستدل بوقائع متعددة كاحتجاج عمر في قتال أبي بكر مائتي الزكاة بقوله صلى الله عليه
وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله واحتجاج فاطمة على أبي بكر بقوله
بوصيكم الله في أولادكم وأجيب بالخصيص نفع معاشر الأنبياء لا نورث وقول عفان لما سمع

(١) هكذا في الأصل وصوابه ضربة

قول الشاعر * وكل نعيم لاحالة زائل * كذبت فان نعيم أهل الجنة لا يزول وقول أبي بكر
الأعمى من قرش وقرر الجميع بأنه لم ينكره أحد واعترض بأن الإجماع السكوتي وان نهض
في الفروع فلا نهض في الأصول ولو سلم فاعلم أنهم الجميع بالقرائن وأجيب عن الأول بأنه
تكرر وشاع ولم يوجد مخالف وذلك يقتضى القطع عادة ولو سلم فالمطلوب دلالة للفظ فيكفى
الظن وعن الثاني بأنه يؤدي الى أن لا يثبت للفظ مدلول ظاهر لتجوز فهمه بالقرائن وأيضا فان
الاتفاق على أنه لو قال من دخل داري من عبيدي فهو حر ومن نسائي فهي طالق شمل
الجميع وأيضا فان قول ابراهيم عليه السلام لللائكة أن فيها لوطا وجوابهم لنجسينه يدل على فهمه
العموم من أهل القرية وأيضا فانه يصح باتفاق أكرم الناس الا لعاسق والاستثناء اخراج
الداخل واعترض بأن الاستثناء اخراج الصالح وأجيب بأن إجماع العربية على أنه اخراج
ماله لادخل وأجيب أيضا بمثل عشرة الادرها وضعف بان كل ذلك صالح وأيضا فانه يفهم
من نحو لاله الا الله مني ما سوى الله تعالى واستدل باعتراض ابن الزبيري في انكم وما تعبدون
باللائكة والمسبح حتى زلت إن الذين يبعث لهم ولم ينكر فهم العموم وأجيب بأن
ما ظاهره لا يعقل فهمه خطأ ولذلك روى انه صلى الله عليه وسلم قال له ما أجهلك بقلعة قومك
واستدل بأن العموم أمر ظاهر محتاج الى التعبير عنه فالعادة تقتضى بالوضع له كالأول
والاثنين والخبر والاستخبار الى غيره وأجيب بأنهم قد تركوا مثله بخصوص الروائع والطعوم
وردبانهم ما أحاول بل قالوا راحة العود والمسك فاستغنوا وأجيب بأنهم وضعوا أيضا للعموم
مجازا أو مشتركا فاستغنوا واستدل بأنهم فرقوا بين كل وبعض قطعوا ذلك معنى العموم
وأجيب بأن التفرقة لأن كلا صالح بخلاف بعض الخصوص متيقن بفعله له حقيقة أولى
ردبان اثبات اللغة بالترجيع وعورض بأن العموم أحوط فكان أولى قالوا أولى أكثرها
الخصوص ولذلك يقال لا عام الاخصص بفعله حقيقة للأغلب أولى ردبان لو سلم فلا يدرك
كالفاط والعذرة قالوا لو كانت للعموم لكان الخصوص كذا كعشرين وريد عشرة
وردبان انما يلزم أن لو كان نصا كعشرين قالوا لو كانت للعموم لكان تأكيدها عينا
والاستثناء نقضا وردبان في التأكيده قوة الدلالة فيقرى الظن ويبعد التخصيص والاستثناء
لا يلزم للاتفاق على عشرة للاثانة وسأني الاشتراك أطلقت لهما والاصل الحقيقة ردبان
الأصل نفي الاشتراك لما يؤدي اليه من الاخلال بالتفاهم قالوا احسن الاستفهام كالقراء ورد
بأن الاستفهام حسن في كل حقيقة لها مجاز طلبا للتصديق الفارق بين الطلب وغيره الإجماع

على تكليف الامة عموماً فلم يكن الأمر والنهي للعموم لها كان التكليف عاماً ورد بأن ذلك لازم في غير الأمر والنهي مما ورد لامة فانما مكلفون بمعرفة ولو سلم الفرق فبالقرائن يعرف العموم

مسئلة ١٠ الجمع المنكر ليس من صيغ العموم عند المحققين لنا القطع بأن رجلاً ونحوه للجمع أي جمع كان كرجل الواحد أي واحد كان ويترجم أن لا يكون ظاهر في العموم كان رجلاً ليس ظاهر في زيد وعمر وأيضاً فإنه لو قال له عندي عبيد صح تفسيره بأقل الجمع ولو كان ظاهر في العموم لم يصح قالوا اذا ثبت صح اطلاقه على كل جمع فاذا جئناه على العموم كان جملاً على جميع حقائقه فكان أولى ورد بأنه لدلالة له على خصوص جمع لاحقيقة ولا مجازاً كرجل بالنسبة الى زيد وعمر وفقط أن يكون جملة على العموم لجميع حقائقه قالوا لو لم يكن للعموم لكن تخملاً بالبعض وليس تخملاً بالتفريق رد بأنه يبين يجري في النكرة مفرداً والصحيح منع الأولى وانما هو موضوع للجمع المشترك قالوا يصح الاستثناء منه رد بمنع ذلك الآن يكون صفة لقوله لو كان فيهما آلهة الا الله ولذلك لرفع

مسئلة ١١ يصح اطلاق آنية الجمع على اثنين مجازاً وثالثها حقيقة وقال الامام يصح الواحد والثنائي في نحو رجال ومسلمين وضعائ الغيبة والطالب لا في لفظ جمع ولا في نحو نحن فقلنا ولا في باب قوليكافانه وفاق لنا فان كان له اخوة والمراد اخواناً وأيضاً قال ابن عباس لعفان ليس الاخوان اخوة في لسان قومك فقال عفان لا آفة ضأمرها كان قبلي وتوارثه الناس ولم ينكر عليه الاستدلال وعدل الى التأويل وعن زيد بن ثابت الاخوان اخوة والجمع بينهما ان الاول أراد حقيقة والثاني أراد مجازاً وأيضاً فلا لأنه لا يسبق الى الفهم عند سماعه أقل من ثلاثة وهو دليل الحقيقة قال المبتون فان كان له اخوة للاخوين والاصل الحقيقة ورد بقصة ابن عباس قالوا انكم مسجونون لموسى وهارون ودر المراد وفرعون وبقوله وان طائفتان من المؤمنين اقتتالا ورد بأن الطائفة جماعة وبقوله وكننا لحكمهم شاهدين ورد بأن الضمير للقوم أو لهم وللمحاكم فيكون الحكم بمعنى الأمر والا فلا يصح اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول معاً وبقوله خصمان اختصموا ورد بأن الخصم جماعة قالوا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الاثنان خافوقهما جماعة وأجيب بأن المراد في الفضيلة دليل انه صلى الله عليه وسلم اعترف الشريعة لا اللغة النافون له جملة أنكر ابن عباس كونه لغة جملة ولم ينكر عليه وأجيب بأنه أراد حقيقة بما تقدم قالوا الوصح لصح جاء رجل عاقلان

ورجلان عاقلون وأجيب بالترامه مجازاً وبأنهم براء عن صورة اللفظ قالوا وقال له على دراهم لم يقبل تفسيره بأقل من ثلاثة وأجيب لأنه ظاهر فيه قالوا فرقوا بين رجلين ورجال وفضلا وفضلا واطعما وأجيب لأن الأول نص والثاني ظاهر فيما زاد عليه

﴿مسئلة﴾ إذا خصص العام كان مجازاً في الباقي وقال الحنابلة حقيقة وقال أبو الحسين حقيقة إن خصص بما لا يستقل من شرط أو صفة أو استثناء وقال أبو بكر الرازي حقيقة إن كان الباقي غير مخصص وقال القاضي حقيقة إن خصص بشرط أو استثناء وقال عبد الجبار حقيقة إن خصص بشرط أو صفة وقيل حقيقة إن خصص بدليل لفظي وقال الامام حقيقة في تناوله مجازاً في الاقتصار عليه لئلا لو كان حقيقة لكان اللفظ مشروطاً لأنه إذا ثبت أنه لا استغراق حقيقة وهو مخالف للبعض في المقول لزم من جعله البعض حقيقة الاشتراك والثانية الفرض وأيضا لو كان حقيقة لكان كل مجاز حقيقة لأنه كان ظاهراً في العموم بمجردده والخصوص بقرينة كسائر المجاز الحنابلة كان اللفظ متناولاً له حقيقة باتفاق والتناول على ما كان وأجيب بأنه كان متناولاً له مع غيره قالوا سبق إلى الفهم وهو دليل الحقيقة قلنا بقرينة وهو دليل المجاز أبو بكر الرازي العام حقيقة في متعدد غير مخصص فإذا بقي غير مخصص فهو حقيقة أجيب بأنه حقيقة في الجميع لا في البعض أبو الحسين لو كان ما لا يستقل بوجوب تجوزاً في نحو الرجال والمسلمون وأكرم بني نعيم إن دخلا واداركا لكان نحو مسلمون للجماعة مجازاً ولو كان نحو المسلم لمعهود أو للجنس مجازاً ونحو ألف سنة لا خسين عاماً مجازاً وأجيب بأن الواو والنون في مسلمون من صيغة الكلمة كألف ضارب وراومضرب واللام والألف في المسلمان جعلت حرفاً في معنى في غيرها فالجموع الدال وان جعلت اسماً كالذي فكذلك كالوصلات وأما الاستثناء فسيأتي والقاضي كذلك إلا أن الصفة عنده كأنها مستقلة وعبد الجبار كذلك إلا أن الاستثناء عنده ليس من التخصيص المخصص باللفظية لو كانت القرائن اللفظية توجب تجوزاً إلى آخره وهو أضعف مما تقدم الامام العام لتكرير الآحاد المتعددة فإذا خرج بعضها لم يخرج الباقي عن حقيقته في تناوله اتفاقاً لأن معنى الرجال فلان وفلان وفلان وإنما اختصر وأجيب بالمنع وإنما يدكر لبيان حكمه ووضعه منفرداً للجميع فإذا خرج واحد لم يبق وضعه لئلا يقطع باختلاف المتعدد فان لكل مدلولاً

﴿مسئلة﴾ العام بعد التخصيص يمين حجة فيما بقي عند المحققين وبمجهل ليس بحجة اتفاقاً

وقال البلخي حجة أن خص بدليل متصل وقال أبو عبد الله البصري حجة أن كان لفظ العموم منبأ عنه قبل التخصيص كافتوا المشركين والأفليس بحجة كالسارق والسارقة فإنه لا يبي عن الحرز والنصاب وقال عبد الجبار حجة أن كان قبل التخصيص لا يفتقر إلى بيان دار كالمشركين والأفليس بحجة كما فعموا الصلاة فإنه يقتضي بيان الشرعية قبل تخصيصه بالخائض وقيل حجة في أقل الجمع وقال ابن أبان وأبو ثور ليس بحجة لنا ما سبق من استدلال الصحابة بالعموم مع كونه مختصاً وأيضاً فإنه قطع بأنه إذا قال أكرم بني تميم وفلاناً لتكريمه أنه إذا ترك عدداً من أعضائها أيضاً كان متناولاً له والأصل بقاءه واستدل لولم يكن حجة بعده لكأن دلالة عليه موقوفة على دلالة على الآخر والثانية باطلة لأنه ان عكس قدور والافتقار وأجيب باختيار العكس والدور بما يلزم بتوقف التقدم وما يتوقف المعية فلا قالوا هو بعد التخصيص مجمل لأنه متردد في كل جمع مابقي ومما بقي لاتهم أجهات مجاز قلنا لا تردد بل هو لما بقي لما تقدم القائل بأقل الجمع أقل الجمع منصف ومما بقي مشكوك قلنا لا شك مع ما تقدم

﴿مسئلة﴾ جواب السائل غير المستقل دونه تابع للسؤال في عموم اتفاقا مثل فلاذا وفي خصوصه على المختار كقوله مثلنا تجز يك فان كان مستقلاً مساوياً فكذلك فالعام مثل أتوضأ بماء البحر قال هو الطهور وماؤه وخاص مثل قوله للأعرابي اعتق رقبة فان كان أخص أتبع الأخص وإن كان أعم في حكم آخر فالإتفاق على عموم فيه مثل هو الطهور وماؤه الحل ميتته كالمتبداً به وإن كان أعم منه مثل قوله للمسئل عن يتر بضاعة خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه إلا ما غرطعه أو لونه أو ريحه فالجمهور أنه عام ونقل عن الشافعي خلافاً وكذلك لو ورد على سبب خاص من غير سؤال كجاءه من شاة مجونة فقال أياها بديع فقد ظهر لنا أن الضحية عمت أكثر العمومات مع ذلك فآية السرقة في سرقة الجن أو رداء صفوان وآية الطهارة في سلة بن صخر وآية العان في هلال بن أمية وغير ذلك ولم ينكر وأيضاً فإنه عام بوضع اللفظ واللفظ ثابت مثله لولم يكن سبب قالوا لو كان عاماً لكان تأخيراً للبيان لأن المقصود بيان القاعدة وهو مجتمع وأجيب بالمنع بل لعله يكون تقدماً أو لعله يكون قبله تقدماً أو لعله بين قبله ولو سلم فليس عن وقت الحاجة قالوا لو كان عاماً لجاز تخصيص السبب بالاجتهاد أجيب بأنه اختص بالمنع لكونه مقطوعاً بدخوله على أنه قد تنقل عن أبي حنيفة أنه أخرجه الأمة المستخرشة من عموم قوله الولد للفراس فله الحق والدمع وروده في ولد زمعة وقد قال

عبد الله بن زمة هو أخى وابن وليدة أبى ولد على فراشه قالوا لو كان عاملاً اتفق على نقل السبب لعدم فائدته قلنا فائدته منع تخصيصه وهو معرفة أسباب التزليل والأخبار قالوا قطع بأنه إذا قيل له تعد عندى فقال والله لا تعديت أنه لا يعم قلنا خرج ذلك بالعرف قالوا وعم لم يكن مطابقاً قلنا طابق وزاد وهو أحسن قالوا لعم لكن حكماً لأحد المجازات بالحكم لغوات الطهور بالموصية لأن مجازه ما بقى وكل من ابتاعه قلنا بل حكم بظاهره والنص خارجى ولو سلم حكم بالدليل

مسئلة ١ المشتركة يصح إطلاقه على معنيين مجازاً لا حقيقة وكذلك مدلولاً لا الحقيقة والمجاز وعن القاضى ومشايخ المعتزلة يصح حقيقة أن يصح الجمع وعن الشافعى مثلهم إلا أنه ظاهر عنده فهما إذا تجرد عن القرأين فيجب حله عليهما فالعام عنده قسمان قسم متفق بالحقيقة وقسم مختلف وقيل لا يصح أن يراد وقال أبو الحسين والغزالي يصح أن يراد لأنه لغة وقيل يجوز فى النفي لافى الاثبات والاكثران وجهه باعتباره عنده مبنى عليه لئانه يسبق الى الفهم أحدهما على البدل وهو دليل الحقيقة فإذا أطلق عليهما كان على خلافهما واستدل فى الصفحة لو كان للجموع حقيقة لكان مريداً لكل واحد من مفرداته ومريداً نفيه وهو محال وأجيب بأن حله مناقشة لظنية لأن المراد نفس المدلولين لا بقاؤه لكل مفرد أو أمما الحقيقة والمجاز قلنا أنه استعمال اللفظ فى غير ما وضع له أولاً فوجب أن يكون مجازاً لأن وضعه لهما فرع وضعه للمجاز مفرداً وإيضاحاً لو كان حقيقة فيه ما لكان مشتركين للمفرد والمجموع وذلك يؤدى الى الاشتراك أبداً أو غالباً واستدل على نفي الصفحة لوصح استعماله لهما لكان مريداً ما وضعت له ومريداً للعدول عنه وهو محال وأجيب بأنه مريد ما وضعت له فقط مجازاً وهو المجموع واستدل الشافعى بقوله ألم تر أن الله يسجد له ومجود الناس غير مجود غيرهم بقوله إن الله وملائكته يصلون على النبي وهى من الله رجة ومن الملائكة استغفار وأجيب بأن معنى المجود الخنوع وهى الصلاة الاعتناء بآظهار الشرف أو بتقدير خبز أو فاعل حذف لدلالة ما يقاربه أو بأنه مجاز بما تقدم قالوا قال سيبويه الوليل له خبر ودعاء وأجيب بأنه محمول على أنه ظاهر فى الخبر واستعمل للدعاء مجازاً والافتح بل محقق للصدق والكذب والدعاء غير محقق فتباقتان ولو سلم فمعناه مشترك على البدل ولو سلم فأين التعميم ولنا فى السلب أنه نفي التثبت والتثبت أحدهما فكذلك السلب ولنا فى الجمع أنه فى المعنى تعبد المفرد والمفرد لأحدهما فكذلك الجمع

﴿ مسألة ﴾ نفى المساواة كقولك لا يستوى يقتضى التعميم كغيرها وقال أبو حنيفة لا يقتضيه لئلا نفي دخل على نكرة فوجب التعميم كغيرها قالوا المساواة بأى وجه كان أعم من المساواة بوجه خاص والاعم لا يشعر بالأخص أجيب بأن ذلك فى الاثبات لا فى النفي والا لم يعم نفي أبدا قالوا لو كانت للاعم لم يصدق النفي أبدا اخذ من شيئين الاو بينهما مساواة ولو فى نفي سواهما عنهما قلنا إيماننا فى مساواة يصلح انتقاؤها قالوا صدق ان المساواة فى الاثبات للعموم بما تقدم والالم يستقيم إخبار بمساواة لعدم الاختصاص فوجب أن يكون المنفى جزئيا لان نقيض الكلّى الموجب جزئى سالب قلنا صدق ان المساواة فى الاثبات للخصوص والالم يصدق اثباتها أبدا اذ ما بين شيئين الاو بينهما نفي مساواة ولو فى تعيينهما ونقيض الجزئى الموجب كلّى سالب والعقيدان العموم من النفي فزعم الثانى دون الأول

﴿ مسألة ﴾ المقضى وهو ما حقل أحد تقديرات لاستقامة الكلام لا ٤٠ وم له فى الجميع أما اذا عين أحدها بدليل كان كظهوره فى العموم والخصوص فانه لا فرق بين أن يتعين المقدور وبين أن يظهر وقمى ببقوله رفع عن أمتى الخطأ والنسيان فان المقدرات المحتملة لاستقامة الكلام متعددة فى كل حكم دينوى وآخرى لأن جملة على ظاهره غير مستقيم لتحق ذلك من الأمة لئلا ألوا أضمر الجميع لأضمر مع الاستثناء ولا يضر لأنه على خلاف الأصل قالوا أقرب مجاز الى رفعها عموم جميع الأحكام لأنه يجعلها كالعدم بخلاف البعض أجيب بأن المستلزم للعموم رفعها وهو غير حاصل ولو سلم ان المستلزم رفع المنسوب اليها فباب غير الاضمار فى المجاز أكثر وكان أقرب فيتعارضان فيسلم الدليل قالوا العرف فى قولهم ليس للبلد سلطان ولا وزير فى الصفات فكذلك هنا أجيب بأنه قياس فى العرف ولو سلم فلا يعم فى الصفات ولا لزوم نفي علمه وادته وغيرها قالوا ليس بعض أولى من بعض فيتعين الجميع لبطان التحكم فى التعيين والاجال فى الميهم وأجيب بأن المصدر حكم مالا حكم معين والتعين الى الشارح واذا كان الاجال على خلاف الاصل لزوم من التعميم زيادة الاضمار وتكثير مخالفة الدليل وهما على خلاف الاصل

﴿ مسألة ﴾ الفعل المتعدى فى سياق النفي والشرط مثل لا أكلت وان أكلت مقتصر على عام فى مفعولاته عند المحققين فيقبل تخصيصه وقال أبو حنيفة لا يقبل تخصيصه لانه فرع العموم ولا عموم لئلا نفي حقيقة الأكل بالنسبة الى كل ما كول اتفاقا وهو معنى العموم وكذلك ان أكلت تعليق على حقيقة الأكل فوجب قبوله التخصيص كالعموم قالوا

التخصيص فرع العموم ولا عموم وأجيب بأن المعنى لأ كلف شيئاً فهو بالقبول أولى وأولا يكون متى أ كل وهو معنى العموم قالوا لو كان عاماً في كل مكان عاماً بالنسبة إلى الزمان والمكان وأجيب بالتزامه والفرق بأن أ كلف دال على المأ كلف بحلاف الزمان والمكان ضعيف قالوا إن أ كلف لا كل مطلق فلا يصح تفسيره لتخصيص لأنه غيره قلنا علم أن المراد المقيد المطابق المطلق لاسمالة وجود الكلى في غير الذهن واللام يحض بالمقيد وهو خلاف الاجماع

﴿ مسألة ﴾ الفعل المتيقن لا يكون عاماً في أقسامه وجهاته مثل أنه صلى الله عليه وسلم صلى داخل الكعبة فلا يعم الغرض والنفل ولا تعيين الابدليل وكذلك على بعد غيبوبة الشفق فلا يعم الشفقين الحجرة والبياض الاعلى رأى من يرى المشترك عاماً وكذلك كان يجمع بين صلاتين في السفر لا يعم وقت الأولى والثانية معاً ولا يدل أيضاً على تكرار الفعل منه وإنما يستفاد من مثل قول الراوى كان يجمع بين الصلاتين في السفر كقولهم كان حاتم يكرم الضيف ولا يدل أيضاً على دخول أمته لا يدل خارجى على المساواة من قول مثل صلوا كما رأيتموني أصلى وخذوا عني مناسككم أو قرينة كوقوعه بعد اجال أو إطلاق أو عموم كما تقدم أو بقوله لقد كان لكم أو بالقياس قالوا قد علم نحو سها فسجد وفعله أنا ورسول الله واغتسلنا وأما أنا فأفيض الماء وغيره قلنا نعم بما ذكرناه لا بصيغة الفعل

﴿ مسألة ﴾ نحو قول الصوابى نهى عن بيع الثمر وقضى بالشفعة الجارية الغرر والجار خلافاً لأكثرين لنا عدل عارف باللغة والمعنى فالظاهر أنه لا ينقل العموم إلا بعد ظهوره أو قطعه وظن صدق الراوى بوجوب الاتباع قالوا يحتمل أنه نهى عن غرر خاص وقضى لجار خاص أو سمع صيغة ليست عامة فتوهم العموم والاحتجاج بالحكى لا بالحكاية قلنا بخلاف الظاهر لعلمه وعدالته

﴿ مسألة ﴾ إذا علق صلى الله عليه وسلم حكمه على علة فالظاهر عمومها عندنا ثم عا بالقياس لا بالصيغة وقال القاضى أبو بكر لا يعم وقيل يعم بالصيغة كقوله في قتلى أحد زملوهم بكلوهم ودمائهم فاتهم يحشر ون وأوداجهم تشذب دما وكالو قال حرم المسكر لكونه حراماً فإنه يعم تحريم كل حرام لئلا نهى عن التعبد بالقياس وما ذكر ظاهر في استقلال العلة فوجب العمل ولو كان للصيغة كيان قول القائل أعتقت غاماً السوداء يقتضى عتق سودان عبيده ولا قائل به القاضى يحتمل أن العلة علو درجته وتحقق شهادتهم مع الجهاد لا بمجرد ده والاسكار مع

كونه حلوا قلنا مجرد احقال فلا يترك ظاهر التعليل به الآخر ون حرمت المسكر مثل حرمت
الخنزير لسكره وأجيب بمنع الممانلة

﴿مسئلة﴾ الخلاف في أن المفهوم له عموم على القول لا يتحقق لأن النفي والاثبات ليردا
على شيء واحد لأن مفهوى الموافقة والخالفه لا يختلف القائلون بها في عمومها فابعدا المنطوق
به على الوجهين ومن نفي العموم كالغزالي لم يرد ذلك وإنما أراد أن العموم لم يثبت بصريح
المنطوق به ولا يختلف في ذلك أيضا

﴿مسئلة﴾ قالت الحنفية مثل قوله صلى الله عليه وسلم لا يقتل مسلم بكافر ولا ذوه عهد في
عهده معناه بكافر فيقتضي العموم الإبدليل وهو الصحيح لنا لو لم يقدر شيء لا تمتنع قتله مطلقا
وهذا باطل وإذا قدر وجب الأول بالقرينة فيجب التعميم الإبدليل لأنه الأول وأضمره
قالوا التقدير خلاف الأصل قلنا نعم ويجب المصير إليه بالإدليل قالوا لو كان ذلك لكان
وبعوتين للرجعية والبائن لانه ضمير المطلقات قلنا لو لدليل التخصيص لكان كذلك
قالوا لو كان لكان نحو ضربت زيدايوم الجمعة وعمرامعناه يوم الجمعة وأجيب بالانضمامه ظاهرا
وبالفرق بأن ضربت عمرو في غير الجمعة لا يمتنع

﴿مسئلة﴾ الخطاب الخاص به مثل يأياها الزملاء يأياها المدثر أتق الله لأن أشركت ليس
بعام للأمة فإن عم بدليل آخر من قياس أو غيره وقال أبو حنيفة وأحمد وبعض الشافعية
للأمة الإبدليل لنا القطع بأن ألفاظ خطاب المفرد لا تتناول غيره لغة وأيضا لو كانت تتناول
لغة لكان إخراج من ليس بموافق في السبب تخصيصا وأيضا لو كان نحو إذا طلقتم النساء بلفظ
الجمع يقع ضائعا قالوا إذا قبل لمن له منصب الاقتداء اركب لنا جرة العدو وشن الفارة فهم لغة
انه أمر لا يتابعه معه ولذلك يقال قبح البلد وكسر العدو والمراد مع اتباعه والجواب ان ذلك ليس
بعام بظاهرة ولا ضمن وإنما يستلزم مقصود المشاركة ولا يلزم مثله في خطابه صلى الله عليه وسلم
إذا لم يتوَقَّب المقصود على المشاركة قالوا قال تعالى يأياها النبي إذا طلقتم النساء فدل انه خطاب
للأمة وأجيب بأن هذا خطاب للأمة وذكر النبي أولها بالنداء يجري مجرى التشريف قالوا
قال فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكمها إلى آخرها فأخبرناه بالبعث له ليكون مباحا للأمة
ولو كان خاصا به لم يتعد إليهم وأجيب بأننا قطع بأن الأمة غير داخلية في زوجناكمها وإنما أخبر
انه رفع الحرج عنه المقصود رفع الحرج عن المؤمنين وذلك يحصل بالقياس وبدليل التامس
ولا يتعين العموم قالوا لو كان الخطاب له خاصا به لكان مثل خالصة لك ونافذة لك زيادة من غير

فائدة قلنا فائدة قطع الحلق بطريق القياس اذ لو لم يزد لا يمكن
 ﴿مسئلة﴾ خطابته صلى الله عليه وسلم لواحد من أمته ليس خطابا للباقيين خلافا للحنابلة
 ومتابعينهم لنا ما تقدم قبلها من القطع لزوم التخصيص ومن عدم فائدة حكمي على الواحد
 حكمي على الجماعة قالوا النصوص تدل على التعميم قال وما أرسلناك الا كافة للناس .
 بعثت الى الناس كافة . بعثت الى الاسود والاحمر وأجيب بأن المعنى أن يعرف كلا ما يخصه من
 صحيح ومرئى ومقيم ومسافر وحر وعبد وظاهر وحائض وغير ذلك فلا يلزم اشتراك الجميع
 قالوا فقله صلى الله عليه وسلم حكمي على الواحد حكمي على الجماعة يأبى ذلك قلنا هذا ينجلي
 على انه حكم على الجماعة بالقياس والمعنى أوحكم على الجماعة بهذا الدليل لأن خطاب الواحد
 يتناول حكم الجماعة قالوا قطع بحكم الصحابة في الحوادث بما حكم به النبي صلى الله عليه وسلم
 على الأحاد لحكمهم في الزنا بحكم ما عرّو رجوعهم في ضرب الجزية على المجوس الى ضربها
 على مجوس هجر وغير ذلك قلنا ان كانوا حكموا بعد معرفتهم بالتساوي في السبب الموجب
 فهو معنى القياس والافه وخلاف الاجماع قالوا لو كان خالصا لكان مشل قوله لأبى ردة في
 التخصيص ببقاء تجزيك ولا تجزي أحد بعدك ولا عرّاي زوجة بما به من القرآن هذا لك
 وليس لأحد بعدك وتخصيصه خزيمة بقبول شهادته وحده وتخصيصه عبد الرحمن بلبس الحرير
 زيادة من غير فائدة قلنا فائدة قطع الحلق كما تقدم

﴿مسئلة﴾ لا يدخل نحو النساء في نحو الرجال ولا العكس اتفاقا ويدخل الجميع في نحو
 الناس اتفاقا واختلف في نحو المسلمين من جمع المذكر السالم ونحو فعلوا بما يطلب فيه المذكر
 فالأكثر لا يدخل النساء ظاهرا وقالت الحنابلة وشذوذ يدخل لنا قوله ان المسلمين
 والمسلمات ولو كان داخلا لما حسن فان قيل فائدة كونه نصابا للتأكيد قلنا فائدة
 التأسيس أولى وأيضا روى ان أم سلمة قالت يا رسول الله ان النساء قلن ما نرى الله ذكر الا
 الرجال فأنزله الله ان المسلمين والمسلمات فتفت ذكرهن مطلقا ولو كن داخلات لم يصدق
 نفيهن ولم يصح تقريره وأيضا فاته تضعيف المفرد والمفرد مذكر وأيضا لو كان ظاهرا للرجال
 والنساء لكان مجازا في الرجال ولا قائل به قالوا المألوف من العرب تغليب الذكورة عند
 لاجتماع بالتفاق ولو كانت ألف امرأ مع رجل قيل دخلا قال تعالى اهبطوا آدم وحواء
 وابليس وأجيب بصحة ذلك اذا قصد فيه التعبير عن الجميع فيكون مجازا ولا دليل على الظهور
 فان قيل الاصل الحقيقة قلنا يلزم الاشتراك قطعا والاصل عدمه قالوا لو لم يكن داخلات

لما استهجن قول العربي أتم آمنون ونساؤكم أمانات وأجيب بلنعم ولوسلم فإن العرف في التأمين الأيمن من المخاوف في النفوس والنساء والاموال فاستلزم تأمينهن لأنهن داخلات قالوا ولم يدخلن مشاركين للذكورين في الأحكام وأجيب بأنهن وإن شاركن في بعض قد خالفن في بعض كأحكام الجهاد والجمعة وغيرهما فلا تكن داخلات لزم التخصيص وهو خلاف لاصل والعقيد أن الاشتراك بدليل من خارج لا بدخولهن قالوا لو أوصى لرجال ونساء بمائة ثم قال وأوصيت لهم بكذا دخلت النساء بغير قرينة وهو معنى الحقيقة قلنا بل بقرينة الإيضاء الاول

مسئلة من الشرطية نعم المذكر والمؤنث عند الأكثرين لنا انه لو قال من دخل دارى فأكرمه ومن دخل دارى فهو حركيم على ترك النساء وعقن بالدخول والاصل الحقيقة فان قيل التعميم من قرينة دخول داره كالزائر فكان مجازا قلنا لو قال من دخل دارى فاهنه كان كذلك

مسئلة الخطاب بالناس والمؤمنين ونحوهما يعم الحر والعبد عند الأكثرين وقيل للحر خاصة وقال الرازى الحنفى ان كان لا ثبات حق الله عم فيما لنا ان العبد من الناس والمؤمنين حقيقة فوجب دخوله عند التركيب قالوا العبد مال متصرف فيه فكان كالبيمة ورد بأنه مكلف بالاجماع قالوا ثبت صرف منافعه الى سيده فالخطوب بصرفها الى غيره لتناقص رد بأنه مالك في غير وقت تضائق العبادات ولا تناقص قالوا ثبت خروجه عن خطاب الجهاد والحج والعمرة والجمعة وصحة التبرع والاقراءات والاصل عدم التخصيص قلنا خرج بدليل كحرج المريض والحائض والمسافر عن العمومات في الصوم والصلاة والجمعة والجهاد قالوا حق السيد يقتضى تخصيصه لوجهين أحدهما ان حق الله على المساحة لعاهه عن النفع والضرر بخلاف البشر والثانى أنه يمنعه من التوافل وأجيب عن الاول بأنه لو كان كذلك لما قدم بالخطاب الخاص اجماعا وعن الثانى لما رخصة تقدمه في الفرائض

مسئلة ما ورد على لسانه صلى الله عليه وسلم مثل يا أيها الذين آمنوا يا أيها الناس يا عبادى عاتم للرسول معهم عند الأكثرين وقيل لا يدخل وقال الحليمى يدخل الآن يكون مأمورا فى أوله بأمر الأمة مثل قل للمؤمنين لنا ان الرسول من المؤمنين فوجب دخوله عند التركيب وأيضاً لم يدخل لأنكر محله فمهموه لأنه كان اذا لم يفعل سألوهم لم يفعل فيذكر موجب التخصيص قالوا هو الأمر ولا يكون بخطاب واحد أمر مأمورا وقالوا الأمر طلب

الأعلى من الأدنى وهو مجتمع في الواحد وأجيب عنها بأنه مبلغ لا أمر قالوا فلا يكون مبلغا لنفسه قلنا ليس مبلغا لنفسه بل للأمة بخطاب جبريل وهو داخل فيه قالوا هو مخصوص بأحكام كوجوب ركعتي الفجر والضحي والأضحي وتحریم الزكاة وأباحة نكاح بغير ولي ولا مهر ولا شهود والصفي من المغم وغيره فدل على انفراده عن أمته وأجيب بأن انفراده في ذلك لا يوجب انفراده في غيرها فان المريض والمسافر والمرأة محتصون بأحكام ولم يخرجهم ذلك عن العمومات الحليمي لو قال المالك لوزيره قل يا أيها الأمرء افعلوا كذا لم يدخل قلنا كلها مقتر فيها ذلك وانما دخل لأن جبريل مبلغ له

﴿مسئلة﴾ نحو يا أيها الناس ويا أيها الذين آمنوا من أوضاع المشافهة ليس خطابا لمن بعدهم وانما ثبت حكمه لهم بدليل آخر من إجماع أنص أو قياس وقالت الخنابلة ومتابعوهم عاتم في الجميع لنا القطع بأنه لا يقال للعدومين يا أيها الناس ونحوه وأيضا فان خطاب الصبي والمجنون بذلك مستغنى والمعدوم أجدر قالوا ولم يكن مخاطبا له لم يكن مرسل إليه والثانية اتفاق وأجيب بأنه لا يتعين للإعلام الخطاب الشفاهي بل يكون لبعض شفاهها وبعض ينسب الدلائل والآمارات بأن حكمهم حكم من شافهم قالوا لم تزل العلماء يصيبون على من بعد الصحابة يمثل ذلك فدل على التعميم قلنا لأنهم علموا أن حكمه ثابت عليهم بدليل آخر لانه جمع بين الأدلة .

﴿مسئلة﴾ الخطاب داخل في عموم متعلق خطابا به عند الأكثرين أمرا أو نهيا أو خبرا لئنا من الناس والمسلمين ونحوهم فوجب دخوله في المركب كقوله وهو بكل شيء عليم ومثل من أحسن اليك فأكرمه أولاته نه قالوا لو كان لكان داخل في قوله الله خالق كل شيء وليس داخل باجماع قلنا لانه خص بدليل العقل قالوا وقال لبعده من دخل دارى تصدق عليه بدرهم فدخل لم يحسن ذلك قلنا لانه تخصيص بقرينة الاستثناء وأبان العبد لا يتصدق على سيده

﴿مسئلة﴾ مثل قوله خذ من أموالهم صدقة لا يقتضى أخذ الصدقة من كل نوع والاكثر على خلافه لئنا انما إذا أخذ صدقة واحدة صدق أنه أخذ من أموالهم صدقة وإذا صدق لزوم الاستثال وأيضا فان الإجماع على أن كل دينار ودرهم مال ولا يجب أخذ الصدقة منه باجماع قالوا أمر بأخذ صدقة من عموم الأموال فكان معناه خذ من كل مال قلنا ليس معناه من كل مال لان كلا بدل على التفصيل وكذلك فرق بين قولك للرجل عندى درهم وبين لكل

رجل عندي درهم باتفاق

﴿مسئلة﴾ العام المتضمن معنى المدح أو الذم مثل إن الأبرار لي نعيم وإن الفجار لي عليم والذين يكفرون العموم عند أكثرين ونقل عن الشافعي خلافه لنا أنه عام ولا منافاة بينهما فوجب التعميم كغيره قالوا سبق لقصد المبالغة في الخث أو الزجر فلا ينزيم التعميم قلنا لا منافاة بينهما

﴿التخصيص﴾

قصر العام على بعض معنياته وقال أبو الحسين التخصيص إخراج بعض مآثوله الخطاب عنه وأورد عليه أن المخصص غير الاستثناء لم يتناوله الخطاب وأجيب بأن المراد مآثوله الخطاب بتقدير عدم المخصص كقولهم خصص العام وعام خصص وقيل تعريف أن لفظ العموم للمخصوص وأورد الدور وأجيب بأن المراد التخصيص في الاصطلاح ويطلق التخصيص على قصر اللفظ على بعض معنياته وإن لم يكن عاماً بالاصطلاح كما يطلق العام على المتعدد المدلول ككثرة المسلمين لمهودين وضما للجمع وهؤلاء هم المعروف خصص ولفظ العموم ونحوه يسمى مخصصاً ولا يتصور تخصيصه بالاعتبارين إلا في أجزاء يصح افتراقها لا يمكن صرفه إلى البعض كالمؤكد بكل

﴿مسئلة﴾ تخصيص العام جائز عند أكثرين لنا القطع بأنه لا ينزيم من وضع ألفاظ العموم للمخصوص مجازاً محال منه ولا من غيره وأيضاً لو لم يجوز لم يقع قال الله خالق كل شيء وقال وهو على كل شيء قدير . ما ندر من شيء تدمر كل شيء ، وأوتيت من كل شيء . حتى قيل لا هموم إلا خصص الأقوله وهو بكل شيء عليم قالوا التخصيص في الخبر يوجب كذباً فلا يجوز كالتسخ قلنا لو كان كذلك لكان كل مجاز يوجب كذباً وهو باطل باتفاق والنسخ شياً

﴿مسئلة﴾ الأكثر أنه لا بد في منتهى التخصيص من بقاء جمع كبير يقرب من مدلوله وقيل يكفي ثلاثة وقيل اثنان وقيل واحد المختار إن كان التخصيص باستثناء أو بدل جازي واحد مثل أكرم الناس إلا الجبال وأكرم الناس العالم منهم وإن كان بمقتل غيرها جازي اثنين مثل أكرم الناس العلماء وإن كان بغير متصل فإن كان لمحصور قليل كالثلاثة جاز رجوعه إلى اثنين مثل قتل كل زنديق وقد قتل اثنين وهم ثلاثة وإن كان لغير متحصر أو عده

كثير فالذهب الأول لئانه لو قال قتلت كل من في المدينة وأكلت كل رمانه وكان قد قتل واحدا أو اثنين أو ثلاثون نحوها عدلا عبا وكذلك لو قال من دخل دارى وأكل فأكرمه وقال أردت زيدا وعمرا وحالدا القاتل بالاثنين والثلاثة ما قيل في الجمع ورد بأن الجمع ليس بعام كما تقدم القاتل بالواحد أكرم الناس إلا الجهال وأجيب بأنه مبنى على الاستثناء قالوا قال وإن الله الحافظون وأجيب بأن ذلك للتعظيم وهو بمنزلة عن العموم والتخصيص ولو كان باللام لكان للمعهود المتكلم أو المخاطب مثل نحن الحافظون . وأتم الحافظون قالوا قال عمر لمسيء وقد أنفذ إليه القعقاع ألف فارس قد اغتذت إليك أنى رجل ورد بمنع انه من العموم ثم معناه قاوم أنى رجل قالوا لو امتنع لكان أمال عدم استغراقه ولو كونه صار مجازا وذلك يمنع تخصيص كل عام ورد بأنه امتنع بمجاز خاص وهو قبله المنفى بالدليل المتقدم قالوا قال تعالى الذين قال لهم الناس أراد نعم بن مسعود ولم يعلم مستجنا للقريظة قلنا الناس للمعهود فلا عموم قالوا صح أكلت الخبز واللحم وشربت الماء والمراد به القليل وليس بمستجن ورد بأن ذلك البعض المطابق للمعهود الذهنى مثله في المعهود والوجودى فليس من العموم والتخصيص فى شئ

(التخصيص)

متصل ومنفصل المتصل الاستثناء والشرط والصفة والغاية وقد أحمل بدل البعض وهو مخصص باتفاق وهو الاستثناء فى المعنى وإن كان على العكس فى المخرج المتبقي كالشرط والصفة أما الاستثناء فتصل ومنقطع ولا مدخل للنقطع فى التخصيص ولا نعرف خلافا فى صحته لفظة وإنما اختلف فى كونه حقيقة أو مجازا وعلى الحقيقة قيل متواطئ وقيل مشترك ولا بد لصحته من مقارنة المتصل فى مخالفة الحكمين فقد يكون فى نفي الحكم عن المستثنى مثل ما جاء فى زيد الأعمى وقد يكون لأن المستثنى حكم آخر له مخالفة بوجه مثل ما زاد الامتناع ومنازع الامتناع مثله فى لكون أنها تقدر بها ومن ثم لم يقل ما جاء فى زيد الآن العالم حادث ولأن المتصل أولى لم يحمله فقهاء الأمام على المنقطع الا عند تعذرهم ومن ثم قالوا فى له عندي مائة درهم الا نوبا وما أشبه الا قيمة ثوب ولما اتفق فى تقديره بل كان اختلف فى وجوب حذف الخبر ولزومهم الجملة فيما أتى مما يحمله يقوى انه ليس بخبر كقوله تعالى آخر الانشقاق لهم أبر غير ممنون ونحوه القاتل بأنه مجاز يفهم المتصل من غير قرينة وهو دليل المجاز فى غيبه وأيضا لو لم يكن مجازا فيه لم

يشترط مقارنته للحقيقة وهو دليل الجواز واستدل بأن الاستثناء مأخوذ من ثبت عنان
 الفرس والثوب أى نقضه ولا نقض الا فى المتصل وأجيب بأنه مشتق من التنبيه كما نعتى
 الكلام فيه وهو متحقق فيما ولو سلم فلا يلزم من اشتقاقه باعتبار معنى أن لا يكون حقيقة
 فى معنى آخر كالعين التواطئ بوب العلماء ثم قسم فدل على التواطئ قلنا كتابه بواى اسم
 الفاعل وهو مجاز فى المستقبل باتفاق قالوا الاصل عدم الاشتراك والمجاز فوجب أن يكون
 للشتراك قلنا لا ثبت اللغة بلا وازم المساميات الاشتراك خاصة للتصل اخراج وخاصة المنفصل
 مخالفة من غير اخراج وأطلق عليهما الأصل الحقيقة وأجيب بأن الأصل عدم الاشتراك
 ولو سلم فاذا ثبت دليل المجاز بطل ذلك والا فلا ثبت مجاز ولو سلم فلا نهم اشتراك فى مخالفة
 وهو ما أحده فعلى القول بالتواطئ ما دل على مخالفة بالا غير الصفة وأخواتها وعلى انه مشترك
 أو مجاز لا يجمعان فى حد فيقال فى المنقطع ما دل على مخالفة بالا غير الصفة وأخواتها من غير
 اخراج وأما المتصل فقال الغزالي قول ذو صيغ مخصوصة محصورة دال على أن المذكور به
 لم يرد بالقول الأول رقد أو ردد على طرده التخصيص بالشرط والوصف بالذى والغاية ولا يرد
 الأولان وعلى عكسه جاء القوم الا يزيدونوه فانه ليس بذى صيغ وأيضا فان كل مذكور
 بالاستثناء المتصل مراد بالقول الأول على ماسياى وقيل الاستثناء اخراج بعض الجملة من
 الجملة بالا أو ما يقوم مقامها وأورد على طرده قام القوم ولم يقرم زيد فانها قامت مقام الا
 وأجيب بأن الا للاخراج بخلاف هذا وقيل لفظ متصل بجملة لا يستقل بنفسه دال على أن
 مدلوله غير مراد بما اتصل به ليس بشرط ولا صفة ولا غاية وأورد على طرده نعم قام القوم
 الا يزيدونهم القوم بل زيد على عكسه ما جاء الا زيد فانه لو أسقط لم يكن الباقي جملة وان
 مدلول كل استثناء متصل مراد بالأول وأيضا فان الشرط والصفة يدلان على أن مدلولهما
 هو المراد ولا حاجة الى الاحتراز عنهما والأولى اخراج بالا وأخواتها وقد اختلف فى تحقيق
 مدلول المفردات فى الاستثناء المتصل والأكثر على أن المراد بعشرة ونحوها فى عشرة الا
 ثلاثة سبعة والاثلاثة قرينة لذلك كالتخصيص بغيره وقال القاضي عشرة الا ثلاثة بازاء
 سبعة كسبعين وضاع المعنى واحدا أحدهما مركب والاخر مفرد وقيل المراد بعشرة عشرة
 باعتبار الافراد ثم أخرجت ثلاثة بالاسناد بعد الاخراج فلم يسند الا الى سبعة وهو الصحيح لأن
 الأول غير مستقيم للقطع بأن من قال اشتريت الجارية الا نفعها لم يرد استثناء نفعها من نصفها
 ولأنه كان يتسلسل ولأن الضمير عائده على الجارية بكاملها قطعاً ولا جتماع العريضة على أن

الاستثناء أخرج بعض من كل ولا بطل النصوص والعلم بأن سقط الخارج فنعلم أن المسند إليه ما بقى والثاني كذلك العلم بأنه خارج عن قانون اللغة أذ ليس في كلامهم مركب من ثلاثة ولا مركب غير مضاف معرب الأول ولا متناع إعادة الضمير على جزء الاسم في مثل اشتريت الجارية الانصاف ولا جاع العربية إلى آخره قال الأولون لا بد أن يراد بعشرة كلها أو سبعة والأول باطل للعلم بأنه ما أقر الاسبعة فيعين الثاني وأجيب بأن الحكم بالاقرار باعتبار الاسناد لم يسند الابدل الخارج قالوا لو كان المراد عشرة امتنع من الصادق مثل قلبت فيهم ألف سنة الا خمسين عاما لما نزم من اثبات لبث الخمسين ونفيه وأجيب بأن الحكم باللبث كالحكم بالاقرار القاضى اذا بطل أن يكون المراد عشرة وبطل أن يكون سبعة نعين أن يكون الجميع لسبعة وأجيب بأنه عشرة أخرجت ثلاثة وأسند بعد الخارج إلى سبعة وإذا تحقق ذلك في الفاظ العدد النصوص فغيرها مثلها من عام وغيره باتفاق وقد تبين أن الاستثناء على قول القاضى لا يخص وعلى المختار يخص من حيث بيان أن المسند إليه بعضه وغير تخصيص من حيث أن المراد به الجميع فذلك لا يكون مجازا وعلى الأكثر تخصيص لأنه أطلق لفظ الجميع لبعضه في الأفراد والاسناد معا وما يساق من صور الاستثناء لم يبان كونه متصلا أو منقطعاً فهاهنا فوجدوا الالبليس كان من الجن قيل منقطع لأنه أخبرنا من الجن فدل على أنه منقطع ولأنه مخلوق من نار والملائكة من نور ولأنه ذرية ولا ذرية للملائكة وأجيب بأنه حكم بعضيائه والأمور للملائكة وقوله من الجن قال ابن عباس من الملائكة نسل يقال لهم الجن أولأن المعنى كان من مشبهى الجن ولا بعد أن يكون بعضهم من نار وأن يكون لبعضهم ذرية فان قلتم لاناث فيهم بدليل وجعلوا الملائكة قلنا يجوز أن تتوالد مع غيرهم ومنها قوله فانهم عدواً إلى الرب العالمين والضمير للأصنام وأجيب بأنه ضمير ما كانوا يعبدونه وهو الله تعالى والأصنام ومنها ما لم يسم من علم الاتباع الظن وليس اتباع الظن من العلم واعترض بأن العلم يطلق على الظن متواطئاً فيم اتفاقاً أو مجازاً وحقيقة بدليل فان علم قوهن مؤمنات فيسم على قول حقيقة وعلى الآخر مجازاً ورد بعد تسليمه بأن المستقى اتباع وأما قوله لا يسمعون فيها لقوا ولا تأتيا ، إلا قليلا سلاما سلاما ، والآن تكون تجارة ، ولا هم ينقدون إلا رحمة فواضح في المنقطع وأما قولهم في قول النابتة ومبارك بع من أحد إلا الأورى فإنه متصل لأن أحد اللاتعيين ويميزهم بدليل رأيت أحداً الجارين فضعيف وكذا قولهم في ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم * ههنا فاول من قرا ع السكتائب

انه متصل لأن قول السيف عيب العلم بأنه لم يرد ذلك

﴿مسئلة﴾ شرط الاستثناء اتصال لفظاً أو مافى حكمه قطعه بفتنفس أو سعال وشبهه وعن ابن عباس يصرح وان طال الزمان شهراً وقيل يجوز بالتيمن غير تافظ كالخصيص بغيره وحل بعضهم مذهب ابن عباس عليه لعنه وقيل يصرح انفصاله في كتاب الله خاصة لنا انه لو صرح لم يقل صلى الله عليه وسلم فلي كفر عن يمينه معينا لأنه لا خفت عليه بالاستثناء مع كونه أسهل فكان ذكره أولى وكذلك جميع الاقرارات والطلاق والعق و أيضاً فانه يعلم أنه لو قال عندى عشرة ثم قال بعد شهر الا واحد لم يصدق منتظماً كالشرط وكذلك الصفة المتوالمال ونحوها باعتبار اللفظ وأيضاً فانه يؤدى الى أن لا يعلم صدق ولا كذب قالوا صلى الله عليه وسلم والله لأغزون قريشا ثم سكمت وقال بعده ان شاء الله ولولا عجمته لم يقله قلنا يحمل على السكوت العارض بما تقدم جماعين الأدلة قالوا سأله صلى الله عليه وسلم اليهود عن لبث أهل الكهف فقال غداً أجيبكم فتأخر الوحي بضعة عشر يوماً ثم نزل ولا تقولن لشيء قال ان شاء الله قلنا يحمل على معنى أذكر ربى ان شاء الله كما يقال لكنا فعل كنذا تقول أفضل ان شاء الله قالوا قال ابن عباس بضعة وهو عربى بقوله متبع قلنا تأوله على انه يصرح ان تقدمت النسبة جماعين الأدلة قالوا يصرح كالنسخ والتخصيص والكفارة قلنا قياس ولو سلم فالفرق أن النسخ واجب التأخير والتخصيص بيان المراد والكفارة رافعة لائم الخت لانفى الخت

﴿مسئلة﴾ الاستثناء المستغرق باطل باتفاق والأكثرون على جواز المساوى والأكثر وقالت الخنابلة والقاضى فى أحد قوليه بمنهما وقال ابن درستويه والقاضى أيضاً بمنع فى الأكثر خاصة وقيل ان كان المدصر يعا اعتبر الأكثر والايه يعتبر وقيل مجتمع فى العقد الصحيح كائة الا عشرة بخلاف خمسة لنا ان عبادى ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من الغاوين والنارون أكثر بدليل وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين ولا نجد أكثرهم شاكرين والمساوى أولى واعترض بأنه لا يشبه مثل هذا الاصل بالمحل فانه يجوز أن يكون منقطعاً وأجيب بأنه اذا ثبت أن الأول أعم وجب الاتصال والام يشيت متصل أبداً لا محال وأيضاً قوله كلكم جامع الامن اطعمته والاعتراض والجواب كالأول فان قيل جاز لأن العدد غير صريح قلنا مذهب غير مصر وفليعتبر وأيضاً فان قهها الأمصار على انه لو قال عشرة الا تسعة لم ياتمه الادوم واعترض بأنه بناء على هذا المذهب وأجيب بأنه لو لا ظهور ما

اتفقوا عليه عادة المشترط الأقل مقتضى الدليل منع الاستثناء لأنه إنكار بعد إقرار غير أنا
خالصناه في الأقل تقليباً للأكثر فبقى ما عداه على الأصل وأجيب بغير أنه إنكار بعد إقرار
لأنها جلة واحد قبل سابق من أن الاسناد بعد الإخراج بل الأصل قبوله لا مكان صدق المتكلم
ولو سلم فاعصير اليه بالدليل قالوا عشرة الأسمعة ونصف وثلاث درهم مستقيم ريكيل مختلف
عشرة الأدرهما وأجيب بأنه لو سلم استباحه لم يمنع من صحته كعشرة الأداق وادناها
الى عشرين

مسئلة إذا تعقب الاستثناء جلا متعاقبة بالواو فقالت الشافعية يرجع الى الجميع
وقالت الحنفية الى الآخرة وقال القاضي والغزالي وغيرهما بالوقف وقال الشريف المرتضى
بالاشتراك وقال أبو الحسين ان تبين استقلال الأولى عما بعدها جانيء عن الأضراب
فلا أثر لمشمل أن يختلفا نوعاً وأما وليس الثاني ضعيفه أو حكماً غير مشتركين في غرض والا
فراجع الى الجميع واختار ان ظهر الانقطاع فلا أثر وان ظهر الاتصال فجميع وان
أشكل فالوقف لنا أن الاتصال يجعلها كالشيء الواحد والانقطاع يجعلها كالأجانب
والاشكال يشكك القائل بالجميع مطلقا العطف يصير المتعدد كالفرق فلا فرق بين اضرب
الجماعة الذين قتلوا وسرقوا وزنوا إلا من تاب وبين الذين منهم قلة وسارق وزناة والجواب
ان كان بينهما فرق فلا بد من جامع للاشتراك فيكون قياسا ولا فهم واحد وهو باطل قالوا
لو قال والله لا كنت ولا ضربت ولا ضربت ان شاء الله عادا الى الجميع والجواب ان هذا
شرط لاستثناء فان الحق به قياس وهو ممنوع ولو سلم فالفرق ان الشرط مقدر بتعديبه بخلاف
الاستثناء ولو سلم انه استثناء ففرقة الاتصال وهي الميم على الجميع قالوا لو كرر الاستثناء
في كل جلة قبل الإثري عدم مستقبها قلنا عند فرقة الاتصال خاصة ولو سلم فلأقبحه من
الطول مع إمكان الاكدام من الجميع قالوا صالح للجميع وجهه على البعض تحكم كالعام قلنا
كونه صالحا لا يوجب ظهوره فيه كالجمل المنكر قالوا وقال له على خمسة وخمسة الاستعداد
الى الجميع قلنا ليس هذا بجملة ولو سلم فضرورة جله على الاستقامة القائلون بأنه لا أثر
آية القذف لم يرجع الى الجلب باتفاق قلنا الدليل دل عليه وهو حق الأدب ولذلك عاد الى غيره
قالوا وقال له عند عشرة الأربعة الاثنان زمته ثمانية قلنا ليس بمجملتين وأيضاً فانه
لا يستقيم رجوعه الا الى أحدهما فكان الآخر أولى الآن يتعذر فيرجع الى الأول مثل عندى
عشرة الاثنان الاثنان قالوا الجملة الثانية حائلة فكان كالسكوت قلنا هذا لو لم يكن الجميع بمثابة

الجملة قالوا حكم الأولى بكاملها متيقن والرفع مشكوك فلا يارضيه قلنا إذا جاز أن يكون للجميع فلا يتعين وأيضا فان الجملة الآخرة كذلك لجواز رجوع الاستثناء الى الأول بالدليل قالوا الاستثناء يجب رجوعه الى ما قبله لعدم استقلاله وما وجب الضرورة فتعبدقدها وما يليه أولى لأنه المتحقق ولأنه الأقرب كما في الضمائر قلنا يجوز أن يكون وضعه للجميع فلا تقيد كالشرط والصفة عند الأكثر ولهذا لو قام دليل على الجميع اعتبر اجماعا القائل بالاشتراك حسن الاستفهام فدل انه مشترك وأجيب بأنه يجوز أن يكون لعدم المعرفة بما هو حقيقة فيه ولو سلم العلم طرفه الاحتمال قالوا أطلق عليه وعلى الجميع والاصل الحقيقة قلنا والاصل عدم الاشتراك للاختلاف قالوا وقال ضربت زيداً وعمراً يوم الجمعة كان للجميع قلنا ليس بجمل

مسئلة الاستثناء من الاثبات نفي وبالعكس خلافاً لأبي حنيفة لنا لو لم يكن كذلك لم يكن لا اله الا الله توحيداً وهو توحيد بالاجماع وذلك مستلزم للاثبات قالوا لو كان كذلك للزم من صحة العلم بالاجابة ولا صلاة الا بظهور ولا صيام الابنية من الليل ثبوت العلم عند الحياة والصلاة بمجرد الطهارة وهو باطل باتفاق والجواب أن الحياة ليس مخرجاً من العلم فثبت بثبوتها وانما المراد انه لا يثبت ذلك الا بثبوتها فثبتت باستفاد من النفي على الاصل ولا يازم من وجود الشرط وجود المشرط وانما الاشكال في المنفي الأعم لتعذر تحقيقه فيما وراء ذلك اذ لا يستقيم نفي جميع صفات الصلاة المعبرة اذا حصلت مع الطهارة والجواب انه مثل ما زيد العلم ونحوه مما يستثنى من الأحكام العامة لامن المحكوم عليه والاستثناء من الأحكام العامة المقدرة الغرض به اثبات الحكم على التحقيق وكان أصلاً إما على معنى المبالغة كأن قائل قال ما زيد عالما فيقول ما زيد عالماً وأما على معنى ان ذلك أكسها وقول بعضهم منقطع غير مستقيم فانه مفرغ باتفاق فكل مفرغ متصل ولذلك لم يجز نفيه على الاستثناء

التخصيص بالشرط

قال الغزالي الشرط ما لا يوجد المشرط ودونه ولا يازم أن يوجد عند وجوده وأوردانه دور لأن المشرط مشتق من الشرط وأورد على طرده جزء السبب وقيل ما يقف تأثير المؤثر عليه وأورد على عكسه الحياة القديمة فانها شرط في العلم ولاتأثير ولا مؤثر والأولى ما يستلزم نفيه نفي أمر على غير جهة السببية وهو عقلي كالحياة للعلم والارادة وشرعي كالطهارة

للملاحة والاحسان للرجم والى غيرهما مثل أنت طالق ان دخلت الدار وأكرمك
وتسمى هذه الصيغة ونحوها شرطا وجواها جزاء وان كان استعمالها في السببية غالبا
وانما استعملت في الشرط الذي لم يبق للسبب سواء مثل أنت طالق ان دخلت الدار فلذلك
يخرج بها المولاهي لسخن لغة فتقول أكرم بني تميم ان دخلوا الدار فلو لا الشرط لعم الجميع
مطلقا قصره الشرط على الداخلين وقديتعدان وقديتعدان على الجميع وعلى البدل فيبيء
أو أو أوافهذه ثلاثة كل واحد منها مع الثلاثة يكون تسعة وذلك واضح والشرط كالاستثناء فيما
ذكر من الاتصال وكان قياسه أن يكون صدرا لجمليتين لأنه قسم من الكلام كالاستغناء
والنفي ومن ثم قال الأكثر ان ما تقدم على سبيل الانخبار والجزاء محذوف والحق أنه لما كان
جملة عومل معاملة المستقل فان معنى الأكثر ان ما تقدم ليس جزاء لفظا لاسم وان عنوانا
معنى فناد في معلوم واذا تعقب الشرط بجملة متعاقبة فقد تنقل عن الشافعي وأبي حنيفة عوده
الى الجميع والحق انه كالاستثناء والمختار كالمختار

﴿ التخصيص بالصفة ﴾

مثل أكرم بني تميم الطوال فقصرته الصفة على الطوال وعود المقتضى الى ما يليها أو الى جميع
ما تقدم كالاستثناء

﴿ التخصيص بالغاية ﴾

مثل أكرم بني تميم الى أن يدخلوا الدار فقصرته الغاية على غير الداخلين وقد تكون هي
والقيديها متعددين ومتعديين كالسعة في الشرط وعود الغاية الى ما يليها أو الى جميع ما تقدم
كالاستثناء

﴿ التخصيص بالمنفصل ﴾

﴿ مسألة ﴾ الجمهور على جواز التخصيص بالعقل لنا الله خالق كل شيء وهو على كل شيء
قدير والعقل قاض ضرورية بالجملة كون القديم الواجب بذاته مخلوقا ومقدورا وأيضا والله

على الناس حج البيت ومن لا يفهم غير مراد بنظر العقل واعترض بان الصبي والمجنون
المخاطب باروش الجنائيات وقيم المتلفات والاجماع على صحة صلاة الصبي وحجه فلا يخرج
نظر العقل وأجيب بان نطق الحق بالمخاطب الوضوح لا نطق بهما وخطاب وجوب الأداء
متعلق بالولي دونه وأما صحة صلاته وحجه فان كان لا يفهم فقد تقدم استحالة خطابه وان كان
يفهم فمسئله أخرى قالوا لو كان تخصيص المصحح ارادة له لغة ولا يصح ذلك لما قل قلنا التخصيص
للغرد وتصح ارادة الجميع وانسب اليه مانع من ارادته هنا وهو معنى التخصيص قالوا لو كان
تخصيصه لكان متأخر الانيان قلنا لكان متأخر ايانا وهو كذلك لأنه لا يوصف بذلك قبله وأما
ذاته فلا قالوا لواز بالعقل لماز النسج به لأنه يبان قلنا النسج اما يبان مدة الحكم وإما رفع
الحكم وذلك محجوب عن العقل قالوا تعارض دليل الشرع والعقل قلنا تعارض القطعيين
محال فيجب تأويل المحتمل لاستحالة ابطال القطعي

مسئله يجوز تخصيص الكتاب بالكتاب خلافا لبعضهم وقال أبو حنيفة والقاضي
والامام بالتخصيص ان كان انخاص متأخر ان تقدم العام ناسخ فان جهل نساظا يرجع الى
دليل آخر وقال بعض الحنفية ان تقدم العام ناسخ والا فلا تخص لنا لو لم يجز لم يقع وقوله
وأولات الاجال تخص اقوله والذين يتوفون منكم وكذلك والمحصنات من الذين تخص
لقوله ولا تنكحوا المشركات وأيضا فانه لو لم يخص لبطل القاطع بالمحتمل والعقل يقضى بان
ذلك باطل قالوا تعارض دليلان شرعيان فكان الثاني ناسخا والجواب أنه ان احتمل
النسخ بالتخصيص أولى لا مور منها انه أغلب فكان أظهر تقدم الخاص أو تأخر ومنها ان الدفع
أقرب من الرفع ومنها ان ما يتوقف عليه النسخ أكثر قالوا لو كان لخالف قوله لتبين للناس ما رزق
الهم قلنا معارض بقوله تينا لكل شئ والتحقيق ان الجميع على لسانه فمبين بالكتاب
تارة بالسنة أخرى القاضي اذا جهل أمكن تقلم الخاص فيكون منسوخا وتأخره فيكون
مخصصا ولا ترجح فوجب التساقط قلنا يترجح التخصيص بما تقدم الحنفية اذا تقدم الخاص
نحو لا تقتل زيدا المشرك ثم ورد العام يقتل المشركين تضمن قتل زيدا صار مثل لا تقتل
زيدا قتل زيدا وهو معنى النسخ قلنا وكذلك لو تأخر والتعقب ان التخصيص يخرج من
التضمن قالوا لو كان مخصصا لكان بيانا وليس ببيان لاحتمال النسخ قلنا يكفي في البيان
الظهور وهو حاصل قالوا قال ابن عباس كنا نأخذ بالاحداث فالاحداث العام مفروض
التأخر فوجب الاخذ به قلنا يعمل على ما لا يحتمل التخصيص جمعا بين الأدلة

﴿مسئلة﴾ الجمهور يجوز تخصيص السنة بالسنة خلافا لشرذمة لئليس فيادون خمسة أوسق صدقة خمس لقوله فياسمت السماء العشر وأيضا لو لم يخص لبطل الاقوى بالاضعف وأيضا فالدليل العقلي المتقدم قبلها قالوا قال لئين للناس ما نزل اليهم قلنا لا يمنع ذلك بيان السنة أولان الجميع منزل على لسانه قال وما ينطق عن الهوى

﴿مسئلة﴾ الجمهور يجوز تخصيص السنة بالقرآن لئاننا نالكل نرى قد دخلت السنة وأيضا فالدليل العقلي المتقدم قالوا لئين للناس وأجيب بما تقدم قالوا المين أصل والبيان تبع قلنا ليس يلزم فقدين القرآن بالقرآن وللسنة بالسنة

﴿مسئلة﴾ يجوز تخصيص القرآن بالسنة المتواترة باتفاق وأما خبر الواحد فالأئمة الأربعة على الجواز وقال ابن ابا ن يجوز ان كان قد خص بدليل قطعي والافلا وقال الكرخي ان كان قد خص بدليل منفصل وقال القاضي بالوقف لئان الصحابة خصوا وأجل لكم ما وراء ذلك بقوله لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها قوله يوصيكم الله بقوله لا يرث القاتل ولا الكافر من المسلم ولا المسلم من الكافر ومن معاشر الانبياء لا يورث وقوله وأحل الله البيع بالنهي عن بيع الفرر وغيره وقوله والسارق والسارقة بقوله لا قطع الا في ربع دينار فصاعدا وذلك كثير ولم يسمع بنكير فان قيل ان كانوا أجمعوا فالتخصيص بالاجماع لا بالسنة والافلا دليل قلنا اجمعوا على تخصيصها باخبار الآحاد واستدل بالدليل العقلي المتقدم ولا يقوى اذ لا قطع ولا قوة قالوا رد عمر حديث فاطمة بنت قيس انه لم يجعل لها سكنى ولا نفقة لما كان خصما لقوله اسكنوهن ولذلك قال كيف ترك كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأه لا ندرى قلنا ردته لثروده في صدقها ولذلك قال لا ندرى أصدقت أم كذبت ولو كان مردودا لتخصيصه ماعله بذلك قالوا الخبر ظني والعام قطعي وزاد ابن ابا ن والكرخي ولم يصف بالاجوز قلنا قطعي في السند لا في الدلالة والخبر بالعكس فكان العمل به أولى جمعا بين الدليلين القاضي كل منهما قطعي من وجه ظني ومن وجه فوجب التوقف قلنا يرجح بأن الجمع أولى من الابطال

﴿مسئلة﴾ الاجماع يخص القرآن والسنة لما ثبت من تنصيف آية العذف على العبد والدليل القطعي والتخصيص في التعقيق لما تضمنه من النص المخصص كما اذا عملوا بخلاف النص الخاص فانه يتضمن ناسخا

﴿مسئلة﴾ القائلون بالعموم والمفهوم يجوز عندهم تخصيصه كما قال كل من دخل داري فاضربه ثم قال ان دخل زيد فلا تغل له أف وكذلك لو قال في الانعام الزكوة ثم قال في الغنم

السائمة الزكاة لأنه عندهم دليل شرعي خاص فكان العمل به أولى جماعين الدليلين فإن قيل يعارض خصوصه قوة العام قلنا يرجع بأن الجمع أولى من الإبطال

﴿ مسألة ﴾ فصل الرسول صلى الله عليه وسلم على القول بأنه حجة تخصص به العموم كما لو قال الوصال أو الاستقبال عند الحاجة أو كشف الفخذ حرام على كل مسلم ثم فعل فإن لم يثبت وجوب الاتباع فهو تخصيص له وإن ثبت بدليل خاص كان نسخا و بدليل عام المختار تخصيصه بالأول وقيل العمل بالفعل أولى وقيل بالوقف لنا أن دليل الاتباع أعم فكان العمل بهما أولى قالوا العمل بالفعل أولى لأنه خاص قلنا الفعل لادلالته والفرض أن دليل العمل به عام

﴿ مسألة ﴾ الجمهور أنه إذا علم صلى الله عليه وسلم بفعل مخالف للعموم فلم ينكره كان خصما للفاعل فإن تبين أنه لم يحنحل عليه موافقه أما بالقياس وأما بقوله حكى على الواحد تناول يمكن جائزا لم يسكت عن إنكاره وإذا ثبت دليل الجواز وجب التخصيص جماعين الدليلين وإن لم يتبين فالختار العمل بالعموم في أعدا الفاعل أما تعذر القياس أو تخصيص القول حكى على الواحد جماعين الأدلة

﴿ مسألة ﴾ الأكران مذهب الصحابي على خلاف العموم لا يكون خصما وإن كان هو الراوى خلافا للحنفية والحنابلة لنا العموم حجة ومذهب الصحابي ليس بحجة فلا يكون تخصيصا قالوا مخالفة الصحابي لا تكون الأدليل والأوجب تنقيصه وهو خلاف الإجماع فيجب التخصيص جماعين الدليلين قلنا الدليل في ظنه وما ظنه المجتهد دليلا لا يكون دليلا على غيره بظنه فلا يكون تخصيص الدليل متفق عليه ولذلك جاز مخالفة صحابي آخر له باتفاق قالوا لو كان ظنيا لينه قلنا ولو كان قطعيا لينه وأيضا لا يخص على غيره

﴿ مسألة ﴾ الجمهور على أن العادة في تناول بعض خاص لا يكون خصما للعموم خلافا لأبي حنيفة كما لو قال حرمت الربا في الطعام وكان عاداتهم تناول البر لنا أن اللفظ عام لغة وعرفا فوجب التسلك به حتى يثبت تخصيصه قالوا كما يخص الدابة بالعرف بدوات الأربيع والنقد بالغالب في البلد وجب تخصيص ذلك قلنا ذلك لتخصيص الاسم بذلك المسمى صرفا بخلاف هذا فإن العادة تناوله لا في غلبة الاسم عليه حتى لو غلب الاسم هنالك كان كذلك بل لو غلب الاسم على خلافه نلجج المعتاد تناوله قالوا لو قال اشترى لحما والعادة تناوله الضأن لم يفهم سواء قلنا تلك غريزة في المطلق والكلام في العموم

﴿مسئلة﴾ الجمهور على أن الخاص اذا وافق حكم العام لا يكون مخصصا خلافا لأبي ثور
كقوله أيما اهاب دبغ فقد طهر وقوله في شاة ميمونة دبغها طهورها لنا أن موجب
التخصيص منتف وهو نفي العمل بهما فوجب العمل بهما قالوا المفهوم خصص العموم كما
سبق قلنا هذان قبيل مفهوم اللقب وهو مردود

﴿مسئلة﴾ المختار أن رجوع ضمير العام لبعض ليس بمخصص وقال الامام وأبو الحسين
مخصص وقيل بالوقت كقوله والمطلقات يتر بصن ثم قال وبمولتن والضمير الرجعت لنا
انهما الفظان فلا يتر من خروج أحدهما عن ظاهره خروج الآخر قالوا في تخصيص الثاني
مخالفة الضمير وأجيب بأنه كعادة الظاهر الوقت لا بد من خروج أحدهما خاصة لأننا اذا
خصصنا الأول فالتسائي على ظاهره فيتمارضان فالوقت وأجيب بظهور العموم فيها فلو
خصصنا الأول لخصصناهما ولو سلم قلالة المظهر أقوى

﴿مسئلة﴾ المنقول عن الأئمة الأربعة والاشعري وأبي هانم وأبي الحسين جواز تخصيص
العموم بالقياس وقال ابن سريج كان جليا وابن أبيان كان العام مخصصا وقيل ان كان
الاصل مخرجا والجبائي على تقديم العام مطلقا والقاضي والامام بالوقت والمختار ان ثبتت العلة
ببعض أو إجماع أو كان الاصل محل تخصيص خص به والا فالمتبر القرائن في آحاد الوقائع بما
يظهر به من ترجيح خاص القياس والافهم الخبر لنا انها اذا كانت كذلك تنزلت منزلة النص
الخاص فكانت مخصصة جماعين الدليلين كما سبق واستدل انها اذا كانت مستتبطة فاما ان
تكون راجحة على العام أو مرجوحة أو مساوية والمرجوح والمساوي لا يخصص و وقوع
احتمال من اثنين أقرب من واحد معين وأجيب ان هذا يستعيرى في كل تخصيص وقد
رجحتم بالجمع بينهما كما سبق واستدل الجبائي لو خصص به لزم تقديم الأضعف في الظن بما تقدم
في خبر الواحد المخالف القياس من أن الخبر يجتهد فيه في أمرين إلى آخره وأجيب بما أجيب
وبأن ذلك عند بطل أحدهما وهذا أعمال لهما بالزام تخصيص السنة للكتاب والمفهوم لهما
واستدل بتأخير في حديث معاذ وتصويبه وأجيب بأنه آخر السنة عن الكتاب ولم يمنع من
ذلك للجمع بين الدليلين واستدل بأن دليل العمل بالقياس الاجماع ولا إجماع عند مخالفة
العموم وأجيب بأن المؤثرة ومحل التخصيص يرجعان إلى أصل لقوله حكى على الواحد
وماسواهما ان ثبت رجحان الظن وجب اعتباره للقطع بأنه المعتبر كما ذكر في الاجماع للنفى والا
فالعمل بالعموم وقد علم بذلك بمسلك التخصيص في التخصيص والمعممين الواقعية تعارض

الامران فوجب الوقف وأجيب بأن الاجماع على العمل بأحدهما فالوقف خلاف الاجماع وأجيب بأنهم لم يجمعوا على وجوب العمل بأحدهما وانما عمل كل فريق بأحدهما معينا فالخالف خالف كلا في غير ما خالف فيه الآخر وهذه المسئلة ونحوها قطعية عند القاضي لما ثبت من القطع على العمل بالراجح من الامارات ظنية عند قوم لان الأدلة فيها لا تنفي قطعا

(المطلق والمقيد)

فالطلق ما دل على شائع في جنسه فخرج المعارف ونحو كل رجل لاستغراقها وكذلك النكرة في سياق النفي وفي كونه معرفة نظير والمقيد بخلافه يطلق المقيد على ما أخرج من شياخ بوجه كرقبة مؤمنة ودينار مصري فيكون مطلقا من وجهه مقيدا من وجهه وما ذكر في تخصيص العموم من متعق ومختلف فيه ومختار جار في تقييد المطلق ويزيد

في مسئلة (١) اذا ورد مطلق ومقيد فان اختلف حكمهما فلا يحمل أحدهما على الآخر اتفاقا طالما ما مورين أو منهيين أو مختلفين اتحد موضوعهما أو اختلفت الا في مثل قوله في الظهار أعتق رقبة ثم يقول لا تملك رقبة كافرة فانه يقيد المطلق بنفي الكفر اتفاقا وان لم يختلف حكمهما فان اتحد موضوعهما مثبتين حمل المطلق على المقيد لا العكس بيان الانمضا وقيل نسخ ان تأخر المقيد فالأول لان في ذلك جمع بينهما لانه لو عمل بالمقيد قبل وروده وبعده كان عاملا بالمطلق بخلاف العكس وأيضا فانه يخرج عن العهد يتيقن وأيضا فان الامتنال بفعل واحد من الآحاد الوجودية لم يكن مدلول المطلق لانه بخصوصيته بخلاف المقيد باعتبار التقييد وصرف اللفظ عن وضعه أبعد من صرفه عن غير وضعه وأما الثاني فلو كان التقييد نسخا لكان التخصيص نسخا لانه نوع من المجاز مشله وأيضا لو كان نسخا لكان تأخر المطلق نسخا قالوا لو كان تقييدا لوجب أن يكون رقبة تدل على مؤمنة مجازا وهو باطل وأجيب بأنه لا لازم ان اتقدم المقيد ولازم في المقيد بالسلامة والتحقق ان المعنى رقبة من الرقاب فيرجع الى نوع من التخصيص معنى تقييدا فان كانا تقيدين كقوله في الظهار لا تعتق مكثبا لا تعتق مكثبا ككافرا عمل بهما فلا تعذريه فان اختلف وجهيهما كقوله في الظهار فمصرير رقبة وفي القتل الخطأ فمصرير رقبة مؤمنة فقد تقل عن الشافعي حمل المطلق على المقيد فقيل من غير جامع وقال أكثرهم بجامع وقالت الحنفية لا يعمل والمختار انه ان ثبت قياس فكذلك تخصيص العلم بالقياس

كما سبق والأفلا الشافعية كلام الله واحد فإذا نص على الإيمان في كفارة القتل لزم في الظاهر وليس بسديد فإنه إن أراد المعنى القائم به فهو وإن كان واحدا الآن تعلقاته تختلف باختلاف المتعلقات فلا يلزم من تعلقه بأحد المختلفين بالاطلاق أو التقييد أو العموم أو الخصوص أو غير ذلك تعلقه بالآخر بذلك والالزام أن يكون أمره ونهيه بأحد المختلفات أمرا ونهيا بالجميع وهو محال وإن أراد العبادة فهي متعددة الحنفية لا دليل على التقييد والقياس يلزم منه رفع ما اقتضاه المطلق من الاستتال بطلقه فيكون نسخا وهو باطل وأجيب بأنه تعييد لا نسخ كالتعديد بالسلمة قالوا قياس في الأسباب ورد بالنوع وسيأتي بيانه

﴿ المجمل ﴾

لغة المجموع وأيضا المحصل وفي الاصطلاح قيل اللفظ الذي لا يفهم منه عند الإطلاق شيء وأورده على طرده المهمل ونحو المستحيل فإنه ليس بشيء وعلى عكسه أنه قد يفهم منه أحد المحامل والفعل المجمل وليس بلفظ كقيامه صلى الله عليه وسلم من الركعة الثانية فإن له دلالة على الجواز لكها غير ظاهرة لجواز السهو وقال أبو الحسين ما لا يمكن معرفة المراد منه ويرد عليه المشترك المبين وما قصد به مجاز بين أولي وبين الأولى ما لم يتضح دلالته وقد يكون في مفرد كالشترك بالأصالة كالقرء والعين وكالمشترك بالأعلال كالخثار وقد يكون في مركب مثل أو يعفو الذي يسهه عقدة الشكاح لتردده بين الزوج والولى وقد يكون لتردد مرجع الضمير وقد يكون لتردد بين العطف والقطع مثل والراسخون وقد يكون لتردد مرجع العفة مثل زيد طبيب ماهر وقد يكون لتردد بين محامل مجازة بعد تعذر الحقيقة ما بتخصيص مجهول أو استثناء مجهول مثل لا ما تبلى عليكم وقد يكون التقييد بصفة مجهولة مثل محسنين والاحسان غير مبين وقد يكون في الفعل كما تقدم

﴿ مسألة ﴾ الجمهور على أنه لا مجال في نحو حرمت عليكم الميتة وأمهاتكم وأحلت لكم ميتة الانعام خلافا للكرخي وأبي عبد الله البصري لنا القطع بان من استقرى لغة العرب علم أن المراد عندهم عرفا في مثله الفعل المقصود من ذلك هو الأكل في المأكل والشرب في المشروب واللبس في الملبوس والوطء في الموطوء فلا مجال قالوا لا بد من ضمائر فعل لمتعلق الحكم لاستحالة الظاهر وما وجب للضرورة تعييد بقدرها فلا يضر الجميع وذلك البعض غير متضج وهو معنى المجمل وأجيب بأنه متضج في بعض معين بما تقدم

﴿مسئلة﴾ يجوز قوله واستحوار وسك ليس بمجمل خلافا لبعض الخفية لئنا ان لم يثبت عرف في مثله في صحة اطلاقه على البعض كالكا والفاضى وابن جنى فلا جال لظهوره في الجمع وان ثبت كالتشافية وعبد الجبار وأبى الحسين فلا جال واستدلال الشافية بالعرف في نحو مسحت يدى بالمندبل ليس منه لان المندبل هنا آلة والباء للاستعانة والعرف في الأدلة ما ذكره بخلاف مسحت وجهى ومسحت بوجهى وأما الاستدلال بأن الباء للتبعض فأضعف

﴿مسئلة﴾ الجمهور لا جال في نحو رفع عن أمتى الخطأ والنسيان خلافا لأبى الحسين وأبى عبد الله ومتبعه لئان العرف في مثله قطعاً رفع للواخذة والمقاب قبل الشرع فلا جال ولم يسقط الضمان امالانه ليس بمقاب فذلك وجب في مال المسمى أو فخصيصاً للعموم لغير المتلف عليه والتخصيص لا يوجب اجالا قالوا لا بد من اضرار متعلق الرفع وأجيب بأنه متضغ بما تقدم

﴿مسئلة﴾ الجمهور لا جال في نحو صلاة الأبطال والابتنحة الكتاب ولا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل لانكاح الابوى وشاهدى عدل خلافا للقاضى ومتبعه لئنا ان ثبت عرف شرعى في اطلاقه على الصحيح من ذلك أو غيره فلا جال وان لم يثبت فالعرف قاض في مثله بنى الفائدة والجندوى مثل لاعلم الامانع ولا كلام الاما فادولاطعة الله فلا جال ولو قدر أن لا عرف شرعى ولا لغوى فلاولى جملة على نفي الصحة والكامل من وجهين أحدهما ان حقيقته نفي الفعل مطابقة ونفي الصحة لازم فاذا تضمنت المطابقة فالالتزام أولى الثاني ان مشابهة ما ليس بصحيح ولا كامل للعدوم أقرب من مشابهة نفي أحدهما فان قيل اثبات اللغة بالترجيح قلنا بل اثبات لاحد المجازات بالعرف في مثله وأما نحو لاعلم الانبية فعرف اللغة نفي الفائدة كما تقدم خلافا للمعتزلة قالوا العرف شرعاً فيه مختلف على سواء في الكمال تارة وفي الصحة أخرى وأجيب بالبلغ ولو لم فلا استواء لترجيحه بما ذكرناه ولذلك لا يصار الى الكمال الا بدليل خاص

﴿مسئلة﴾ الجمهور على ان نحو والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ليس بمجمل لئان لفظ اليد لجهة العضو الى المنكب حقيقة لقطعنا بصحة اطلاق بعض اليد على مادونه والقطع لانية الشيء عما كان متصلاً به حقيقة فلا جال واستدل لو كان لفظ اليد مشتراكاً في الكوع والمرق والمنكب لازم الاجال وهو على خلاف الاصل وأجيب بأنه أطلق عليها والحاز

خلاف الأصل واستدل بأنه يحصل الاشتراك والتواطؤ وحقيقته أحدهما وقوع واحد من اثنين أقرب من وقوع واحد معين وأجيب بأنه اثبات اللغة بالترجيح وأيضاً يلزم أن لا يكون محملاً أبداً قالوا يطلق لفظ اليد على ما ذكر ولفظ القطع على ما ذكر وعلى الجرح فدل على الاجمال فهما قلنا لاجمال مع ظهور الحقيقة قالوا لو لم يكن بمحملاً يصح اني يان وقد بين بالقطع من الكوع قلنا يان ارادة جهة المجاز لا بوجوب الاجمال

﴿مسئلة﴾ المختار أن اللفظ اذا أطلق ابنى تارة ولمعنيين أخرى ولم يثبت اشتراك ولا ظهور كان محملاً لنا انه ما يتضح معناه فوجب الاجمال قالوا ما يفيد معنيين أكثر فائدة قالوا ظاهر ارادته لتكثير الفائدة وأجيب بأنه اثبات اللغة بالترجيح ولو سلم فأكثر لفظ الحقيقة معني واحد فحمله من الأكثر أظهر فان قالوا أثبتنا أحد المحقلين بالعرف منع العرف في ذلك قالوا يحصل الاشتراك والتواطؤ وحقيقته أحدهما الى آخره وقد تقدم

﴿مسئلة﴾ الجمهور على أن اللفظ الوارد من الشرع له محمل في لغوى ومحملاً في حكم شرعى مثل الطواف بالبيت صلاة فانه يحصل كالصلاة في الطهارة وانه دهاه لفظه والاثنتان فما فوقهما جماعة فانه يحصل كالجماعة في الفضيلة والجماعة حقيقة ليس بمحملاً لئان عرف الشارع أن يعرف الاحكام لاموضوع اللغة فكانت قرينة توضح الدلالة فلا اجمال وايضاً فانما قاطعون بأن الشارع لم يبعث لتعريف اللغة فكانت قرينة لمراد الحكم قالوا يصلح لها ولم يتضح فكان محملاً قلنا متضح بما تقدم

﴿مسئلة﴾ المختار ان اللفظ الذي له معنى لغوى ومعنى شرعى على القول به ليس بمحملاً ونائبها الغزالي ان كان في الاثبات فالشرعى وان كان في النهى فمحملاً ورابعها وان كان في النهى فاللغوى فالاثبات كقوله وقد دخل على عائشة فقال أعندك دى فقالت لا فقال انى اذا صوم والنهى كنبه عن صوم يوم النحر لئان عرفه فيه يقتضى بظهوره فيه فلا اجمال لقائل الاجمال يطلق عليهم ما لم يتضح رد بما تقدم الغزالي الاثبات واضح وفي النهى يضعف حله عليه ظاهر لزوم محتمه فوجب الاجمال وأجيب بأن الشرعى ليس معناه الصحيح وإنما معناه الهيئات الخصوصية والالزم أن يكون دعى الصلاة بمحملاً وهو باطل الرابع في الاثبات واضح وفي النهى الاجماع على تعذر حله على الصحيح كبيع الحر والحر والملاقي والمضامين وجبل الحيلة والجواب ما تقدم ويلزمه أن يكون دعى الصلاة للغوى وهو باطل قطعاً وأما ما اشتره من

المجاز حتى غلب على الحقيقة فلا اشكال في ظهوره في المجاز

﴿ البيان ، المين ﴾

فالبيان يطلق على التبيين وهو فعل المبين وعلى ما حصل به التبيين وهو الدليل وعلى متعلق التبيين وهو الملول فلذلك قال الصيرفي اخراج الشيء من حيز الاشكال الى حيز التجلي والوضوح وأورد البيان من غير سبق الاشكال وفيه تجوز بالخبر وتكرير بالوضوح وقال القاضى والاكثر هو الدليل مطلقا وقال البصرى هو العلم الحاصل عن الدليل والمبين تقيض الجمل وقد يكون فى مفرد وفى مركب وفى فعل سبق اجاله أو لم يسبق

﴿ مسألة ﴾ الاكثر ان الفعل يكون بيانا لنا أنه صلى الله عليه وسلم عرف الصلاة والحج بالفعل وقولهم انما البيان بقوله صلوا وخذوا وأجيب بان ذلك دليل ان الفعل بيان وأيضا فانما تقطع عقلا ان مشاهدة الفعل أدل فى بيانه من الاخبار عنه وليس الخبر كالماتية قالوا الفعل تطويل فلو ين تأخر البيان عن وقت الحاجة مع امكانه قبله وأجيب بانه قديطول بالقول أكثر ولو سلم تأخر للشروع فيه ولو سلم تأخيره الى وقت الحاجة جائز ولو سلم فالمانع ان يجوز لسلك أقوى البيانين

﴿ مسألة ﴾ اذا ورد بعد الجمل قول وفعل وكل صالح للبيانه فان اتفقا وعلم المتقدم فهو البيان لحصوله والثانى تأكيدي وان جهل فاحدهما من غير تعيين وقيل ان كان أحدهما أرجح تعيين تأخيره فهم لأن المرجح لا يكون تأكيديا وأجيب بان الجمل المستقلة لا يلزم فيها ذلك فان لم يتفقا كما لو قال بعد آية الحج ليطف القارن ويسعى مرة واحدة وفعل هو طوافين وسعين فالتخار القول والفعل ندبه أو واجب متقدما أو متأخرا لان الجمع أولى وقال أبو الحسن المتقدم هو البيان ويلزم فى تقديم الفعل نسخه مع اسكان الجمع أو ترجيعه على القول المتأخر وهو بعيد

﴿ مسألة ﴾ المختار لزوم قوة البيان على المين وقال السكرخى يلزم المساواة وقال أبو الحسين يجوز الأدنى لانه لو كان مرجوحا لزم الغناء الرجح بالرجوح فى العام اذا خصص والمطلق اذا قيد وفى التساوى التحكم وأما الجمل فواضح

﴿ مسألة ﴾ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة اتفاقا الا على قول من يقول بجواز تكليف ما لا يطاق وأما تأخيره عن وقت الخطاب الى وقت الحاجة فالجمهور على جوازه والمنذرى والميرفى وبعض الخنفة على امتناعه والسكرخى على جواز تأخيره فى الجمل دون

غيره وأبو الحسين مثله في الجمل وأما غيره فيجوز تأخير بيانه التفصيلي لا الاجمالي مثل هذا
المعوم مخصص والمطلق مقيد والحكم سينسخ والجباى فانه على تأخير النسخ لا غيره لنا فان الله
خسه الى ولدى القري ثم بين ان السلب للقاتل إما معوما وإما اذا آه الامام وان ذوى القري
بنو هاشم دون بني أمية وبني نوفل فنهض في تأخير التفصيلي والاجمالي اذ لم ينقل اقتران اجمالي
ولو كان لنقل ظاهر امع ان الاصل عدمه وأيضا قال جبريل له صلى الله عليه وسلم اقرأ قال
وما اقرأ فكرر ثلاثا ثم قال اقرأ باسم ربك واعترض بأنه متروك الظاهر لان الامر ان كان على
الغور فلا يجوز تأخيرها وان كان على التراخي فيفيد جوازه في الزمن الثاني فتأخيرها تأخير عن
وقت الحاجة . وأجيب بان الامر قبل البيان لا يجب به شيء على الغور ولا على التراخي وأيضا
قال أقيموا الصلاة ثم بين جبريل ثم بين الرسول وكذلك آواز كوة ثم بين وأيضا والسارق
والسارقة ثم بين المقدار والصقة على تدريج واعترض بان المؤخر التفصيل وبأن الامر ان كان
على الغور الى آخره وأجيب بما سبق فيهما وأيضا لما نهى عن المزانية وشكى الانصار بعد
ذلك رخص في العرايا ومن استقرى علم ذلك قطعافاته أكثر من أن يحصى ومن العقل لو امتنع
لكان لغيره قطعافاته لا يلزم منه محال لذاته ولو كان لغيره لكان لجمل مر اذا المتكلم من
الكلام لعلمنا انه لا يحصل بالبيان سوى علمه بذلك فلو كان لا تمتنع تأخير النسخ لجمل المكلف
بذلك واعترض بأنه تمتنع لعدم نفس البيان ولذلك لو لم يبين المكلف صبح وأجيب بأن مثله
في النسخ أيضا واستدل بقوله أن تدبجوا بقرة وكانت معينة بدليل بين لنا ما هي مالونها و بدليل
انها بقرة انها انها وهو ضمير المأمور بها و بدليل انه لم يؤمر بمتجدد و بدليل المطابقة وأجيب
بأنها كانت غير معينة فتكون معينة بدليل قوله بقرة وهو ظاهر في أي بقرة كانت و بدليل
قول ابن عباس لو ذبحوا أي بقرة أرادوا الاجزأتهم ولكنهم شددوا فشد الله عليهم و بدليل
قوله وما كادوا يفتعلون واستدل بقوله ثم ان علينا بيانه ولا يقوى لظهور البيان في الاظهار لآلة
ولو سلم انه مجاز فلرجوع الضمير الى الجميع وبقوله ثم فصلت ولا يقوى لظهوره في الازال
ولو سلم انه مجاز كما تقدم فكما تقدم وبقوله انكم وما تعبدون فقال عبد الله بن الزبير قد
عبدت الملائكة والمسيح فقل ان الذين سبقتم لهم من الحسنى وأجيب بأن ملائكة يعقل وزول
ان الذين زيادة بيان وبقوله انهم لكانوا أهل هذه القرية وقد أخبروا حسب ما أمروا قالوا بعد
سؤال ابراهيم لتنجينه وأهله وأجيب بأنه مبين بقولهم ان أهلها كانوا ظالمين وذلك لا يعد تأخيرا
كلاستثناء واستدل بأنه لو كان ممتمعا لكان لذاته أو لغيره وكل منهما يعرف بضرورة أو نظير

وهو منتف وعورض بأنه لو كان خبرا لكان إلى آخره عبد الجبار تأخير بيان الجمل تأخير بيان صفة العبادة وذلك ليجل بعمل العبادة في وقت الجهل بصفتها بخلاف التسخ فانه لا يجل بذلك وأجيب بأن وقتها وقت بيانها لا قبله فله يجل بها في وقتها وقال أيضا تأخير بيان التخصيص مماوجب الشك في كل شخص في مراد المتكلم بخلاف التسخ وأجيب بأن ذلك على البدل وتأخير بيان التسخ مماوجب الشك في الجميع فكان أجدر وقال أيضا تأخير بيان التخصيص وهم أمر لازم وتأخير التسخ لا يوم الاملا بدله منه به أو غيره وأجيب بأن خروج الجميع خروج كل بعض أيضا المانع تأخير بيان الجمل لو جاز لجاز الخطاب بما يضمه مع نفسه وذلك غير مفيد وأجيب بأن فائدة علمه بأنه مخاطب بأحمد لولائه المفهوم منه فيعتقد وجوب ما يعزم على الفعل فليطع أو على الترك فيعصى بخلاف الآخر المانع تأخير بيان الظاهر في غير ظاهره لو جاز لكان اما إلى مدة معينة وهو متحكم ولم يقل به أو إلى الابد فيانهم منه المخالفة للراد وأجيب إلى مدة معينة عند الله وهو الوقت الذي يكون مكلفا به وأيضا لو جاز لكان مخاطبا ولو كان لكان فهمالأنه مناه فاما أن يفهمه ظاهره فجهاله وأما الملبين فتعتمد وأجيب بأنه يجري في المتسوخ لأنه ظاهر في الدوام والجواب انه يفهمه الظاهر مع جواز التخصيص عند الحاجة فلا جهاله ولا حالة

﴿مسئلة﴾ المانعون اختلفوا في جواز تأخيرهم صلى الله عليه وسلم تبليغ الاحكام الى وقت الحاجة والمختار الجواز لعلمنا انه لو صرح به لم يانهم منه محال ولعله أوجب ذلك عليه لمصلحة قالوا قال بلغ ما أنزل اليك من ربك وأجيب بعد التسليم أن الأمر للوجوب وعلى الفور ظهوره في لفظ القرآن

﴿مسئلة﴾ المانعون اختلفوا في جواز اسماع المكلف العام دون اسماع التخصيص الموجود والمختار الجواز لنا أن تأخير اسماعه مع وجوده أقرب من تأخير مع علمه وأيضا قد وقع فان فاطمة سمعت يوصيكم الله ولم تسمع نحن معاشر الأنبياء لا نورث وكذلك سمع الصحابة اقبلوا المشركين ولم يسمع أكثرهم سنواهم سنة أهل الكتاب الا بعد حين وذلك كثير

﴿مسئلة﴾ المجوزون اختلفوا في جواز بيان بعض دون بعض والمختار جوازه لنا ما تقدم في العقلي وقوله والسارق والسارقين النصاب والشبهة والحرز على التدرج وواقوا المشركين بين اخراج الذمة ثم العبد ثم المرأة على التدرج وآية الميراث أخرج صلى الله عليه وسلم القاتل

والكافر على التدرج قالوا تخصيص البعض يوم وجوب الاستعمال في الباقي وهو تجنبيل وأجيب بأنه إذا كان إيهامه الجميع لم يمنع فبعضه أولى

﴿مسئلة﴾ العام قبل دخول وقت العمل لا يستقيم الجزم بعمومه وقال الصيرفي يجب اعتقاد عمومه جزماً فإذا ظهر المخصص زال فإن أراد بالجزم نفي الاحتمال لم يستقم

﴿مسئلة﴾ اتفقوا على امتناع العمل بالعموم قبل البحث عن التخصيص ثم اختلفوا فالأكثر يكتفى ببحث يغلب على الظن انتفاؤه وقال القاضي لابد من القطع بانتفاء المخصص وعلى هذا العمل بكل دليل مع معارضة لنا واشترط لبطل العمل بأكثر العمومات المعمول بها قالوا ان كانت المسئلة أكثر البحث فيها ولم يطلع على تخصيص فالعادة قاضية بالقطع بانتفاؤه والا فبحث المجتهد فيفيد القطع لأنه لو أراد المخصوص لاستعمال عدم الاطلاع عليه وأجيب بمنع حصول العلم في الأول وأما الثاني فواضح العلم بأنه يبحث ويحكم ثم يجد ما يرجع به

• (الظاهر والمؤول) •

الظاهر لغة الواضح وفي الاصطلاح ما دل على دلالة ظنية ثم ذلك إما بحكم الوضع كالاسد الحيوان وإما بعرف الاستعمال كالغائط للخارج وقال الغزالي اللفظ الظاهر هو الذي يغلب على الظن فهم معنى منه من غير قطع وفيه زيادتان يغلب ومن غير قطع والتأويل لغة من آل يؤل أي يرجع وتأولت الآية إذا نظرت فيما يرجع معناها وفي الاصطلاح حل الظاهر على المحقق المرجوح فإن أردت الصحيح زدت بدليل يصيره راجحاً وقال الغزالي احتمال بعضه دليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي دل عليه الظاهر ويرد عليه أن الاحتمال ليس بتأويل وإنما هو شرطه وعلى عكسه التأويل المقطوع به والتأويل من غير دليل والتأويل قد يكون قريباً فيترجح لقر به بأدنى مرجح وقد يكون بعيداً فيحتاج لبعده لأقوى مرجح وقد يكون متعذراً فلا يقبل فن التأويلات البعيدة تأويل الحنفية قوله صلى الله عليه وسلم لابن عيلان وقد أسلم على عشرة أسلأر بعاء وارق سائرهن قالوا أسلأر أي ابتدئ النكاح وفارق سائرهن أي لا تنكحهن أو أسلأر بعاء أوائل وفارق الأواخر وهو وإن كان منقذاً إلا أنه بعد أن يخاطب بمنته متعدد في الاسلام من غير بيان مع توقف النكاح على شرطه ومع أنه لم ينقل بتجديده قط وكذلك قوله لغير وزا ليلمي وقد أسلم على آختين أسلأر أي تنكحتهما وتارق أخرى وهو أبعد لقوله أي تنكحتهما ومنها قولهم في فاطمة ستين مسكينا أي اطعام طعام ستين

و رضاہم فی اعطائہم و مضطہم فی منعہم بدل علیہ

(۱) کتب ہنایہ امش الاصل، وفيہ نظر

﴿ دلالة غير صريح الصيغة ﴾

وهو ما يلزم منه فإن كان مقصودا للتكليم وتوقف صدق التكليم أو صحة المعقود به عليه عقلا أو شرعا فلا إقتضاء مثل رفع عن أمي الخطأ، لا صيام، لا عمل الابنية، ومثل واسئل القربة ومثل اعتق عبدك عني على ألف فإنه يستدعي تقدير الملك ضرورة توقف العتق شرعا عليه وإن لم يتوقف ما تقدم عليه فإن كان مفهوما فنحن نحمل يتناوله اللفظ والنطق بقرينة قتيبه وإيماء كما سيأتي والافتدالة المفهوم وإن كان غير مقصودا للتكليم فلا إقتضاء مثل النساء ناقصات عقل ودين قليل وماتقص دينهن قال نمكت أحداهن شطردهرها لا تعلى فليس مقصود التكليم بيان أكثر الحيز وأقل الطهر ولكنه لزم منه لأنه ذكر شطرا الدهر مبالغة في نقصان دينهن فلو كان الحيز أكثر لانتقضت المبالغة ذكره وكذلك قوله وجهه وفصاله ثلاثون شهرا مع قوله وفصاله في عامين على أن أقل مدة الحمل ستة أشهر وكذلك قوله أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائك يلزم منه أن من أصبح جنبا لم يفسد صومه وليس مقصودا ومثله فالآن باشروهن مع قوله حتى يتبين لكم

* (الفهوم) *

مادل عليه اللفظ في غير محل النطق والمنطوق مادل عليه اللفظ في محل النطق وهو مفهوم موافقة ومفهوم مخالفة فالأول أن يكون حكم المفهوم موافقا للنطوق في الحكم ويسمى لغوي الخطاب ولحن الخطاب كصريح الضرب من قوله ولا تقبل لهما أف وكالجزء بما فوق المتعالي من قوله ومن يعمل مثقال ذرة وكأدية مادون القطار من قوله بقطار يؤده إليك وعدم زيادته ما فوق الدينار من قوله بدینار لا يؤده إليك وهو من قبيل التنبيه بالأدنى على الأعلى وبالأعلى على الأدنى فلذلك كان الحكم في المسكوت أولى وإنما يكون ذلك إذا عرف المقصود من الحكم وأنه أشد مناسبة في المسكوت كالأدنى حتى قال بعضهم هو قياس جلي لنا انقاطعون بذلك لفظة من المبالغة قبل شرع القياس وأيضا فإن الأصل لا يكون مندرجا في الفرع اجماعا وهذا قد يكون جزءا مثل لا تعطه ذرة فإنه إذا أعطاه ديناراً كان الأصل داخلا قطعا قالوا لو قطع النظر عن المعنى وأنه في الفرع كدلالة الحكم به وهو معنى القياس وأجيب بأنه شرط الفصوى لفظة كما تقدم ولذلك أن كل من خالف في القياس قال به سوى من لا يؤثره

له وهو قطعي كالأمثلة وطني كما يقوله الشافعي في الكفارة في قتل العمد وفي اليمين الغموس
 وهو مفهوم المخالفة أن يكون المسكوت عنه مخالفاً للمنطوق في الحكم ويسمى دليل الخطاب وهو
 أقسام . مفهوم الصفة مثل في الغنم السائمة الزكاة ومفهوم الشرط مثل وإن كنّ أولاد رجل .
 ومفهوم الغاية مثل حتى تسكنحز وجاغيره . ومفهوم انما مثل انما الزبا في النسيئة . ومفهوم
 الاستثناء مثل لا اله الا الله . ومفهوم العدد الخاص مثل فاجلدوهم ثمانين جلدة . ومفهوم حصر
 المبتدأ مثل العالم زيد . وشرط مفهوم المخالفة عندنا ثلثه أن لا يظهر ان المسكوت عنه أولى ولا
 مساوياً كفهوم الموافقة ولا خرج مخرج الأعم الأغلب مثل ورر بائبكم اللذان في حجوركم
 ومثل فإن ختمت الألقيا . وأما امرأه نكحت نفسها بنيران ولها . فليستج بثلاثة أحجار . ولا
 لسؤال سائل أو حدوث حادثة أو تقدير جهالة أو خوف أو غير ذلك مما يقتضي تخصيصه بالذکر
 . فأما مفهوم الصفة فقال به الشافعي وأحمد والأشعري والامام وجاعة ونفاه أبو حنيفة
 والقاضي والغزالي وجاهل المعتزلة وقال البصريان كان للبيان كالسائمة أو للتعليم كحجر
 الصالح أو كان ماعدا الصفة داخل تحتها كالحكم بالشاهدين والا فلا القائلون به قال
 أبو عبيد في قوله صلى الله عليه وسلم في الواجد عمل عقوبته وعرضه ان من ليس بواجدا لم يعمل
 عقوبته ولا عرضه في مثل النفي ظلم ان مثل غير النفي ليس بظلم وقيل له في قوله خيره من أن
 يمتلئ شعر المراد الهجاء وهجاء الرسول فقال لو كان كذلك لم يكن له ذكر الامتلاء معنى لأن
 قليله وكثيره سواء فالزم من تقدير الصفة المفهوم فكيف بصريحها وقال به الشافعي وهما
 عالمان بلغة العرب فالظاهر أن ذلك مفهوم من اللغة واعترض بأنه يجوز أن يبيناً على اجتهادهما
 وأجيب بأن أكثر اللغة انما ثبت بقول الامّة عنهم معناه كذا فلا يقدح الجوز وعورض
 بمذهب الانحش وأجيب بأنه لم يثبت كذلك ولو سلم فن ذكرناه أرجح ولو سلم فالتب أولى
 وأيضاً لو يدل على أن المراد مخالفة المسكوت لم يكن تخصيص عمل النطق بالذکر فائدة
 واللازم باطل لأنه لا يستقيم أن يثبت تخصيص أحاد البلغاء لفائدة فكيف بكلام الله تعالى
 وزسوله واعترض بأنه لا يثبت الوضع بما فيه من الفائدة وأجيب بأنه اذا ثبت بطريق
 الاستقراء عنهم أن كل ما فهم أنه لا فائدة للفظ سواء فهو مراد به اندرج ذلك واكتفى بالظهور
 واعترض بأن فائدة تقوية الدلالة حتى لا يتوهم تخصيص وأجيب بأنه لو لا المخالفة لا يقتضي
 ذلك تخصيص الآخر بالذکر لان الغرض انه لم يترجم بأمر يقتضي تخصيصه دون الآخر
 واعترض بأن فائدة تنيل ثواب الاجتهاد بقياس المسكوت على المنطوق وأجيب بأنه اذا ظهر

التساوى فلا نزاع واعترض بمفهوم القلب وأجيب بأنه لو أسقط القلب لاخل الكلام فلا مقتضى للمفهوم فيه واستدل لولم يكن للحصر لزوم الاشتراك اذ لا واسطة وليس الاشتراك باتفاق وأجيب بأن النزاع في دلالة اللفظ ولا يلزم من نفي دلالة الحصر دلالة الاشتراك لانه قد لا يدل عليهما أصلاً وان كان المدلولان انفسهما متناقضين الامام لولم يعد الحصر بعد الاختصاص به دون غيره لأنه بمعناه والثانية معلومة وهو مثل ما تقدم ويجريان في مفهوم القلب وهو باطل واستدل بأننا علم انه اذا قبل الفقهاء الشافعية فضلاً عن المتأخرة تنفي للتخصيص مما تقدم نعت الحنفية وغيرهم مع اقرارهم بفضلهم ولولا الاشعار بالخلاف لما نعت وأجيب بأحقال أن النقرة من التصريح بغيرهم وتركهم على الاجمال أولتوهم المعتقدين ذلك كما ينغر من التقدم واستدل بقوله ان تستغفر لم سبعين مرة فقال صلى الله عليه وسلم لأن يدن على السبعين فهم أن ما زاد على السبعين بخلافه وأجيب بعد ذلك لأن ذكر السبعين مبالغة فابعد ما ساء لها ولما فهم من قوله سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم ولو سلم فلا يتعين فهمه منه اذ لعله باق على أصله في جواز النقرة واستدل بقول العلماء اذا التقى الختانان ناسخ لقوله الماء من الماء وذلك نسخ للمفهوم لان الماء من الماء باق وأجيب بأنه عام بمعنى لاما الا من الماء فيكون الثاني ناسخاً للمدلول عمومها للمفهوم واستدل بقول يعلى بن أمية لعمر ما بالناسخ وقد انا وقد قال تعالى فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ان ختمت فقال عمر وتجب مما تجب منه فسألته صلى الله عليه وسلم فقال انما هي صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته ففيها نفي القصر حال عدم الخوف وأقر صلى الله عليه وسلم على ذلك وأجيب بأنه لا يتعين فعلهما بنياعلى استصحاب الحال في وجوب الامام عند عدم الخوف لا على المفهوم واستدل لولم يكن المسكوت عنه مخالفاً لم يكن السبع في قوله طهور انا احدثكم اذا وُلغ الكلب فيه أن يغسله سبعاً مطهرة لان تحصيل الحاصل محال وكذلك خمس رضعات يحرم وهذه الدلالة مختصة بمثل ذلك واستدل بأن الاتفاق على الفرق بين المطلق والمقيد بالصقة كما فرق بين المرسل والمقيد بالاستثناء وأجيب بأنه مسلم فخر ابن يلزم أن يكون بمعناه واستدل بأن فائدة أكثر فكان أولى تكثيراً للفائدة وهو لازم لمن جعل تكثير الفائدة يدل على الوضع وما قيل في انه دور لان دلالاته تتوقف على تكثير الفائدة وتكثير الفائدة متوقف على دلالاته يلزمهم في الأخرى وجوابه أن تكثير الفائدة حامل على الوضع لتحصيها وكل ما كان كذلك فتعقبه السبب للبعول وحصوله المسبب للفعل فلا دور القائل بنفسه لو ثبت لثبت

بدليل والدليل على أن يقتل إلى آخره وأجيب بمنع اشتراط التواتر والاعتذار بالعمل بأكثر أدلة الاحكام هذا وانما علم اكفاء العلماء بالأحاديث كقولهم عن الأصمعي أو الخليل أو أبي عبيدة أو سيبويه قالوا لو ثبت لثبت في الخبر واللازم باطل فانه لو قال رأيت الفهم السائمة ترى لم يدل على خلافه. وأجيب بأنه قد رقت من تخصيص مما تقدم فغير الغرض والافعال خبر وغيره وسواء مع انه قياس والحق الفرق بأن الخبر عن المنطوق به وان دل على أن المسكوت عنه غير خبر عنه فلا يلزم أن لا يكون حاصله بخلاف الحكم فانه ليس فيه خارجي فيجوز فيه ذلك وهو دقيق نفيس قالوا لو كان لم يصح أدركه السائمة والمعاودة مجتمعا ولا مرة لعدم الفائدة كما يصح لاقتضاه أف واضربه بالمين من التناقض وأجيب بأن الفائدة عدم تخصيصه وعن التناقض بأن المنطوق عارض المفهوم فليقتضوا المعارضة واقعة في الظواهر والقياس مجتمع ولو سلم فاما منع الاصل للقطع به بخلاف الظواهر قالوا لو كان لم يصح في السائمة الزكاة ولازكاة في المعاودة لعدم الفائدة وأجيب بأنه لا يمنع تطاير القطعين فكيف بالظاهرين مع ضعف الأول منهما واستدل بأنه لو كان لما ثبت خلافه لان الاصل علم التعارض وقد ثبت في نحو لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة وأجيب بأن المقطوع به عارض المفهوم فليقتضوا كونه خلاف الاصل لا يضر بعد ثبوته وأما قوله أن أردن تحصنا فلا أن الغالب أن الاكرام انما يتحقق عنده ولا تأكلوها إسرافا وهدارا لان الغالب أن كل مال يتيم يأكله إسرافا واما خشية املاق ولأنه من مخوف الخلل قالوا لو كان لكان اما من جهة نطقه أو من جهة انه لا فائدة سواء أو من غيرهما والاول لا نزاع فيه والثاني ممنوع ببيان القوائد المتقدمة والثالث الاصل عدمه وعلى مدعيه بيانه وأجيب بأنه لا فائدة سواء كما تقدم وأما مفهوم الشرط فقد قال به من لا يقول بمفهوم الصفه والقاضي وعبد الجبار وأبو عبد الله البصري على المنع القائل به بما تقدم وأيضا اذا ثبت كونه شرطاً لمن نفيه انتفاء المشروط لأنه حقيقة وعروض بأنه لا يلزم أن يكون شرطاً لحوال استعماله ان في السببية بالتعلق وأجيب بأنه يلزم من انتفاء السبب انتفاء المسبب (١) ان قلنا بتصادم العلة وان قلنا بالتعدد فالأصل عدم غيره قالوا يلزم أن لا يحرم الاكرام عند عدم ارادة الحصن وأجيب بأنه خرج مخرج الأغلب أو للاجتماع المعارض له وأما مفهوم الغاية فقال به من لا يقول بمفهوم الشرط كالقاضي وعبد الجبار وقال بعض الفقهاء بمنعه القائل به بما تقدم ويأن معنى صوموا إلى أن تغيب

الشمس الى آخره وبه الشمس فلو قدر وجوب الصوم بعدمه لم يصح اذ آخره الليل وأما مفهوم اللقب فالجمهور ليس بمحقق خلافا للدفاق وبعض الخنايلة لنا أن المعنى المقتضى للمفهوم متفوق فوجب انتفاؤه والأصل عدمه سواء وأيضا لو كان لكان قول قال محمد رسول الله وزيد موجود ظاهرا في الكفر لأنه ظاهر في نفي عيسى والبارى تعالى واللازم باطل قطعاً واستدل بأنه يلزم ابطال القياس لأنه ظاهر في المخالفة وأجيب بأن القياس يستلزم التباين ومفهوم الصفة منتف بمفهوم اللقب أجدر قالوا خص بالذكر ولا فائدة سوى المفهوم وقد تقدم قالوا وقال لمن يخصه ليست أي بزانة ولا أخى تبادر نسبة الزنا إلى أم خصمه وأخته ولذلك يجب عليه الحد عند مالك وأحمد وأجيب بأن ذلك مفهوم من القرآن لامن المفهوم المراد وأما مفهوم إنما قيل منطوق وقيل من قيل المفهوم فلذلك أنكره بعض منكرى المفهوم القائل بأنه منطوق لافرق بين إنما أنت نذير وإن أنت النذير إنما أنت بشر مثلكم إن أنت البشر مثلنا وهو المدعى وأما مثل الأعمال بالنيات وأعمال الولاء لمن أعنتي فالمحصر بغير إنما لم يفيهم من العموم لأنه لو كان بعض الولاء لم يعتق لخالف ظاهر الولاء لمن أعنتي قالوا لو كانت المحصر لكان ورد غير المحصر على خلاف الأصل وأجيب بأن ذلك يرد على كل ظاهر ولا يقدح في الظهور باتفاق وأما مفهوم المحصر في نحو العالم زيد وصديق زيد ولا قرينة عهد فقيل منطوق وقيل من قيل المفهوم وقيل ليس منهما المانع لو كان العالم زيد بغير المحصر لا فاده العكس لأنه فيهما لا يستقيم الجنس ولا جهود معين لعدم القرينة وهو الدليل عندهم وأيضا لو كان لكان التقديم بغير مدلول الكلمة واللازم باطل وأيضا لو كان للزم استعمال اللام لغير الجنس والعهد المعين والذهنى والأولان واختمان والثالث باطل اذ لم يثبت ذهنى الا في بعض غير مقيد بصفة مثل أكلت الخبز وشربت الماء واللبانة في نحو الرجل زيد وزيد الرجل فيكون التقديم والتأخير سواء القائل به لو لم يفده لأدى الى الاخبار عن الأعم بالأخص لانه لا قرينة للعهد ولا يستقيم الجنس فوجب جعله للمعهود ذهنى مقيد بما يصير به مطابقا كالكامل والمنتهى وهو المراد قد اتضح واللام للبانة فأين المحصر ويلزمه زيد العالم معين ما ذكر وهو الذى نص عليه سيويو زيد الرجل وأجيب بأنه المعهود الذهنى البعض باعتبار الوجود مثل دخلت السوق واشتريت الخبز مثل زيد العالم سواء فإن زعم أن التعريف هنا زيد فباطل لوجوب استقلاله بالتعريف منقطعاً عن زيد كالموصلات وأما العالم الأزيد فقد تقدم

* (النسخ والتاسخ والمنسوخ) *

فالنسخ لغة الإزالة فنسخت الشمس النفل والريح الأثر وأيضا النقل والتحويل فنسخت الكتاب ونسخت الحل أى نقلتم الى خلية أخرى ومنه المناسخات فتبيل مشترك وقيل حقيقة فى الاول لا الثانى وقيل بالعكس وفى الاصطلاح رفع الحكم الشرعى بدليل شرعى متأخر فقوله الشرعى ليخرج المباح بحكم الاصل فان رفعه ليس بنسخ وبدليل شرعى ليخرج النوم والموت والغفلة متأخر ليخرج مثل صل عند كل زوال الى آخر الشهر ونفى بالحكم ما يحصل على المكاف بعد ان لم يكن فانما تقطع بأن الوجوب المشروط بالعقل متف عند انتفائه فلا يرد ان الخطاب قديم والتعلق قديم فلا يقبلان رفعا لأنهما نفسهما والقطع بأنه اذا ثبت تحريمه على بعد ان كان واجبا انتفى الوجوب قطعا لاستحالة اجتماعهما وهو معنى الرفع وقال الامام اللفظ الدال على ظهوره يرتفع بشرط دوام الحكم الاول ففسر النسخ باللفظ وهو دليله بدليل ظهوره بنسخ دليل كذا ولا يطرأ لأن لفظ العدل بنسخ حكم كذا ليس بنسخ ولا يعكس لانه قد يكون بفعله صلى الله عليه وسلم ثم فسر الشرط بانتفاء النسخ وانتفاء انتفاء النسخ هو النسخ فكأنه قال النسخ هو اللفظ الدال على النسخ وقال القاضى والغزالى ان الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاه لكان ثابتا مع تراخيه عنه وأورد الثلاثة الاول وان قوله على وجه لولاه لكان ثابتا مستغنى عنه وقالت الفقهاء النسخ النص الدال على انتهاء امد الحكم الشرعى مع التأخر عن مواده فترد الثلاثة فان فرام من الارتفاع لكون الحكم قديما والتعلق قديما فانتفاء امد الوجوب على المكلف ينافى بقاءه عليه وهو معنى الرفع وان فر والانه لا يرتفع تعلق بفعل مستقبل لزمهم منع النسخ قبل الفعل كالمعتزلة وان كان لانه يبين امد التعلق بالمستقبل المظنون استقراره فلا خلاف فى المعنى لانه يستلزم زواله وقالت المعتزلة اللفظ الدال على أن مثل الحكم الثابت بالنص المتقدم زائل على وجه لولاه لكان ثابتا فيرد ماورد على الغزالى والمعتزلة بالمره بفعل وتعلق أهل الشرائع على جوازه عقلا ووقوعه شرعا وخالف أبو مسلم الاصمغاني فى وقوعه شرعا وخالف اليهود وغيرهم بالبداء فى جوازه والى واضح وان اعترفوا بوقوعه إلا أنهم فسر وه بالبداء لجهلهم بالفرق والبداء الظهور بعد الخفاء وذلك مستحيل على الله تعالى والنسخ رفع الحكم فى الوقت الذى علم الله انه يرتفع فيه فلم يحصل الاماعله فلا ظهور بعد خفاء قالوا ان نسخ الحكمة ظهرت له بعد

ان لم تكن ظاهرة فهو معنى البدء والافهوعت وهو محال وأجيب بعد تسليم اعتبار المصالح
انه الحكمة علم أن لانهاتكون عند نسخها لاختلاف الأزمان والاحوال كمنفعة شرب دواء
في وقت وضرره في وقت آخر فلم يظهر له ما لم يكن ظاهرا قالوا ان كان الاول مقيدا بوقت
فليس ينسخ وان دل على التأييد فلا يقبل النسخ لانه اخبار بالتأييد ونفيه ولأنه يؤدي الى
تعذر الاخبار بالتأييد والى نفي الوثوق بتأييد حكم ما ولى جواز نسخ شريعتم وأجيب
بأنه قد يكون موقتا وينسخ قبل فعله أو بعد فعل بعضه على ما يأتي قولهم وان دل على التأييد
فلا يقبل ممنوع فانه يصح أن يقال صم رمضان أبدا ثم ينسخ لأنه يصح أن يقال صم رمضان
معين ثم ينسخ فهذا أجدر لانه ثبت الوجوب لمعين مستقبل ثم لم يستمر وهو معنى النسخ قولهم
إخبار بتأييد الحكم ونفيه قلنا الأمر بالشئ في المستقبل غير مخبر فيه بتأييد مستأنز بتأييد
الحكم ولا استمراره وانما يستأنز أن الفعل في المستقبل أبدا متعلق الوجوب فاذا تبين زوال
التعلق بالنسخ لم يكن منافعا كالموت قالوا لو جاز ذلك لكان قبل وجوده أو بعده أو معه
ولا يرتفع شئ قبل وجوده ولا بعد وجوده لانهم معدومان ولا حال وجوده لما يؤدي الى كونه
موجودا معدوما قلنا المراد أن التكليف الذي ثبت بعد ان لم يكن زال كإزالة الموت
لا الفعل فلا يلزم شئ مما ذكره الرواض ان كان علم استمراره أبدا استعمال نسخه وان كان
علم استمراره الى وقت معين فالحكم منته بنفسه فلم ينسخ شئ قلنا علم استمراره الى وقت معين
بنسخه فيه كما علم استمرار حياة زيد الى وقت معين لاهلاكه فيه فعلمه بارتفاعه بالنسخ لا يمنع
كونه منسوخا لنا على الاصفاى ما ثبت من الاجماع على وقوعه فبان شرعية تناقضه لما
يخالفهم من جميع الشرائع ونسخ وجوب التوجه الى المقدس ونسخت الوصية والأقربين
بالموارث وجوب ثبات الواحدة للعشرة بما بعده وغير ذلك مما لا يحصى كثرة لنا على اليهود
القطع اذا لم تعتبر المصالح بالجواز لأن الله تعالى يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد وان اعتبرنا المصالح
فمن القاطعون بأن المصلحة قد تكون في وقت وجوب شئ ثم تكون في وقت آخر
بقرينه وأيضاً في التوراة انه أمر آدم بترك زوجته بناته من بنيه وقبح ذلك بانفاق وقال
لنوح اني جعلت كل دابة مأكلا لك ولذريرتك وأطلقت ذلك لبعثكم كتابا العشب ما خلا الدم
وقبحتم بعد ذلك كثيرا بانفاق واعترض بأنه لا بد أن يكون ذلك التعلق مقيدا الى ظهور
شرعية أخرى قلنا الاصل عدمه فان قالوا كان دوامه مقيدا في علم الله قلنا نعم وهو معنى
النسخ واستدل بإباحة يوم السبت ثم بقرينه ويجوز ان تخان ثم بإيجابه في شريعة موسى يوم

الولادة ويجوز الجمع بين الاختين في شريعة يعقوب ثم حرم ذلك بعد واعتراض بأن رفع ما كان مباحا بحكم الأصل ليس ينسخ قالوا ونسخت شريعة محمد غير البطل قول موسى المتوازن هذه الشرع يعتو به ما دامت السموات والارض قلنا يحتلق على موسى وقيل وضعه ابن الراوندى وشرط التوازن استواء الطرفين والواسطة وذلك مفعود وأقرب قاطع في بطلانه انه لم يقله أحد لرسول الله صلى الله عليه وسلم مع الحرص على دفع قوله ولو كان ذلك عندهم صحيحا لقصت العادة بقولهم له

﴿مسئلة﴾ المختار جواز نسخ الفعل قبل دخول وقته مثل حجوا في هذه السنة ثم يقول قبل عرفة لا تجبوا ومنع المعتزلة والمير في بعض الجنبلة لئلا انه اذا تحقق التكليف بالفعل قبل وقت الفعل مع جواز قطعه بالموت وغيره حاز النسخ لانهم اساءوا والثانية تقدمت وايضا فكل نسخ قبل وقت الفعل لان التكليف بالفعل بعلمضى وقته لا ينسخ لانه ان فعل أطاع وان ترك عصى فلا نسخ واستدل بقصة ابراهيم وانه امر بالذبح بدليل الفعل ما تومرو بدليل اقدامه على الذبح وترويع الولد ونسخ قبل التمكن لانه لو كان بعده لعصى واعتراض بانه لا يثبت انه قبل التمكن الا ان يثبت ان الامر على الفور وان وقت الوجوب مضى واجيب بانه لو كان الوقت موسعا لقصت العادة بتأخير مر جاء نسخها أو موته لعظمه ولانه قال ان هذا هو البلاء المبين ولانه ان كان موسعا لماضى لا ينسخ وفي المستقبل لم يحس ما يسع الفعل فقد نسخ قبل الوقت وقولهم لم يؤمر وانما هو ذلك من دود بما تقدم وقولهم انه امر بتعمدات الذبح من اخراجه وأخذ المدينة وتله للجبن يأباه ان هذا هو البلاء المبين ويأباه وفديناه وعلى أصلهم توريط في الجبل بما يظهر به من الامر بالذبح ولا أمر وقولهم انه ذبح وكان يلحقهم عقيب قطعه يأباه كونه لم ينقل وقوله وفديناه وقولهم انه خلق صفيحة تحاس أو حديد منعه يأباه أصلهم لانه من تكليف ملايطاق وكونه لم ينقل ثم بعد ذلك يكون نسخا قبل التمكن وهو بمنه قالوا لو كان لتوارد النفي والاثبات على محل واحد في وقت واحد وهو محال لان الفعل ان لم يكن مأمورا به في ذلك الوقت لم ينسخ واجيب بانه لم يكن مأمورا به في ذلك الوقت وانما كان مأمورا به قبل ذلك الوقت ثم تبين انقطاع التكليف عند ذلك الوقت قالوا ويجوز لكان أمر اعم لا يريد وذلك بمنع قلنا وذلك جائز على أصلنا كما تقدم قالوا يؤدى الى أن يكون الكلام الواحد أمر او نهي وذلك محال قلنا انما يكون أمر او نهي باعتبار متعلقاته المختلفة فانما يمنع اذا تعدت فاما اذا اختلفت فلا

﴿مسئلة﴾ الجمهور جواز نسخ الحكم المقتضيه بالتأييد مثل صوموا أبدأ ولو كان نما
أما لو كان التأيد لبيان مدة بقاء الوجوب واستقراره فإن كان نما لم يقبل خلاصه والاقبل
وجعل على مجازة لانه لا يز يدلى صم غدا ثم نسخ قبله قالوا التأيد معناه انه دائم والنسخ
يقطع الدوام فكان متناقضا وأجيب بأنه لا منافاة بين تأييد الفعل الذي تعلق به التكليف
وبين انقطاع التكليف كما لو كان معينا وكالموت

﴿مسئلة﴾ الجمهور على جواز النسخ لا الى بدل لانه إن لم يقبل برعاية الحكمة فلا اشكال
وان قيل بها فلا يمتنع في العقل أن تكون مصلحة المكلف في نسخ الحكم لا الى بدل وأيضا
فانه وقع بدليل نسخ وجوب الصدقة قبل مناجاته صلى الله عليه وسلم ونسخ وجوب الامساك
بعد الغطر ونسخ تحريم ادخال لحوم الاضاحي وغير ذلك لا الى بدل قالوا قال نأت بغير منها أو
مثلا وأجيب بأن الخلاف في نسخ الحكم لا في اللفظ ولا دلالة في ذلك سلمنا ولكنه عام
يقبل التخصيص سلمنا امتناع التخصيص ويكون رفعه لا الى بدل خيرا من اثباته لما علم من
المصلحة ولو سلم فلا يدل امتناع الوقوع على امتناع الجواز

﴿مسئلة﴾ الجمهور على جواز النسخ بأقل خلافا لبعض الشافعية وأما الاخف والمساوي
فاتفاق لنا ماتقدم قبلها وأيضا فانه وقع بدليل وجوب صوم رمضان على التخيير بينه وبين
العقوبة ثم نسخ بعمه ونسخ صوم يوم عاشوراء بصوم رمضان ونسخ الحبس في السيوت
والتعنيف على الزنا بالحد قالوا نقلهم الى الاقل أشق وأبعد عن المصلحة قلنا لا يزكم في ابتداء
التكليف والجواب بعد تسليم اعتبارها انه لا بعد في أن يعلم أن مصاحته بعد الاخف في الاقل
كما نقلهم من المصحة الى السقم ومن الشيب الى الهرم قالوا قال ير يد الله أن يخفف عنكم
ير يد الله بكم اليسر ولا ير بكم العسر وأجيب بأنه لا عموم في الأولى وان سلم فسيها قبل
على المالك لتخفيف الحساب والعقاب وتكثير الحسنات والثواب ولو سلم عموم في الجميع
فجاز فيه تسعية للشيء بعاقبته مثل ﴿لنوا للوت وابنوا الخراب﴾ بما ذكرناه ولو سلم
عمومه في الغور فخصوص بالبعض بما ذكرناه كما خصه بخروج فعال التكليف المبتدأة
واستلثاه في الاموال والأبدان قالوا نأت بغير منها أو مثلا والمعنى نأت بغير منها الحكم والا
فالقرآن لا تفاضل فيه ولا شق ليس بغير منها المكلف وأجيب بما تقدم وبأن الاشق خير
للكلف باعتبار جزيل الثواب في العاقبة بدليل ذلك بأنهم لا يصيهم ظمأ الآية كما يقول
الطيب للريض الجوع خير لك

﴿مسئلة﴾ الجمهور على جواز نسخ التلاوة دون الحكم وبالعكس ونسخهما معا خلافا لبعض المعتزلة لأنان جواز تلاوة الآية حكم وما يدل عليه من الاحكام حكم آخر واذا ثبت تغايرهما جاز نسخهما ونسخ أحدهما كغيرهما وأيضا النقل اما فيما قلنا من عائشة كان فيها أنزل عشر رضعات محرمان وأما نسخ التلاوة فلعبار وى عمر كان فيما أنزل الشيخ والشيخة اذا نيا فارجوهما البتة نكالا من الله ورسوله وأما نسخ الحكم فكأنسخ آية الاعتداد بالحوال وفي جواز نسخها المحدث وتلاوتها الجنب ترددوا الاشبه جوازه قالوا التلاوة مع حكمها كالعلم مع العالمية والمنطوق مع المفهوم فلا ينفك كان وأجيب بمنع التغاير في الأول فان العالمية قيام العلم بالذات ومنع المفهوم ولو سلم الجميع فالتلاوة اشارة للحكم في ابتدائها دون دوامها فاذا انتفى دوامها لم يلزم انتفاء مدلولها وكذلك العكس قالوا لو نسخ الحكم فقط كانت التلاوة موهمة بقاءه فيؤدي الى الجهيل وأيضا نزول فائدة القرآن وهو باطل قلنا مبني على التفسير وهو باطل ولو سلم فلا جهل مع الدليل فان المجتهد يعلم والمقلد فرضه التقليد وفائدته كونه مجزأ وكونه قرآنا يلى

﴿مسئلة﴾ التكليف بالاجبار بشئ ثم نسخ جائز باتفاق عقلا كان أوعاديا أو شرعيا كوجود الباري وإيمان زيدو وجوب شئ واختلفو في جواز نسخه بالاجبار يقتضيه والجمهور على جوازه خلافا للمعتزلة وهي مبني على التفسير والتقيج وأما نسخ مدلول الخبر فان كان مما لا يتعين كوجود الباري وحديث العالم فتسحيل وأما ما يتغير كإيمان زيد وكفره فالقاضي وأبو هاشم وكثير على منعه وكثير من المعتزلة على جوازه ومنهم من أجازته في المستقبل لا الماضي لنا انه ان كان بنص أو علم القصد اليه بنص فالخبر الثاني يقتضيه وهو باطل وان كان بظاهر فالثاني تخصيص قالوا اذا قل بنص أنتم مأمورون بصوم كل رمضان جاز نسخه قلنا لا بمعنى صوم أو فليس يجزى قالوا قال أنا افضل كذا أبدا وقال أردت عشرين سنة قلنا تخصيص محقق بالاتفاق

﴿مسئلة﴾ الاتفاق على جواز نسخ القرآن بالقرآن كالمعتدين والخبر المتواتر بالمتواتر والآحاد بالآحاد كصريح زيارة القبور ثم قال كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزروها والآحاد بالمتواتر واختلف في وقوع نسخ المتواتر منها بالآحاد فنفاها الأكثر والختار أنه ان كان المتواتر نسا فالعمل به تقسم أو تأخر أو جهل لنا في النص طاع فلا يقابله المظنون وفي المظنون أن مكن الجمع بتأويل أحدهما فوجب كذا ذكر في تخصيص العام قالوا قد وقع فان

توجه بيت المقدس كان متواترا وان أهل قباء سمعوا مناديه صلى الله عليه وسلم الآن القبلة قد حولت فاستداروا ولم ينكروا عليه الصلاة والسلام عليهم وأجيب بأن الظاهر انهم علموا بالقرائن لما ذكرناه قالوا كان يرسل الآحاد لتبليغ الأحكام المجردة مطلقا مبتدأة ونادخة وأجيب الآن أن يكون مما ذكرناه بدليل ما ذكرناه قالوا قال تعالى قل لا أجد ندخت بنبهه عن كل ذي ناب من السباع فالتبر أجدر وأجيب اما بجمعه واما بأن المعنى لا أجد الآن ونحرم حلال الاصل ليس بنسخ

مسئلة الجمهور على جواز نسخ السنة بالقرآن وللشافعي قولان لانه لو فرض لم يلزم منه محال وأيضا فانه وقع لان التوجه الى المقدس ثبت بالسنة ونسخ بالقرآن ومصلحته صلى الله عليه وسلم أهل مكة عام الحديبية بالسنة على ان من جاءه سلماء رده فجات امرأة فأزل الله تعالى فان علمقوهن مؤمنات والمباشرة بالدليل كانت حراما بالسنة ونسخت بالقرآن ويوم عاشوراء كان واجبا بالسنة ونسخ بالقرآن واعترض بأنه يجوز أن يكون نسخ بالسنة والقرآن واقعا وأجيب بأن جواز ذلك لو كان مانعا لم يثبت ناسخ معين لان التقدير منطوق قالوا قال تعالى ليبين والتميز رفع لا بيان وأجيب بأن المعنى ليبلغ ولو سلم فالنسخ أيضا بيان ولو سلم فليس فيه ما يدل على نفي النسخ قالوا لو نسخ القرآن بالسنة فصلحت منه النفرة وأجيب بأنه اذا علم أن الجميع من عند الله فلا فرق بين السنة والقرآن

مسئلة الجمهور على جواز نسخ القرآن بالسنة المتواترة وقطع الشافعي والظاهرية بامتناعه لنا ما تقدم قبلها واستدل بأنه وقع فانه لا وصية لو ايرث نسخ الوصية للوالدين وبأن الزجيم المحصن نسخ الجلد وأجيب بأنه يلزم نسخ المعدوم بالظنون لانها آحاد وهو خلاف الفرض قالوا نأت بغير منها أو مثلها فدل على أن الآية لا تنسخ الآية لان السنة ليست مثلها ولا خيرا ولا نه قال نأت والضعيف لله تعالى ولانه قال مثلها والبدل انما يكون من جنس البديل ولأنه قال ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير فدل على أنه هو الآتي وأجيب بأن المراد الحكم بدليل أن القرآن لا تفاضل فيه والناسخ أصلح للكلف أو مساو فيكون حكم السنة أصلح وصح نأت لأن الجميع من عنده وصح مثلها لان الاحكام من جنس واحد وصح ألم تعلم لأنه من عنده قالوا قال قل ما يكون لي أن أبدله وأجيب بأنه ظاهر في تبديل الرسم والتزاع في الحكم ولو سلم فالسنة أيضا بالوصي قالوا قال واذا بدلتنا إلى آخرها وأجيب بأنه ظاهر في تبديل الرسم والتزاع في الحكم ولو سلم فليس فيه ما يدل على نفي مساواة

﴿ مسألة ﴾ الجمهور على أن الاجماع لا ينسخ لنا لو نسخ بنص قاطع أو بالاجماع قاطع لكن الأول خطأ وهو باطل ولو نسخ بغيرهما السكان أبعد للعلم بتقديم القاطع قالوا لو اختلفت الأمة على قولين فقد أجمعوا على أنها اجتهادية فلو اتفق اجماعهم على أحدهما كان نسخاً قلنا لا نسخ بعد تسليم جواز ذلك وقد تقدمت

﴿ مسألة ﴾ الجمهور على أن الاجماع لا ينسخ به لأنه ان كان عن نص فالنسخ النص لا الاجماع وان كان عن غير نص فلانسخ لان الاول ان كان عن قطع فالاجماع خطأ وان كان عن ظاهر فقد ينسفان شرط العمل به وهو رجحانه قالوا قال ابن عباس لعثمان كيف يحبب الأثم بالأخوين والله تعالى يقول فان كان له إخوة والاخوان ليسا أخوة فقال حببها وملك يا غلام وأجيب بأنه انما يكون نسخاً أن لو ثبت المفهوم وثبت أن الأخوين ليسا أخوة بقاطع وحينئذ يكون النسخ بنص والا كان الاجماع خطأ

﴿ مسألة ﴾ المختار أن القياس المظنون لا يكون ناسخاً ولا منسوخاً بخلاف المقطوع به أما الاول فلأنه ان كان ماقوله قطعاً بعد رخصه بالمظنون وان كان ظنياً بين فقدان شرط العمل به وهو رجحانه فلانسخ لأنه ثبت عقداً كان كل مجتهد مصيباً والمعييب واحد أو أماً الثاني فلأن ما بعده ان كان قطعياً وظنياً بين فقدان شرط العمل به وأماً المقطوع به فهو زمنه بالمقطوع به في حياته وأما بعده فيبين أنه كان منسوخاً قالوا كما صح الخصم به صح النسخ قلنا منقوض بالاجماع وبدليل العقل ويخبر الواحد

﴿ مسألة ﴾ المختار جواز نسخ أصل الفحوى دونه وامتناع نسخ الفحوى دون أصله ومنهم من جوزه ما ومنهم من منعها لنا أن جواز التأنيف بعد تعريمه لا يستلزم جواز الضرب وان تعريم التأنيف يستلزم تعريم الضرب والامتناع ما لو امتنع المانع الفحوى تابع رفعه بارتفاع المتبوع وأجيب بأنه تابع للدلالة للحكم والدلالة باقية المجوز دلالتان فلا يلزم من رفع حكم أحدهما رفع حكم الأخرى وأجيب اذ لم يكن مستلزماً

﴿ مسألة ﴾ المختار ان نسخ حكم أصل القياس لا يبق مع حكم الفرع لانه يستلزم خروج العلة عن الاعتبار في بطل الفرع لا تنفاد العلة قالوا الفرع تابع للدلالة للحكم الأصل فلا يلزم من انتفائه انتفاء دلالة كونه في منطوق الفحوى وأجيب بأنه يلزم من انقطاع الحكم انقطاع الحكمة المعبرة ويلزم انتفاء الحكم لاستحالة بقائه بغير حكمة معتبرة قالوا احكم بالقياس على انتفاء الأصل بغير علة وأجيب بأنه حكم بانتفاء الحكم لا انتفاء علة لا بالقياس

﴿مسئلة﴾ المختار أن التامع قبل تبليغ رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يثبت حكمه لئانه لو ثبت لأدى الى وجوب تحريم مع الاتحاد لا ناقطعون بأنه لو ترك الاول أثم وأيضا فإنه لو عمل بالثاني عصي اتفاقا وأيضا لو ثبت ذلك ثبت قبل تبليغ جبريل لانهما سواء والثانية اتفاق قالوا حكم متجدد فلا يعتبر فيه علم المكلف وأجيب بأنه لا بد من اعتبار التمكن وهو منتف

﴿مسئلة﴾ العبادة المستقلة ليست بنسخ باتفاق ونقل عن بعض العراقيين أن زيادة صلاة سادسة تكون نسخا واختلف في زيادة جزء مشروط أو زيادة شرط أو زيادة ترفع مفهوم المخالفة فالشافعية والمالكية والجباة وأبو هاشم ليس بنسخ والحنفية نسخ وقيل الثالث نسخ وقال عبد الجبار إن غير به تغييرا شرعيا حتى صار وجوده وحده كالعدم كزيادة ركعة في الفجر وكالتعريب على الحد وكزيادة عشرين على القذف أو كان تغييرا في ثالث بعختيار بين فعلين فإنه ينسخ تحريم ترك الفعلين والافلا وقال الغزالي أن اتصل به اتصال اتحاد كزيادة ركعة فيسحق والافلا كزيادة عشرين في القذف والمختاران الزيادة أن رفعت حكما شرعيا بعد ثبوته بدليل شرعي متأخر كان نسخا والافلا لئان ذلك نسخ وما مخالفه ليس بنسخ هذا - حظ الأصول ولذا كره وعاد اقال في النعم السائمة الزكاة ثم قال في المعروفة الزكاة فإن ثبت المفهوم وثبت أنه إذا كان نسخا والافلا إذا جعلت صلاة الصبح ثلاث ركعات كان نسخا لانه قد ثبت تحريم الزيادة عليهما وتقديم التشهد ثم ثبت وجوب الزيادة وتأخير التشهد بدليل شرعي متأخر إذا زاد على الحد التعريب كان نسخا لانه ثبت تحريم الزيادة عليه ثم ثبت وجوب الزيادة بدليل شرعي متأخر قالوا لو كان منتقيا بحكم الاصل فاثباته ليس بنسخ كغيره قلنا هذا لو لم يثبت تحريمه إذا وجب غسل الرجلين معينا ثم خير بينه وبين المسح على الخفين كان نسخا لانه ثبت وجوب غسل الرجلين ثم ثبت التخيير فيه وإذا قال تعالى واستشهدوا شهادتين ثم جوز الحكم بشاهدتين لا يكون نسخا لانه ليس فيه ما يمنع الحكم بشاهدتين ولو قيل بمفهومه ومفهوم فإن لم يكونا رجلين إذ ليس فيه ما يدل على أن ما سوى ذلك لا يحكم به مع انه خبر واحد إذا أطلقت رتبة الطهارة ثم قيدت فإن ثبت ارادة الاطلاق كان نسخا والاعتقيد للطلق كالتقديم إذا وجب قطع بد السارق ورجله على التعيين ثم أبيع قطع رجله الأخرى كان نسخا لانه قطعها إذا زيد في الطهارة اشتراط غسل عضو فليس بنسخ لانه إنما حصل به وجوب ما كان مباحا بالاصل قالوا كانت مجزأة فصارت غير مجزأة قلنا معنى كونها مجزأة

امتنال الامر بفعلا وذلك غير مرتفع وانما المرتفع عدم توقفها على شرط آخر وذلك مستند الى حكم الاصل وكذلك لو زيد في الصلاة شرط ولم يكن الايمان به محرما اذا قال ثم أعوا الصيام الى الليل ثم أوجب صوم أول الليل فليس بنسخ وان قلنا بالمفهوم لأن غايته أنه ليس بواجب بل باق على حكم الاصل

﴿مسئلة﴾ اذا نسخت سنة العباد لم يكن نسخها بائناق واذا نقص جزء العادة أو شرطها فلا اشكال في أن وجوب الجزء المنقوص والشرط منسوخ والمختار انه ليس بنسخ تلك العادة مطلقا وقيل نسخ لها وقال عبد الجبار ان كان جزءا لشرطا فان عني انه لم يبق وجوب ركعتين في الجزء ولا أربع في الشرط فعناد وان عني انها كانت على صفة فتغيرت فواضح لنا لو كان نسخها لوجوبها لاقتربت في الوجوب الى دليل ثان وهو خلاف الاجماع قالوا ثبت تحريمها بغير طهارة وبغير ركعتين ثم ثبت جوازها أو وجوبها بغيرهما وأجيب بأن هذا ليس بنسخ للعبادة وانما لم تكن حراما قالوا كانت الاربع تجزئ ثم صارت لا تجزئ وأجيب لوجوب الاقتصار

﴿مسئلة﴾ الاتفاق على جواز رفع جميع التكليف باعدام العقل وعلى استعماله انتهى عن معرفته تعالى الاعن من يجوز تكليف المحلل لان العلم ينهيه يستدعي معرفته تعالى والمختار جواز نسخ وجوب معرفته وتحريم الكفر والظلم خلافا للعتلة وهي فرع التفسير والتعقيب والمختار جواز نسخ جميع التكليف وقال الغزالي بالمنع لنا انها أحكام مجاز نسخها كثيرها قالوا اذا نسخت التكليف المتقدمة فلا ينفلك عن وجوب معرفته بالنسخ والناسخ وهذا تكليف وأجيب أنه لا يمنع علمه بنسخ جميع التكليف عند علمه بالنسخ فينقطع التكليف بمعرفة النسخ فياتقنم

﴿أصل في النسخ﴾

النسان ان تعارض من كل وجه معلومين أو مظنونين وعلم تأخر أحدهما فالأخر ناسخ ويعرف ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم هذا ناسخ وهذا منسوخ أو ما في معناه مثل كنت نهيتكم أو باجماع الامة على ذلك أو بالتاريخ كالموتل المتقدم ولا يثبت بقول الصحابي كان الحكم كذا ثم نسخ فانه قد يكون عن اجتهاد أما اذا قال في أحد المتوازن انه كان قبل الآخر فيه نظر

ولا يثبت بكونه في المصحف قبله لانه ليس ترتيبه على النزول وكذلك كون راوى أحدهما من أحداث الصحابة أو متأخر الاسلام لانه قد ينقل عن تقدمت صحبته أو تكون رواية الآخر هي المتأخرة وكذلك كون أحدهما متجددا للصحة بعد انقطاع صحبة الآخر وكذلك كون أحدهما على وفق الأصل فان قدر اقرارهما فغير مستقيم وان جوزة قوم وينقذ به فالوجه الوقف أو التخيير ان أمكن وكذلك اذا لم يعلم فان كان أحدهما معلوما فالعمل بالمعلوم مطلقا ويكون ناسخا ان تأخر والا فلا فان تنافيا من وجه دون وجه كقوله من بدل دينه فاقتلوه مع قوله نهيت عن قتل النساء فان كل واحد منهما يخص من الآخر من وجه وأعم من وجه فحكمهما في ذلك حكم تنافيا من كل وجه

﴿ القياس ﴾

لغة التقدير قسث الثوب بالذراع وفي الاصطلاح مساواة فرع لأصل في علة حكمه ويلزم المصوب بزيادة في نظر المجتهد لانه لا يخرج عن كونه قياسا صحبا في حقه بتبين النقط بخلاف الخطئة وحاصله أن القياس تشبيه في نظر المجتهد لمساواة محققة يطلبها المجتهد وهو باطل لانه من الأدلة ومن زاد في العلة المستتبطة فرأيه أن الحكم بغيرها ليس بقياس وان أراد العاصمعه قيل تشبيه فأورد قياس الدلالة فان شرطه أن لا تدكر العلة وأوجب تارة بأنه ليس بالقياس الحدود وتارة بأنه لا بد من الدلالة على المساواة فيها وان لم يصرح وهو الصحيح وأورد قياس العكس ومثاله لما وجب الصيام في الاعتكاف بالنذر وجب بغير نذر عكسه الصلاة لما تجب فيه بالنذر لم تجب بغير نذر وأوجب بالأول أو بأن المقصود مساواة الاعتكاف بغير نذر في اشتراط الصيام بالنذر بمعنى لا تفرق أو بالسرد كرت الصلاة لبيان الائناء وقياس الصيام بالنذر على الصلاة بالنذر (١) وقولهم بذل الجهد في استخراج الحق وقولهم الدليل الموصل الى الحق وقولهم العلم عن نظر مرر ودون النص والاجاع وبأن البذل حال القياس والعلم ثمرة القياس أبو هاشم جل الشئ على غيره بأجرا حكمه عليه ويرد عليه ما فرغ معدوم لذاته فانه ليس بشئ اتفاقا والجل بغير جامع فانه ليس بقياس عبد الجبار جل الشئ على الشئ في بعض أحكامه بضرب من التشبيه ويرد عليه ما قبله أبو الحسن فيحصل حكم الأصل في الفرع

(١) نسخة وبأن المقصود انه لا يصح اشتراطه بالنذر كالصلاة وقد ثبت ثبوت على انه لكونه اعتكافا

لاشتباههما في علّة الحكم عند المجتهد وأورد على نفسه قياس العكس وأجاب بأن تسميته
بجواز ورد عليه أن التعصيل ثمرة القياس وقول القاضي حمل معلوم على معلوم في اثبات حكم
لهما أو نفيه عنهما بأمر جامع بينهما من اثبات حكم أو صفة أو نفيهما حسن الآن حمل أن أمر بد
بالتشبيه فجواز وإن أراد اثبات الحكم فهو ثمرة وأنه مشعر بأن اثبات الحكم في الاصل به
وما ورد على قوله في اثبات حكم لهما أو نفيه من أنه تكريه أو تفصيل مستغنى عنه من دودبانه
لوا سقط لدخل التشبيه في غير ذلك وليس بقياس وأما الوجه وأما الجوابه واضح وقولهم تفصيل الجامع
عرضي له صحيح وأما ذكره زيادة بيان وقولهم ثبوت حكم الفرع فرع عن القياس فتعريفهم خطأ
دور وأوجب عنه بأن المحدود القياس الذهني وثبوت حكم الفرع الذهني والخارجي ليس
فرعاً له وأما أنه الأصل والفرع وحكم الأصل والوصف الجامع وأما حكم الفرع ففرع له لثبوته
عليه ولو كان ركناً لتوقف على نفسه وهو محال فالأصل محل الحكم المشبه به وقيل النص
الدال على حكمه وقيل حكمه فاذا قال صلى الله عليه وسلم حرمت الخمر فالأصل الخمر وقيل
النص وقيل التحريم والنزاع لفظي لأن المعاني متفق عليها والأصل في اللغة ما ينسب إليه غيره
وما لا يقتصر إلى غيره فيصح تسمية كل منهما أصلاً للأول ويختص المحل بأنه لا يفترق اليهما
ويقتصران إليه فكان أولى والفرع محل الحكم المشبه وقيل حكمه على القولين وكان الثاني
أولى لأنه الذي يبنى ولأنه المقتدر ولكم لم يسموا محل الحكم المشبه به أصلاً سمووا محل الآخر
فرعاً والوصف الجامع فرع في الأصل لأنه عنه ينشأ وأصل في الفرع لأن حكمه يبنى عليه فمن
شرط حكم الأصل أن يكون شرعياً لأنه الفرض منه وأن لا يكون منسوخاً لأنه انما يعدى
بناء على اعتبار الشرع والوصف الجامع وإذا كان منسوخاً زال اعتباره وأن يكون دليله
شرعياً وأن يكون غير فرع على المختار خلافاً للحنابلة والبصري لأنهما إذا اختلفا فذكر
الوسط ضائع كما لو قال الشافعي في السفر جل مطعوم فيكون ربوا كالنقاع ثم تقيس
النقاع على البر وإن كانت مغارة فسد لأن الأولى لم يثبت اعتبارها والثانية ليست في الفرع
كما لو قال الشافعي في الجذام عيب يفسخ به البيع فيفسخ به النكاح كالقرن والرتق ثم تقيس
القرن والرتق على الحب والعنفوات الاستقاع وأما لو كان فرعاً يخالفه المستدل كما لو قال
الحنفى في الصوم نية النقل أي بما أمر به فيصح كفر بنية الحج فلا يبنى عليه لأنه لا يستدعيه
ولا الزامية لأن الظاهر أن العلة عند ما في الأصل غير ذلك ولو قدر فليس تقدير خطأ في الفرع
بأولى من خطأ بالمستدل في الأصل ومنها أن لا يكون معدولاً به عن القياس فمعدولاً يقتل

معناه ونخرج عن قاعدة كشهادة خمر يمتوحده أو يخرج كاعداد الركعات ونصب الزكوات ومقادير الخلود والكفارات ومنه ما لا نظير له وله معنى ظاهر كترخص المسافر والمسح للشقة أو لا معنى له ظاهر كالقسامة وضرب الدبة على العاقلة ومنها أن لا يكون ذاقيا من مركب وهو عر وه عن النص والاجماع والاستثناء بموافقة الخصم لحكم الاصل مع منعه على الاصل أو منعه وجوده في الاصل وهو مركب الاصل ومركب الوصف فالأول أن يجمع بعلته فيعين الخصم علة أخرى كما لو قال الشافعي عبد فلا يقتل به الحر كما كتب فيقول *الحاكم في العلة في الأصل* تخلف علة المستحق من السيد والورثة فان صح بطل اللاحق وان بطلت منعت حكم الاصل فابتغى عن عدم العلة في الفرع أو منع الاصل وبمهي مركبا لا اختلاف ما في تركيب الحكم فالمستدل ركب العلة على الحكم والخصم بخلافه الثاني أن يجمع بعلته بخلافه في وجوده في الاصل كما لو قال الشافعي تعليق للطلاق فلا يصح قبل النكاح كما لو قال زينب التي أتت وجهها طالق فيقول الخصم العلة عندى مفقودة في الاصل فان صح وجودها منعت حكم الاصل وان بطل بطل اللاحق فابتغى عن منع الاصل أو عدم العلة في الاصل أما إذا سلم انها العلة وانها موجودة انتهض الدليل عليه على الصحيح لانه معترف بصحة الموجب كما لو كان مجتهدا وكذلك لو أثبت الاصل بنص ثم أثبت العلة بطريقها على الاصح لانه لو لم يقبل لم تقبل مقدمة تقبل المنع ومنها أن لا يكون دليل حكم الاصل شاملا لحكم الفرع وأما شرط علة الاصل فلا خلاف في الاوصاف الظاهرة غير المضطر بعقلية أو حسية أو عرفية واختلف في شرط قهائها أن لا يكون المحل ولا جزأ منه لانه لو كان ذلك لا يحد الاصل والفرع وهو محال نعم انما يكون ذلك في العلة القاصرة ومنها أن يكون بمعنى الباعث لا بمعنى الامارة الطردية ومعناه أن يكون مشتقاً على حكمة مقصودة للشارع من شرع الحكم لانها لو كانت مجرد أمانة لم يكن لها فائدة الا تعريف الحكم والحكم معترف بالنص أو بالاجماع وأيضا فان علة الاصل مستبعدة من حكم الاصل فلو كانت مجرد أمانة لكان دورا ممتعا وذلك امانتها أشبه ومنها أن يكون وصفا ضابطا للحكمة لا حكمة مجردة لخفاها أو لعدم انضباطها ولو أمكن اعتبارها جاز خلافا للذكر لنا أن الحكمة هي المقصودة من شرع الحكيم وانما اعتبار الوصف لخفاها أو لعدم انضباطها ومنها أن لا يكون عدما في الحكم الثبوتى لانه لو كان عدما لكان مناسباً أو مظنة مناسب وتقرر الثانية انه ان كان عدما مطلقا قسبته الى كل حكم سواء كان مخصصاً بأمر فذلك الامر ان كان وجوده منشأ مصلحة فعدمه

يستلزم عدمها فلا مناسبة وإن كان نسياً مفسدة فهو مانع وعدم المانع ليس علة وإن كان وجوده ينافي وجود المناسب لم يلحق عا. منه مظنة تقيضه لأنه إن كان ظاهراً أغنى بنفسه وإن كان خفياً فقيضه خفى ولا يلحق الخفى مظنة الخفى وإن لم يكن فوجوده كعدمه وأيضا لم يسمع أحد يقول العلة كذا أو عدم كذا واستدل بأن العادة أن العلم لا يكون مناسبا وأجيب بمنع العادة واستدل بأن علة تقيض لآلة وتقيضه ليس بعدم لأنه سلب وجوداً وثبوت وتقيض السلبين ليس بعدم ولا سلب عدم لأن تقيضه عدم وهو باطل وأجيب بأن ذلك إنما ينهض أن لو ثبت أن العلة وجود بمحضه أو ثبوت لعدمها إذا كان لأمر يشترك فيه الجميع فلا قالوا صرح بتعليل الضرب بانتفاء امتثال الأمر وهو علم ورد بأنه مطلق بالكف عن الامتثال وهو وجود محقق قالوا ثبت صحة التعليل بكل مناسب بنفسه أو بملازمه فيندرج العلم ورد بأنه لا يصح مناسبا فلا يندرج والخلاف في أن العلم لا يكون جزءاً من العلة مثله وبمحضه اعتراض وهو أن انتفاء معارضة المعجزة جزء من المعرف بكونها معجزة وكذلك الدوران وأحد جزئيه العلم مع العلم وأجيب بأن ذلك شرط لأجزاء من المعرف ومنها اختلف في كونه حكماً شرعياً أو مختاراً أنه إن كان باعنا على حكم الأصل لتعصيل مصلحة لا يدفع مفسدة صرح لأنه لو كان الدفع مفسدة لم يشرع إذ لا يشرع حكم مشغل على مفسدة مطلوبة الانتفاء للشرع فإن كان لتعصيل مصلحة صرح إذ لا بعد في شرع حكم مشغل على مصلحة مقصودة من شرع حكم آخر كالنجاسة فإنها علة لبطلان البيع ومنها اتحاد الوصف والمختار خلافه فالأول كالأسكار والثاني كالتل العمد العدوان لنا أن الوجه الذي يثبت به الواحد يثبت به المتعدد من نفس أو ظاهراً أو مناسبة أو شبه أو سبب وتقسيم أو استنباط أو تنقيح قالوا لوضع تركيبها لسكانت العلة صفة زائدة على المجموع لأنها تحتل الهيئة الاجتماعية وتجهل كونها علة والمجموع غير المعالوم ولا ناقصاً بأنهما لذات العلة غير الموصوف وتقرر الثانية أنها إن كانت علة قائمة بكل واحد كان كل واحد علة للمجموع وإن كان واحداً فهو العلم وأجيب بأن ذلك ينتقض بالحكم على المتعدد من الحروف بأنه خبر أو اختيار أو غيره مع ما ذكره بعينه والتحقق أنه لا معنى لكونه علة إلا أن الشارع قضى بالحكم عندها للحكمة وليس ذلك بصفة لها ولو سلم أنها صفة فليست وجودية لا تمتنع قيام المعنى بالمعنى قالوا لو كان المجموع علة لسكان عدم كل وصف علة لعدم صفة عالية لاهاستغنية ويلزم تقيضها بعدم ثاب بعد عدم أول الاستعانة بتعدد عدم العلم وأجيب بأن وجود كل وصف شرط لعدمه عدم شرط لآلة سلمنا لكن ذلك

لازم في البول بعد المس وعكسه وقتل زيد بعد عمرو وجهه أن العلة الشرعية علامات فلا بعد
 في اجتماعها ضرورة ومتعددة فيجب ذلك ومنها تعددية العلة شرط في صحة القياس اتفاقا والعلة
 القاصرة بنص أو اجماع صحيحة اتفاقا واختلف في صحة العلة القاصرة بغيرهما كتعليق الباقي
 النقد بنجوه رتبة الثمن فالشافعي والاكثر على صحتها وأبو حنيفة على ابطالها لأن أن القاصرة
 المناسبة اذا ثبت الحكم حصل الظن بأن الحكم لأجلها وهو معنى صحة العلة وأيضا لو لم تكن
 صحيحة لم تكن صحيحة بالنص والاجماع واستبدل لو كانت صحتها موقوفة على تعددتها لم تكن
 تعددتها موقوفة على صحتها للدور والثانية اتفاق وأجيب بأن الدور وانما يلزم تقدم توقف
 لا توقف بمعنى قالوا لو كانت صحيحة كانت مفيدة وفائدة العلة اثبات الحكم والحكم ثابت في
 الاصل بغيرها من نص أو اجماع ولا فرع ورد بغيره في القاصرة بنص أو اجماع ولا فرع
 وبأن العلة مثبتة والنص دليل الدليل ولو سلم فلغائده معرفة كونه باعثة على الحكم
 ليكون معقولا فيكون ادعى الى القبول وأيضا لو قدر وصف آخر متعدي عملها فلا يمدى
 الابدان بوث استقلاله ومنها اختلفوا في جواز تخصيص العلة ويعبر عنه بالنقض وهو وجود
 المدعى علة مع تخلف الحكم ثالثا يجوز في المنصوصة لافي المستنبطة ورانها عكسه وخامسا
 يجوز في المستنبطة فان لم يكن بمانع ولا شرط والاختار التفصيل فان كانت مستنبطة لم تجز الا
 بمانع أو عدم شرط لانها لا تثبت عليها الا بأحد هالان انتفاء الحكم اذا لم يظهر مانع لعدم المقضي
 وان كانت منصوصة بظاهر عام فان أمكن ابطال استقلالها تنقيد بتأويل أولي بعد النقض
 كما لو جاء الخارج العكس ناقض ثم ثبت أن الفصل لا ينقض فيصل على الخارج من السيلين
 والافكهام خصص ويحكم بتقدير المانع ولا يبطل دليل العلة بغيره ثبت لنا لو كان مبطل لابطال
 الخصص لانه تخصيص لمعوم دليلها بدليل راجح وأيضا فيه جمع بين الدليلين فوجب المصير
 اليه كثيره وأيضا لازم بطلان علة مقطوع بها كطل القصاص والجلد وغيرها أبو الحسين
 لو صححت مع النقض لوجب أن لا يكون محل النقض لعله أخرى لانه اذا ثبت منع بيع الحديده
 بالحديد متفاضلا لكونه موزونا ثم علم بيع الرصاص بالرصاص مع كونه موزونا لكونه
 أيضا علم أن منع الحديد انما كان لكونه موزونا وغيره أيضا فثبت أن كون النقض لعله
 أخرى تنافي الصحة والثانية واضحة وأجيب بأن ذلك من قبيل انتفاء المعارض لامن جلة
 العلة الباعثة فيرجع النزاع لفظيا قالوا لو صححت مع النقض لمصححت مع المعارض فيلزم حصول
 الحكم مع المعارض وأجيب بأن معنى صحتها اقتضاؤها وهو كونه باعثة لازم الحكم فانه

مشرط بوجود الشرط وانتفاء الموانع قالوا كما شهد حصول الحكم عنده بأنه علة شهد انتفاؤه بأنه ليس بعلة فقد تعارض دليل الاعتبار ودليل الاهدار وأجيب بأن انتفاءه للمعارض لا ينافي الشهادة قالوا العلة العقلية لا تقبل التخصيص فكذلك الشرعية وأجيب بمنع أن العقلية لا تقبل التخصيص لغوات المحل القابل للحكم ولو سلم فالعقلية بالذات وهذه بالوضع مخصص المنصوصة لوجبت المستنبطة مع التقيض لكان لصق المانع أو عدم الشرط لأنها باطلة بتقدير انتفاء ذلك ولا يتحقق المانع إلا بعد صحتها فكان دورا وأجيب بمنع أن المانع يتوقف على صحة المقتضى لأن الحكم يتحقق للمانع مع وجود المقتضى معارضا فلان يتحقق مع عدمه أولى سلمنا لكن نمنع أن المقتضى يتوقف على المانع لأن المقتضى طرعا يعرف بهما فيكم به عندها والمانع من قبيل المعارض فان ترجع اتنى حكم المقتضى مع بقائه مقتضيا كغيرهما من الأدلة إلا أنه إذا لم يثبت المانع والشرط في المستنبطة كان الخلف معارضا لأصلها فذلك لم يعمل بهما سلمنا وانما يلزم الدور أن لو كان توقفه تعلم لا توقف معية والتحقق أن استمرار الظن يصحها عند الخلف يتوقف على تحقيق المانع وتحقيق المانع يتوقف على ظهور كونها علة فلا دور كاعطاء الفقير يظن أنه لفقره وإن لم يسط فقيرا آخر توقف الظن فان لم يثبتين مانع انخرم وان ثبتين عاد قالوا دليل المستنبطة اقتران وقد شهد لها وعليها قساقطا وأجيب بأن دليل المستنبطة اقتران الامانع أو شرط مخصص المستنبطة النص على التحليل نص على التعميم فال تخصيص مبطل وحاصله أنها لا تقبله وأجيب ان كان التعميم قطعيا فلا يقبله كغيره وليس محل النزاع وان كان ظنيا فال تخصيص غير مبطل قالوا لو لم يكن لكان علة غير علة وأجيب بأنه كذلك في المستنبطة والتحقق أن الامارة قد تفتقد بمحل دون محل الخامس المناسبة والاقتران دليل ظاهر في العلية وكذلك غيرهما من طرق الاستنباط وتختلف الحكم بموجب الشك في فساد العلة فلا يعارض الظاهر وأجيب بأن انتفاء الحكم في المستنبطة دليل ظاهر على أنه ليس بعلة والمناسبة والاقتران بموجب الشك في كونها علة فلا يعارض الظاهر والتحقق أن الشك في أحد المتقابلين بموجب الشك في الآخر قالوا قال ابن مسعود هذا حكم معدول به عن شأن القياس فدل على أن القياس باق ولم يسمع نكير وأجيب بأنه محمول على مانع أو عدم شرط جمعابين الأدلة قالوا معنى الامارة العلامة ووجودها من غير حكم لا يخرجها عن الامارة بجميع الامارات كالقيم الرطب لم يطر ومركوب القاضي على باب دار وان لم يكن فيها وخير الواحد عند الرجوع عليه قلنا أما المستنبطة فمشرط كونها أمانة أن لا يتحقق الحكم عنها إلا ما

أو شرط لا تقدم وأما غيرهما فلم قالوا لو توقف كونها أمانة على ثبوت الحكم في محل آخر
 لتوقف ثبوت الحكم فيه على كونها أمانة وهو دور والافتقار واجب بأنه يتوقف توقف
 معية لا توقف تقدم فلا دور ومنها لا أكثر على أن الكسر لا يبطل العلة وهو يختلف الحكم عن
 حكم العلة المقصودة كقول الحنفى في العاصى بسفر مسافر فيترخص كغير العاصى ثم بين
 المناسبة بما فيه من المشقة فيعرض بالمسئعة الشاقة في الخضر مع انتفاء الرخصة لنا أن العلة
 السفر الذى هو مظنة الخلة العثرة الانقباض لا اختلافها باختلاف الأشخاص ولم يرد النقض
 عليها فان قيل الحكمة هي المعتبرة بتحقيقها والنقض وارد قلنا قدر الحكمة المساوية في محل
 النقض مغلون ولعلها معرض والعلة في الاصل موجودة قلنا فلا يعارض الظن القطع أمالو
 قدرنا وجود قدر الحكمة في محل النقض قلنا فهذا وإن بعد وجوده فالتخاريف قاذح لما يلزم
 من انتفاء الحكم مع ما هو العلة قطعاً وكذلك لو فرض وجوده أزيد من قدر الحكمة في محل
 النقض إلا أن ثبت عنده حكم أليق به التحصيلها وزيادة كالأول على القطع بحكمة الزجر فيعرض
 بالقتل العمد العدوان فإنه أولى بالزجر لانه أعظم فيقولوا ثبتت معها حكم أليق بها على وجه
 أبلغ وهو القتل ومنها لا أكثر أن النقض المكسور لا يبطل العلة ومعناه نقض نقض الاوصاف
 كالأول قال الشافعى في بيع الغائب مبيع بمجهول الصفه عند الماقد حال العقد فلا يصح مثل
 بعثك عبداً فيعرض بالزوج امرأته زورها لنا أن العلة كونه مبيعاً بمجهول الصفه لا بمجهول
 الصفه فقط ليرد المنكوحه فلم يحصل نقض نعم ان تبين عدم تأثيره مفرداً ومضموماً فيبطل
 لعدم التأثير أن أضر أو بالنقض ان سلم ولا بد كالمجرد الاحتراز من النقض لانه اذا لم يكن
 له تأثير كان كالدعم ومنها اختلفوا في اشتراط العكس ويطلق باعتبارين أحدهما كقول
 الحنفى لما لم يجب القتل بصغير المثل لم يجب تكبيره بدليل علة في المحدود وهو انه لما وجب
 بكبيره وجب بصغيره وليس بواضح اذا لم يمنع من وجوب القصاص بكل جارح وتخصيص
 المثل بالكبير والثانى انتفاء الحكم لانتفاء العلة وهو المراد وهو مبنى على خلاف تعديل الحكم
 بعلمين فمن جوزوه واقام يلزم العكس ومن منعه لم العكس لانتفاء الحكم عند انتفاء دليله
 فان قيل لو لم ذلك من نفي الدليل على الصانع في الصانع قلنا لسانفنى الانتفاء العلم والظن
 بالحكم لا انتفاء دليله وكذلك دليل الصانع ومنها اختلفوا في جواز تعديل الحكم بعلمين
 ومعناه أن يكون للحكم الواحد على متعددة كل واحدة مستقلة فيه نالها قال القاضى يجوز
 في المنصوصة لا المستبعدة ورابعها عكسه واختار الامام يجوز ولكن لم يقع لنا لولم يجوز لم يقع

وتقرر الثانية أن اللس والمس والغائط والبول يثبت بكل واحد منها الحدث وهو محل النزاع فان قيل الاحكام تعدد عند التعدد بدليل انه لو اتفق قتل القصاص بقي قتل الحد قلنا اضافة الشيء الى كل من أدلتها لا يوجب تعددا ثم لو سلم في القتل فكيف يصنع في الحدث وأيضا لو امتنع لامتنع تعدد الأدلة لانها أدلة المانع مطلقا لو جاز ذلك لكانت مستقلة غير مستقلة لان معنى استقلالها ثبوت الحكم بها دون غيرها فاذا تعددت تناقضت وأجيب بأن معنى استقلالها انها لو انفردت استقلت ولا ترتفع غيرها فلا تناقض في التعدد قالوا لو جاز لاجتماع المثلان لان كل واحد يقضي لمحله مثل الآخر واجتماع المثلين يستلزم التقيض لان المحل يكون مستغنيا غير مستغن وهو في الترتيب تحصيل الحاصل وأجيب بأن ذلك في العطل العقلية فاما مدلول الدليلين فلا قالوا لو جاز لما نطق الأئمة في علمه بالالترجيح لان من ضرورته حصول الشروط لو قدرت كل علمة منفردة والثانية معلومة وأجيب بأنهم تعرضوا للابطال الا بالترجيح ولو سلم فلا جاع على اتحاد العلمة هنا ولا يلزم جعل كل منهما جزأ القاضى الجواز في المنصوصة واضح وأما المستنبطة فيجوز أن يكون كل جزء علمة فيحتاج في التعيين الى النص فترجع منصوبة وأجيب بأنه لا بعد أن يثبت الحكم عند كل واحدة منفردة فستبسط قالوا المستنبطة كالعقلية والمنصوصة وضعية وأجيب بأن الجميع وضعية العاكس المنصوصة قطعية والمستنبطة وهمية الامران وجوابه واضح (١) الامام وقال انه النهاية القسوى وطق الضج لو لم يكن تمتعنا شرعا لوقع ولو نادرا لان امكانه واضح والعادة تقضى بوقوع مثله ولو وقع لزم ثم ادعى تعدد الاحكام فيما تقدم والجواب انه وقع ثم القانون بالوقوع اذا اجتمعت مرة كاللس والمس والبول فقبل العلمة واحدة لا بعينها وقيل كل واحدة جزء علمة والمختار كل واحدة علمة لئلا يولم تكن كل علمة كانت جزأ وكانت العلمة واحدة والاول باطل لثبوت الاستقلال والثاني باطل للحكم المحض وأيضا لو لم يكن كل علمة لامتنع اجتماع الأدلة لانها أدلة بدليل ثبوتها متفرقة الثاني لو كانت مستقلة لاجتماع المثلان في محل وقد تقدم قالوا لو كانت كل مستقلة لزم الحكم لان الحكم ان ثبت بالجميع فكل جزء والا فهو ثابت لو احده بعينه أو لا بعينه وهو الحكم وأجيب ثبت بالجميع بمعنى ان كل واحدة دليل مستقل كالأدلة العقلية والمقفية الثالث لو لم تثبت بغير معينه لزم الحكم لان كونها مستقلة أو جزء علمة باطل بما تقدم فالتعيين يحكم ومنها

(١) هكذا في الاصل وفي المختصر العاكس المنصوصة قطعية والمستنبطة وهمية فتدبتساوى الامكان وجوابه واضح

المختار جواز تعليل حكمين بعلته واحدة اما بمعنى الامارة باتفاق واما بمعنى الباعث فلا بد في
 مناسبتهم وصف واحد للحكمين مختلفين قالوا لو ناسب حكمين لحصل الحاصل لان معنى
 مناسبتهم للحكم ان مصلحته حاصلة عند الحكم فلو قدر مناسبتهم للحكم آخر لحصل الحاصل
 وأجيب بأنه اذا كان مناسبا للحكمين لم تحصل المصلحة الا بهما ومنها أنه لا يصح التعليل بالوصف
 في صورة مع تحقيق انتفاء الحكمة لنا للعلم بأن الحكمة هي المقصودة بالحكم فاذا ثبت
 انتفى كلفتها ومنها انه ذهب قوم الى أن شرط الوصف الضابط أن لا توجد الحكمة يقينا
 دونه لما يلزم من الاستغناء عن الضابط ان اعتبرت أو أهمل الحكمة ان ألغيت والمختار
 انه يكون كلمتين احدهما المظنة والاخرى تعين الحكمة ومنها ان لا تكون العلة متأخرة
 في الوجود عن حكم الاصل لنا لو تأخرت ثبت الحكم لا يباعث لعدمه وان كانت أمانة
 فغيره تعريف المعروف لانه عرف قبلها ومنها اذا كانت العلة وجودا مانعا أو فوات شرط
 فقد اختلف في اشتراط وجود مقتضى لنا لو لم يحز في الحكم بالمانع مع عدم المقتضى
 لم يجز مع وجوده لانه اذا المقتضى معارض قالوا اذا لم يكن مقتضى كان منقيا لانتفاء
 مقتضيه وفانته لا لما تقتضى وأجيب بأنه لا بد أن يكون انتفاء المقتضى ووجود المانع أدلة
 على نفيه ومنها أن لا ترجع العلة على الحكم المستنبطة هي منه بالابطال وأن لا تكون طردية
 بحصة كالطول والقصر والسواد والبياض لما تقدم ولأن الحكم في الفرع انما يثبت بما
 يغلب على الظن ان الحكم في الاصل ثابت له ولا يأتى ذلك في الطردى لان نسبة الحكم اليه
 والى علمه سواء وأن لا تكون المستنبطة لها في الاصل معارض لا تحقق له في الفرع كما يأتى
 وأن لا يخالف نفا خاصا أو جماعا واشتراط أن لا تعارضها علة أخرى تقتضى نقيض حكمها وانما
 يصح عند رجحان المعارضة وامتناع تخصيصها واشتراط أن لا تتضمن المستنبطة زيادة على
 النص وانما يصح عند منافاة الزيادة لمقتضى النص اشتراط قوم ان تكون عن أصل مقطوع به
 والصحيح يكفي الظن وأن لا تكون مخالفة لمذهب صحابي وليس كذلك لجواز أن يكون مذهب
 الصحابي لعلة مستنبطة من أصل آخر وأن تكون في الفرع مقطوعا بها والصحيح يكفي الظن
 كالأصل وفي كونها علة وفي نفي المعارض في الاصل والفرع وأن يكون دليلها شرعا
 واختلف فيه اذا كان متنا ولا حكم الفرع بعمومه أو بخصوصه قالوا قال الشافعي في العاكمة
 مطعوم فيجوز فيه الر با كالبر ثم دل على عليه الطعم بمثل لا يتبعوا الطعام الا بمثله والثاني
 قالوا قال الحنفى في الخارج من فيء أو رعا فخرج نجس فينة فوضه كالخارج من

السيابيين ثم دل على العلة بقوله من قاء أو ردف أو أمدى فليتوضأ وضوءه لاله لانه تطويل بلا فائدة ورجوع قلوامنا شدة جدلية فلا تصح في المعية وأجيب بأنه رجوع عن القياس

﴿مسئلة﴾ أطلق الشافعية أن حكم الأصل ثابت بالعلة والخفية بالنص ومعنى الاول انها لباثة للشارع على إثبات الحكم في الأصل والخفية لا تنكر ذلك ومعنى الثاني أن النص هو المعروف للحكم لان العلة معرفة بالنسبة اليها لانها مستتبطة منه بعد ثبوته والشافعية لا تنكر ذلك فلا خلاف في المعنى ثم روط الفروع بها أن يكون خاليا عن المعارض الراجح على القول بجواز تخصيص العلة ليكون القياس مفيدا ومنها أن تكون العلة فيه مشاركة لعله الأصل اما في عينها كالشدة المطربة في النبيذ والخمر أو في جنسها كتعليل وجوب القصاص في الاطراف بجماع الجناية المشتركة بين القتل والقطع لأن القياس مساواة بينهما فاذا لم تكن مشاركة في خصوص أو عموم فلا مساواة ومنها ماثلة حكمه لحكم الأصل اما في عينه كوجوب القصاص في النفس المشترك بين المتقل والمحدد أو جنسه كاثبات الولاية على الصغيرة في نكاحها قياسا على الولاية في مالها ومنها أن لا يكون منصوحا عليه اذ ليس جعله أصلا بأولى من العكس ومنها أن لا يكون متقدما على حكم الأصل كما لو قاس الشافعي وضوءه على التيمم في وجوب النية لما يترتب من ثبوت حكم الفرع قبل ثبوت العلة لكونها مستتبطة من حكم متأخر عنه نعم يصح أن يكون الزاميا وشرط قوم أن يكون الحكم في الفرع ثابتا بالنص جملة لا تفصيلا وليس يمرضى لان الأئمة قاسوا أنت على حرام على الطلاق واليمين والظهار ولا نص جملة ولا تفصيلا

﴿المسالك في اثبات العلة﴾

لأول الاجماع في عصر على كونه علة والظن كاف كالصغر في ولاية المال ويجوز الخلاف عند لظن في وجودها في الأصل أو في الفرع الثاني النص وهو من اتب ما دل بوضعه مثل لعلة كذا أو بسبب كذا أو لأجل أو من أجل أو كى أو لى أو اذن أو مثل لكذا أو ان كان كذا أو بكذا أو مثل فانهم يحشرون ومثل السارق والسارقة فاقطعوا أو من أحيا أو رضائية فهي له ومثل قول الراوى سهار رسول الله صلى الله عليه وسلم فسيجدونى ما غر فرجهم سواء الفقيه وغيره وان كان من الفقيه أظهر كما انه من الرسول أظهر لان الظاهر انه لو لم يكن كذلك لم يغمه

ولولم يفهمه بقله ومادله بالنتية والاباء لا يوضع بل باقترانه وهو كل اقتران للحكم لولم يكن
 للتعطيل كان بعيدا وهو مراتب منها حكمه عقيب حادثة بحكم مثل قوله هلكت وأهلك فقال
 ماذا صنعت قال واقعت أهلي في نهاره من قال اعتق رقبة فانه يدل على أن الوقاع علة
 للعتق كأنه قال واقعت فكفر فان تقدير الامر بالعتق ابتداء من غير ترتيب على الوقاع بعيد
 جدا فان حذف منه بعض الأوصاف المذكورة هي تنقيح المناط ومنها ذكره مع الحكم وصفا
 لولم يكن علة لعري عن الفائدة امامع سؤال في عمله مثل أنقص الرطب اذ ابيس وامامع سؤال
 في تناظره قوله لما سأله الخنعمية ان أبي أدركته الوفاة وعليه فرض الحج فان حجبت عنه
 أينفعه قال رأيته لو كان على أيلك دين فميتته أكان ينفعه فقال نعم فذكر النظار وهو
 دين الأدي من تباعليه فيلزم أن يكون نظيره في المسؤول عنه كذلك وفيه تنبيه على الاصل
 والفرع واليه وليس من ذلك ما يورده بعضهم أن عرسا عن قبله العظم قال صلى الله عليه
 وسلم رأيته لو تضحفت أكان ذلك يفسد الصوم قال لا وانما ذلك تنص لما توجهه حرمن
 فساد القيلة للصوم لكونها مقدمة لفسد الصوم لان المضمضة مقدمة للشرب المفسد للصوم
 وليست مفسدة لا تعطيل لمنع الافساد يكون المضمضة مقدمة الفساد اذ ليس في ذلك ما يتخيل
 مانع من الافساد بل غايته أن لا يكون مفسدا وامام غير سؤال كقوله حين توضع ابعاء قد
 نبئت فيه تمرات ثمرة طيبة وماء طهور فانه يدل على جواز الوضوء به والا كان ضائعا ومنها أن
 يفرق بين أمرين بصفة فانه يشعر بأنها علة التفرقة امامع ذكر أحدهما مثل القاتل لا يرث واما
 مع ذكرهما مثل الراجل سهم والغارس سهمان وقد يكون بالغاية مثل حتى يطهرن وبالاستثناء
 مثل الآن يعفون وبلاستدراك مثل ولكن يؤخذكم ومنها أن يذكر مع الحكم وصف
 مناسب مثل لا يقضي القاضي وهو غضبان فانه يشعر بأن الغضب علة لتشويش النظر
 واضطراب الحال مثل أكرم العالم واهن الجاهل لما ألف من الشرع من اعتبار المناسبات
 فيغلب على الظن لمخارته ومناسبته انه علة

مسئلة ١٠ اذ ذكر الوصف صريحا وكان الحكم مستنبط منه غير مصرح مثل وأحل الله
 البيع أود كالحكم وكانت العلة مستنبطة منها قالها المختار الاول اجماعا للثاني لأننا لا اجماع
 كون الوصف مذكورا على وجه يظهر من سياقه التعليل والأول كذلك والحكم وان لم
 يصرح به فهو لازم منه لاننا نلزم من الحل المحتمل عذر مع انتفاء الثاني ليس كذلك لان
 الوصف ليس مذكورا أصلا

مسئلة * اشتراط المناسبة في صحة علل الايمان نالها المختار ان كان التعليل انما فهم من الوصف المناسب اشترط والا فلا لئلا ان التعليل انما فهم من المناسبة فاذا انتفت انتفى وما سوى ذلك فمفهوم فيه التعليل من غيرها الثالث السبر والتقسيم وهو حصر الاوصاف في محل الحكم وابطال ما لا يصلح للتعليل فيتعين فيقول الموجود في المحل بعد البحث اما وصفان أو ثلاثة مثلا وهو اهل للنظر فيغلب على الظن انتفاء سواهما أو يقول الاصل عدم ما سواهما لا بدليل ولا دليل ثم يحذف بعضها عن الاعتبار بدليله فيأزم انحصار التعليل في الباقي فان بين المعترض وصفا آخر لزمه ابطاله ولا يعد منقطعاً وأما المجتهد فيرجع الى ظننه في ذلك واذا كان الحصر والابطال قطعياً فقطعي والا فظني * وطرق الحذف منها الانغاء وهو بيان اثبات الحكم بالمستتيق فقط دون المحذوف ويشبهه نفي العكس الذي لا يفيد وليس به لانه لم يردانه لو كان المحذوف علة لانتفى الحكم عند انتقائه وانما يرد لو كان المستتيق جزءاً له ما استقل ولكن يقال لا بد من أصل لذلك فيستغنى به عن الاول كان اثبات العلة فيه بطريق السبر أو غيره ومنها أن يكون الوصف من جنس ما ألف من الشارع العاؤه مطلقاً كالطول والقصر والسواد والبياض ومنها ما ألف العاؤه من جنس ذلك الحكم وان كانت فيه مناسبة كالدورة في سرية العنق لان المجهود التسوية بينهما في أحكام العنق ومنها أن لا تظهر مناسبة بعد البحث وبكفي المناظر بحيث ظم أجد فان اعترض على المستتيق بأنه كذلك رجع المستدل سبره بموافقة للتعدية وموافقة سبر المعترض للقصور والدليل على اعتبار السبر ان حكم الاصل لا بد له من علة لا جناح الفقهاء على ذلك اما بجهة الوجوب كالمعزلة أو بجهة الاحسان كقولنا لو لم يكن اجماع فهو الغالب المألوف فليحمل عليه ولا بد أن تكون ظاهرة والا كان بعيداً وهو بعيد من وجهين الاول أن التعقل فيها أغلب والثاني أنه أقرب الى الانقياد الرابع المناسبة والاحالة ويسمى تفرج المناط وهوتعين العلة في الاصل بمجرد ابداء مناسبة من ذاته لا بنص ولا غيره والمناسب وصف ظاهر منضبط يحصل من ترتيب الحكم عليه ما يصلح أن يكون مقصوداً فان كان غير منضبط اعتبر ملازمه وهو المظنة لان الغيب لا يعرف الغيب كالعمدية في القصاص يعتبر بالفعل المقضى على صاحبه بالعمدية عرفاً وكاشفة في السفر في الفطر والقصر يعتبر بالسفر وقال أبو زيد المناسب ما لو عرض على العنق وتلقته بالقبول والمقصود من شرع الحكم اما بجهة مصلحه أو دفع مضرة ومجموعهما للعبد لتعالى الرب عن ذلك وذلك اما في الدنيا كاحكام المعاملات واما في

الآخرة كالجباب الطاعات وتحریم المعاصي وقد يجعل المقصود من شرع الحكم نفيًا وظنا وقد يكون الحصول ونفيه متساويين وقد يكون نفيه أرجح فالأول كالبيع والثاني كالقصاص المرتب على القتل العمد العدوان لأن الغالب صيانة النفوس به وقد تقدم عليه مع شرع القصاص الثالث كالحمد على شرب الخمر لحفظ العقل فإن الحصول ونفيه متساويان لمقاومة كثرة المقدمين الرابع كالحكم بصحة نكاح الآيسة لمقصود التوالد فإن نفيه أرجح والأولان اتفاق وأما الثالث والرابع فالتحاريكفي الاحتمال لأن البيع مظنة الحاجة إلى المعاوضة فقد اعتبروا وانتفى الظن في بعض الصور والنكاح مظنة التوالد وقد اعتبروا وانتفى الظن في الآيسة والسفر مظنة المشقة وقد اعتبروا وانتفى الظن في المثلث المترفة أما لو كان قائمًا قطعا كما في حقوق النسب في نكاح المشرقي المغربية وشرع الاستبراء في جارية يشتريها بالتمها في المجلس فلا يصح التعليق به خلافاً للمنفية كما تقدم هو المقاصد ضرر بان ضروري في أصله وهي أعلى المراتب كالمقاصد الخمسة التي روعي في كل ملة حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال فالدين كقتل الكافر المضل وعقوبة الداعي إلى البدع والنفس كالقصاص والعقل كالحمد على السكر والنسل كالحمد على الزنا والمال كعقوبة الغاصب والشارق والمجارب ومكمل الضرر وري لتحریم قليل السكر والحمد عليه وإن كان أصل المقصود حاصلًا بتحریم ما يسكر منه لكن فيه تقيم وتكمل وغير ضروري وهو ما ندعو الحاجة إليه في أصله كالبيع والأجارة والقراض والمساواة وتزويج الصغيرة لحاجة تحصيل الكف خوف فواته وهي الرتبة الثانية وهي معارضة للتكملة من الضرر وريات وبعضها كدمن بعض وقد تكون ضرورية كالأجارة على تربية الصغير وشرء المطعوم والملبوس له ولغيره ومكمل له كإعانة الكفارة ومهر المثل في الصغيرة فإنه أفضى إلى دوام النكاح وإن كان أصله حاصلًا وما لا ندعو الحاجة إليه لكن منه قبيل الحسين كسلب العبد أهلية الشهادة لكونه مخطأ الرتبة مستغنى فلا تلحق به المناصب الشريفة تجر يدلي ماله من محاسن العادات وأما سلب ولاية العبد من الصغير فن الحاجة لاستدعائها بالجلد والفراغ بخلاف الشهادة

مسئلة ١٠ اختلف في انحرام مناسبة الوصف بوجود مفسدة تلزم من الحكم مساوية أو أرجح المختار انحرامها للأصلحة مع مفسدة تساويها أو تزيد عليها فلا بد من الترجيح قالوا إن تساويها لا يبطل تحكيم وإن ترجحت المفسدة فالعقل قاض بمناسبة الأصلحة للحكم وبمناسبة المفسدة لانتقائه وأجيب بأن المناسبة أعم عرفي ولا مصلحة مع مفسدة تساويها

أوتز يد عليها قالوا قد تعارض عند الملك قتل الجاسوس زجرا لغيره وإكرامه استهانة بعده
تساويا أوتز جرح أحدهما قلنا إن تساويا فلا مصلحة في واحد منهما قالوا قد صححت الصلاة في
الدار المخصوصة لمصلحة كونها صلاة وحرمت لمفسدة الغصب تساويا أوتز جرح أحدهما قلنا
الفرض أن المصلحة والمفسدة ينشئان عن الحكم الواحد ومفسدة التعريم غير لازمة من
مصلحة صحة الصلاة اذ لو كانت لازمة لانتفت بانتفاء حكم المصلحة والترجيح بالطرق المنفصلة
يختلف باختلاف المسائل ويرجح بطريق إجمالي شامل وهو أنه لو لم يقدر رجحان المصلحة لزم
التعبد بالحكم وقد تقدم المناسب مؤثر وملائم وغريب ومرسل لأنه إما أن يكون معتبرا
أولا فالمعتبر بنص أو إجماع هو المؤثر والمعتبر بترتيب الحكم على وقته فقط إن ثبت بنص
أو إجماع اعتبار عينه في جنس الحكم أو جنسه في عين الحكم أو جنسه في جنس الحكم
فهو الملائم والأفوه والغريب وغير المعتبر هو المرسل فإن كان غريبا أو ثبت الغاؤه فردود اتفاقا
وإن كان ملائما فقد صرح الامام والغزالي بقبوله وذكر عن مالك والشافعي والمختاررده
وشروط الغزالي فيه أن تكون المصلحة ضرورية قطعية كلية فالأول من الملائم كتعليل
ولاية النكاح في الثيب الصغيرة بالمضر ويلقي المال فإن عين الصغير معتبر في جنس الولاية
بالإجماع الثاني كتعليل رخصة جمع الحضر بعذر حرج المطرفان جنس المخرج معتبر في عين
هذه الرخصة بالإجماع الثالث كتعليل القتل قصاصا بالقتل العمد العدوان ويلقي المجددان
جنسه وهو كونه جناية فداعتبر في جنس القصاص في الأطراف وغيرها بالإجماع والغريب
كتعليل حرمان القاتل المبرأ بمعارضته بنقيض مقصوده فيقاس عليه إرث المستوتة في المرض
وكالاسكار في النية على تقدير عدم النص بالتعليل والمرسل الذي ثبت الغاؤه كإيجاب شهرين
متتابعين ابتداء في الظهار فإنه وإن كان مناسبا غير أنه ملغى بنص الكتاب ودليل اعتبار المناسبات
أنه لو لم يعتبر لأدى إلى إبطال مناسبتها في الأصل بعد ظهورها وهو خلاف الإجماع وأيضا فإن
الأحكام شرعت لمصلحة العباد بدليل إجماع الأئمة ما لم يطفه كقولنا أو ما بطريق الوجوب
كله عزلة وأيضا قوله وما أرى منك إلا رجعة للعالمين فلو عريت لم يكن إرساله رجعة ثم ادانست
حكم مستنم لمصلحة ظاهرة فإما أن يكون هو المقصود بشرع الحكم أو أمر لم يظهر والثاني
نعمد وهو بعيد وإذا ثبت الظن بأنه الباعث وجب العمل بالإجماع على العمل بالظن في الأحكام
الخامس إثبات العلة بالشبه وهو الوصف الذي لا تثبت مناسبتها بالإدليل منفصل فبغيره عن
الطردى لأنه غير مناسب وعن المناسب لأن مناسبتها عقلية من الظن في ذاته فإن مناسبة

الاسكار لتعريم محله ظاهر ورده شرع أولا ومنهم من فسر بما يوهم المناسبة من غير تحقق
 كقول الشافعي في ازالة نجاسة طهارة تراد للصلاة فيتعين الماء طهارة الحدث فان مناسبة
 الطهارة لتعين الماء غير ظاهر واعتبارها في مس المصعف والملا والطواف يوهم المناسبة
 والتفسير ان متعار بان معنى وفي اثبات العلة بمجرد كالمناسب نظر وعلى انه لا يثبت فلا بد من
 اعتبار مسلك فيه غير تخريج المناط ويعبر فيه دليل المناسب الثاني ولكن يقال لم اذا ثبت
 حكم يجوز ان يكون مستلزما لمصلحة الى آخره قول الرادله اما ان يكون مناسبا أولا والا اول
 مجمع عليه فليس به والثاني طردى ملغى بالاجماع اوجب بأنه مناسب والمجمع عليه المناسب من
 فاته ومنهم من فسر الشبه بالوصف الجامع لوصف آخر يترد بهما الفرع عين أصلين فلا شبه
 منها هو الشبه كالنفسية والمالية في العبد المقتول تز يدق قيته على دبة الحر فانه يترد بهما بين
 الحر والغرس فانه ما قوى شبه الفرع به لأحد الأصلين وزاد على الآخر فهو الشبه وحاصله
 تعارض مناسبتين رجح أحدهما وليس من الشبه المقصود السادس الطرد والعكس واختلف
 فيه فقيل يدل قطعاً وقال الاكثرون ظناً وقيل لا قطعاً ولا ظناً وهو المختار لنا ان الوصف
 الموصوف بالطرد بالعكس يجوز ان يكون ملازماً للعلة لا العلة كالأشعة اللازمة للشدة
 المطربة ونحوها فلا قطع ولا ظن بالاعتراض لاتقاء وصف غيره بالسبر أو ان الأصل عدمه
 وهو طر يق مستقل فلا استقلال للأول واستدل الغزالي بأن الاطراد راجع الى السلامة
 من النقض والسلامة عن مفسدة واحدة لا توجب السلامة عن كل مفسدة ولو سلم فلا
 يلزم الصحة الا بالمصحح والعكس ليس شرطاً في العلة فلا يثبت وأوجب بأنه قد يكون للاجتماع
 تأثير كأجزاء العلة واستدل بأن الدوران حاصل في المتضامين وليس أحدهما علة وأوجب
 بأن الظن اتفق لدليل خاص مانع قالوا اذا وجد الدوران ولا مانع من كونه علة ولا قاطع
 بأخرى سواها حصل الظن عادة كما لو دعى انسان باسم فغضب ثم ترك فلم يغضب فتكرمرى ارا
 غلب على الظن بأنه سبب الغضب حتى ان الصغار يعلمون ذلك قلنا ولا ظهور انتفاء غير ذلك
 بالبصالة والتسك بالعدم الاصل لم يظن وهو طر يق مستقل والفرق بين تحقيق المناط
 وتنجح المناط وتخريج المناط أن تحقيق المناط النظر في اثبات العلة في بعض الصور وبعد
 معرفتها في نفسها بنص أو إجماع أو استنباط وتنجح المناط النظر في تعيين العلة المتعوض عليها
 بصدق ما اقترن به بما لا مدخل له في الاعتبار كخذف كونه اعرابيا كونه زيدا كونه الموطوءة
 في وجه أو أمة وكونه شهر تلك السنة وتخريج المناط النظر في اثبات علة الحكم الثابت بنص

أو إجماع بمجرد الاستنباط كالاتحاد في إثبات الشبهة المطروحة على تحريم الخمر وإثبات القتل العمد العدوان على وجوب القصاص وينقسم القياس إلى ما الفرع فيه الحكم أولى ومساو وأدنى فالأول كالحاق الضرب بالتأفيف والثاني كالحاق الأمانة بالعبد في التعويم على معنى التقص والثالث كالحاق التنبيه بالخمر في التحريم والحد وقد قيل إن الأولين ليس بقياس وينقسم إلى جلي وخفي فالجلي أن يقطع بنى الفارق بينهما كالضرب والتأفيف والأمانة والعبد لعننا بأن لا فارق إلا الله كورة وأنه لا أثر لها في باب العتق والثاني أن يظن كالنيذمع الخمر وينقسم إلى قياس على وقياس دلالة وقياس في معنى أصل فالأول أن يصح بالعلة الباعثة والثاني أن يجمع بما يلزمهما كالوجع برائحة المشتد أو بأحد موجبي بالعلة في الأصل للازمنة لا آخر كالجمع في قطع الجماعة بالواحد على قتلها بالواحد بواسطة الاشتراك في وجوب الهدية عليهم أو بنى الفارق وهو القياس في معنى الأصل

مسئلة يجوز التعبد بالقياس خلافا للشيعة والنظام وبعض المعتزلة وقال القفال وأبو الحسين يجب التعبد به عقلا لئلا نأخذ قسرا بل يأنز منه محال لنفسه قطعاً ولا غيره لأن الأصل عدمه وأيضا لو لم يجوز لم يقع على ماسأى قالوا العقل يمنع من سلوك طريق لا يؤمن الخطأ فيه فالقياس ممنوع عقلا ورد بأن المنع هنا ليس بحال ولو سلم فاذا ظن الصواب لم يمنع قالوا لا يجوز العقل ورد بالشرع بالعمل بالظن وقد علم ورد به بخالفته كالشاهد الواحد والعبيد والنساء منفردات في الأموال والمصالح المرسله ورضية في عشرين أجنبيات وميتة في عشرين كيات وغير ذلك ورد به بالعمل بخبر الواحد وظاهر الكتاب والشهادات والتحقيق أن المنع في هذا كره لما منع خاص النظام يستحيل أن يجوز العقل ورد بالشرع به مع العلم بأنه يفرق بين المائلات ويجمع بين المتفرقات فإنه واجب الغسل وأبطل الصوم بالنهي بخلاف البول والمذي وفرق بين بول الصبية والمشي بالرش والغسل وقطع سارق القليل دون غاصب الكثير وجد بنسبة الزنا دون نسبة الكفر وقتل شاهدين دون الزنا وفرق في العدة بين الموت والطلاق والحرمة والامتنع بين قبل الصبي (١) عمدا وخطأ وسوى بين الردة والزنا وسوى بين القاتل خطأ والواطي المائم والمظاهر في إيجاب الكفارة ورد بأن ذلك لا يمنع من الجواز لجواز انتفاء صلاحية ما ظن جامعا أو وجود المعارض في الأصل أو في الفرع وأما المختلفات فلا شتر كما في معنى جامع أو اختصاص كل بعلة صالحة لحكم خلافه

قالوا يفضى الى الاختلاف وما أفضى الى الاختلاف مردود قال ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا ورد بان لازم العمل بالظواهر وبأن المراد بالاختلاف التناقض أو الاضطراب النحل بالبلاغة لا الاختلاف في الاحكام الشرعية فان ذلك مقطوع بوقوعه قالوا لو جاز فاما أن يقال كل مجتهد مصيب أو المصيب واحد وكون الشيء ونقيضه حقا محال ونصيب أحد الظنين مع الاستواء محال ورد بان الالتزام بغيره من الظواهر وبأن النقيضين شرطهما الاتحاد وبأن نصيب أحد الظنين لا يعينه ليس بمحال قالوا اذا كان العقل لا يقضى في المنصوصة بالتعبدية فالمستتبطة أجدر ورد بان الكلام في الجواز العقلي لا في الوقوع قالوا ان كان القياس موافقا للنفي الاصلى فالعقل قاض بالاستثناء عنه وان كان مخالفا فالظن لا يمارض اليقين ورد بالتعبد بالظواهر وبأنه لا بعد أن يوجب الشرع مخالفة للنفي الاصلى بالظن قالوا لو جاز لجاز في الاصول فيتسلسل وهو محال ورد بأنه لا يلزم اذا امتنع في الاصول التسلسل أن يمتنع في غيره قالوا حكم الله خبره ويستعمل معرفته بغير التوقيف ورد بان القياس الذي جوزه نوع من التوقيف قالوا لصح معرفة الحكم الشرعي بالقياس مع كونه عينيا لصح معرفة الأمور العينية بالقياس ورد بأنه يصح ان جعل عليه دليل قالوا لو جاز لادى الى التناقض عند تعارض العتين فيكون حراما حلالا وهو محال ورد بأنه ان تعدد الناظر فلا تناقض وان كان واحدا فليست العلة موجبة لانها هي التناقض فيرجح فان تعدد يقف على قول ويغير عند الشافعي وأحد القائل بأن العقل يوجب التعبد بالقياس ثبت أن الاحكام ثم صور الانهاية لها والنص لا يفي فقضى العقل بوجوب التعبد بالقياس ورد بعد تسليم التعميم بأن الذي لا يتناهي الجزئيات لا الاجناس والتنصيص عليها يمكن مثل كل مطعوم بوى وكل مسكر حرام

مسئلة ١ كثر القائلين بالجواز قائلون بالوقوع خلافا لداود وابنيه والقاشاني والنهراني والأكثر بدليل الممع بالعقل والاكثر قطعي خلافا لابي الحسين لئانه ثبت بالتواتر عن جمع كثير من الصحابة العمل به عندهم النصوص وان كانت التفاصيل أحادا ولا مخالف والعادة تقضى بأنه لا يجمع مثلهم على مثله الا بقاطع وأضاف انه قد تكرر وشاع ولم ينكر والعادة تقضى بأن السكوت في مثله وفاق في ذلك رجوعهم الى أبي بكر في قتال بني حنيفة على الزكاة ومن ذلك قول بعض الانصار له لما ورت أم الأثم دون أم الأب تركت التي لو كانت هي الميتة ورت جميع ما تركت فشركت بينهما و قول عمر أيضا أفضى في الجدير أبي

وقوله في الجنين لولا هذا لقضينا فيه برأينا وورث الميتونة بالرأى وقول علي في الشارب فأرى عليه حداً لمفترين وقوله لعمر لما شك في قتل الجماعة بالواحد أرايت لو اشترك نفر في سرقة كنت تقطعهم قال نعم قال فكذلك هذا ومن ذلك اختلاف الصحابة في الجدة فألحقه بعضهم بالاب فأسقط به الاخوة وجعله بعضهم كالاخوة واختلافهم في أنت علي حرام فقبيل ثلاث وقيل واحدة وقيل بين وقيل ظهاراً إلى غير ذلك مما لا يحصى كثرة فان قيل اخباراً أحاد ولا تثبت بها الاصول سلمنا لكن علمهم يجوز أن يكون بغيرها سلمنا لكنهم بعض الصحابة سلمنا أن قول بعضهم من غير تكرير دليل ولكن لا نسلم في الانتكار سلمنا لكنه لا يدل على الموافقة سلمنا لكنها أقيسة مخصوصة والجواب عن الاول انها متواترة في المعنى كشجاعة علي وعن الثاني القطع من سياقها بأن العمل بها وعن الثالث سياغته وتكريره من غير تكرير قاطع عادة بالموافقة وعن الرابع ان العادة تقضي بنقل مثله وعن الخامس ما سبق وعن السادس القطع بأنهم انما عملوا بها لظهورها بالانصوصها كظاهر الكتاب والمتواتر واستدل بما تواتر عنه صلى الله عليه وسلم وان كانت تفاصيله آحاداً بذكر العلل في الاحكام لينى عليها وهو معنى القياس مثل أرايت لو كان علي أيلك دين أينقص الرطب اذا ليس . فانهم يحشرون انها ليست بنجسة . فانه لا يدري أين باتت يده وقوله في الصيد فان وقع في الماء فلا تأكل منه لعل الماء أعان علي قتله وليس بواضح واستدل بقوله فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول بمد قوله أطيعوا الله وأطيعوا الرسول فدل أن المراد القياس بقوله ولورده الى الرسول الى آخرها وليس بواضح واستدل باجماع الامة على إلحاق الضرب بالتأفيف وأجيب بأن ذلك مفهوم من غوى الخطاب في كل لغة وبأن ذلك مخصوص بالقياس بالمعوم واستدل باجماع الامة على إلحاق كل زان محسن بما عزر ورد بأن ذلك إما لقوله حكى علي الواحد وإما للاجماع على التعميم في مثله قالوا قال تعالى وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون ولا تعف ما ليس لك به علم فان الظن لا يبنى من الحق شيئاً قلنا العمل بالقياس عند الظن بمعوم الوجوب بالاجماع وأيضا صبح حمل الآيات على ما شرط فيه العلم جمعاً بينها وبين ما ذكرناه من الدليل وحقي لا يقضى الى تخصيص بظواهر النصوص قالوا قال الله تعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله وما اختلافكم فيه من شئ فحكمه الى الله وإن تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول قلنا من حكم بما هو مستنبط من كلام الله ورسوله صلى الله عليه وسلم فقد حكم بما أنزل الله ورد الحكم الى قول الله ورسوله وهو بخلاف حكم الخصوم بطلان القياس قالوا قال صلى الله عليه وسلم ستفترق

أمق فرقا أعظمها فتنة الذين يقيسون الأمور بالرأى أخبار كثيرة في ذم القياس قلنا يجب حملها على ذم الرأى الباطل جمع بين الأدلة واستدل بقوله فاعبر وأيا أولى الأبصار وهو ضعيف لأنه ظاهر في الانعاط ولوسم في الأمور العقلية ولوسم في صفة أفعل محققة واستدل بحديث معاذ ونحوه وغايته الظن

مسئلة ١٠ النص على العلة لا يكفي في التعليل دون التعبد بالقياس وقال أجدو القاشاني والنهر واني وأبو بكر الرازي والكرخي يكفي وقال البصري إن كانت علة للحریم كفي وإن كانت لغيره لم يكف لنا القطع بأن القاتل أعقت غاما لحسن خلقه لا يقتضى عموم عتق غيره من حسن الخلق قالوا حمت الخمر لاسكارها مثل حرم كل مسكر وأعقت غاما لسواده يقتضى عتق غيره ولذلك لو صرح بغيره عندنا قضاوا نعماء يعق لكونها غير صريحة والحق لا أدى بخلاف الأحكام الشرعية فإن الظن كاف ولذلك لو قال لو كيله بع غاما لسواده وقس عليه كل أسود لم ينفذ ولو قاله الشارع نفذ اتفاقا ورد بأنه ليس مثله بما تقدم ولا يعد منافضا للعموم لفظ العتق وإنما يطلب فائدة التخصيص ولو كان اللفظ ظاهرا فيه لوجب عتقه وما ذكره في الوكيل بمنوع قالوا ذكر العلة بعيد التعميم عندنا عزا كقول الأب لانا كل هذا فانه معصوم فانه يفرق بين المثلين ويجمع بين المختلفين في الحكم قالوا الأب بخلاف إيجاب الله ونحوه فانه قد يفرق بين المثلين ويجمع بين المختلفين في الحكم قالوا لو لم يكن للتعميم يمكن له فائدة وكان ذكر المحل كافيا ولكن بعيدا وأجيب بأن فائدته تعقل المعنى فيه ولا يكون للتعميم الإبدليل قالوا يفهم من تحريم التأنيف تحريم الضرب لما كان ذلك إيماء إلى العلة فالنص عليها أولى وأجيب بأن ذلك مستفاد من اللفظ بالقرينة الدالة من سياق الكلام في إكرام الوالدین ولذلك كان أولى من مجرد ذكر العلة قالوا وقال الاسكار علة التحريم لم فكذلك هذا أجيب بأن هذا حكم بعموم العلة فليست الخمر أولى من النبيذ البصري من تصدق على فقير لفقره لم يدل على التصديق على كل فقير ومن ترك أكل شيء لكونه سعا فهو مؤذي لادل على تركه كل معصوم ومؤذ وأجيب بأن ذلك القرينة التأذي والاولا فلا بعد أن يحرم الله الخمر لشدته خاصة دون غيره وأولاهه بأشقاله على قوة داعية لا يدركها البشر مسئلة ١١ القياس جار في الحدود والكفارات خلافا للحنفية لئان الدليل غير مختص وأيضا فانه قد حدى الخمر بالقياس وأيضا فإن الظن الحاصل فيه كغيره وقد علم أن الحكم لاجله فوجب الحكم فيه قالوا فيه تقدير لا يعقل فيتعذر القياس كأعداد الزكعات ونصب

الزكوات وأجيب بأنه إذا فهمت العلة وجب ما في الأصل كالقتل بالثقل وقطع النباش
 قالوا يحتمل الخطأ فيمنع القياس لقوله ادرؤ الحدود بالكسبات ورد بجبر الواحد والشهادة
 ﴿مسئلة﴾ الصحيح انه لا يصح القياس في الاسباب لتوثبت ثبوت المرسل لأن الفرض
 تغير الوصفين ولا أصل يشهد لوصف الفرع وأيضاً لو ثبت ثبوت القياس من غير تحقيق
 المناط في الفرع لأن الفرض لاختلاف الوصفين ولا قطع ولا ظن يتساوى المصلحتين مع
 اختلاف الوصفين وأيضاً فان الجامع بين الوصفين اما الحكمة أو ضابط لها فان كان الاول
 على القول بصحته فقد استغنى عن الوصفين وصار القياس في حكم المرتب على الحكمة وان
 كان الثاني فالضابط هو المعتبر أيضاً ولا تنظر في الوصفين وان كان بغير جامع كان فاسداً قالوا
 قد ثبت قياس الثقل على المحدود والواط على الزنا وأجيب بأن ذلك ليس من قبيل قياس
 الاسباب بل في وجوب المقاص بجامع القتل العمد العدوان وهو سبب واحد والواط
 في وجوب الحد بجامع ايلاج فرج في فرج وهو سبب واحد وعلى ذلك ما ورد في مثله
 ﴿مسئلة﴾ لا يجري القياس في جميع الاحكام خلافاً لشدوذ (١) لئانه قد ثبت ما لا يقتل
 معناه كضرب الديبة ونحوها والقياس فرع المعنى وأيضاً لو جرى في كل حكم لجرى في الأصل
 ثم يتسلسل وهو باطل وأيضاً فقد بينا امتناعه في الاسباب والشروط قالوا الاحكام بمقتلة
 وما جاز على بعض المقالات جاز على الباقي وأجيب بأنه قد يجوز لبعض الانواع ما يمنع على
 بعضها لخصائصها بخلاف ما كان للشرع بينها

﴿الاعتراضات﴾

وهي راجعة الى منع ومعارضة والام تسمع للزوم الصحيح هي خمسة وعشرون

﴿الاول﴾

الاستفسار وهو طلب شرح دلالة العبارة كان مجملأ أو غريباً قال القاضي ما ثبت فيه
 الاستنباط جاز فيه الاستفهام وبيان الاحتمال والغربة على المعتزض دفعا للتشاور ولان
 الأصل عدم الاجال ولا يلزم بيان التساوي لغرض بيان عدم التفاوت ولو قال التفاوت يستدعي

(١) قال العضد في شرح المختصر عند الكلام على هذه المسئلة ما منه أقول قد اختلف
 في جريان القياس في جميع الاحكام الشرعية فاتباه شدوذ والمختار فيه انتهى

ترجيها بأمر والاصل عدمه كان كافيا وجوابه بيان شهرته فلا غرابة أو ظهوره في مقصوده بالنقل أو بالعرف أو بالقرائن المضمومة معه فلا اجال أو تفسيره وإن عجز عن ذلك ولو قال الاجال على خلاف الدليل فيأزم ظهوره في أحدهما للاتفاق على انه غير ظاهر في الآخر وإن أزم الجوز لأن الجوز أخف على ما تقدم فيهما كان وجها فأفسر لفظه بما لا يعمله لغة فالصحيح لا يقبل لأنه يؤدي الى الخبط واللعب

﴿ الثاني ﴾

فساد الاعتبار وهو أن يكون القياس مخالفا للنص لامتناع الاحتجاج به حيثئذ وجوابه اما الطعن في مستند النص أو منع الظهور أو التأويل أو القول بملو جب أو المعارضة بنص آخر ليسلم القياس أو يبين أن هذا القياس مترجح على النص بما تقدم مثل ذبح صدر من أهله في محله كذبح ناسي التسمية فيورد ولائاً كذا فيقول مؤول بذبح عبدة الاوثان بدليل ذكر الله على قلب المؤمن سعى أو لم يسع أو ترجمه لكونه مقيساً على الناسي المخصص باتفاق فان أبدى فارق فهو من المعارضة

﴿ الثالث ﴾

فساد الوضع وهو كون الجامع ثبت اعتباره بنص أو إجماع في تقيض الحكم مثل مسع قيس فيه التكرار كالاستطابة فيرد أن المصح معتبر في كراهية التكرار على الخلف بإجماع وجوابه ببيان مانع فيها إبداء وهو كونه مخالفاً لغيره لثقف وهو نقص الا انه في النقيض فان ذكره بأصله مستلذاً فهو القلب فان بين أن الوصف مناسب لنقيض الحكم من غير أصل من الوجه المدعى فهو التقدح في المناسبة ومن غيره لا تقدح اذ قد يكون للوصف جهتان ككون المحل مشتهى يناسب الأباحة لراحة الخاطر والحریم لقطع اطماع النفس

﴿ الرابع ﴾

منع حكم الاصل كما لو قال الشافعي مائع لا يرفع الحدث فلا يظهر الخبيث كالدهن فيمنع حكم الاصل وقد اختلف في الانقطاع بذلك فميل يتقطع لأنه منتقل الى الدلالة على حكم الاصل وقيل لانه إنما أنشأ دليله على حكم الفرع فضع مقدمة فله اثباتها وهو الصحيح كمنع وجود عملة الاصل ومنع كونها عملة ومنع وجودها في الفرع ولا يسد منقطعاً بإجماع واختار الغزالي اتباع

عرق المكان وقال الشيرازي لا يقتصر الى دلالة لانه يقول انما قسمت على أصلى وهو بعيد
لانه ان قصد اثباته لنفسه فلا وجه للنظر وان قصد اثباته على خصمه فلا يستقيم مع منع حكم
الأصل نعم لو كان الأصل بلفظ عام منقسم الى مسلم ومنوع فله أن يقول انما قسمت على المسلم
كما لو قال أردت الدهن الجبس ثم اذا دل على موقع المنع فلا يكون المعترض بمجرد منقطع
بل له أن يعترض على دليل المنع على المختار لانه لا يلزم من صورة دليل صحته والاقطاع انما
يتحقق بالجزء عما جاوز له كل منهما نفيًا واثباتًا قالوا يؤدى الى التطويل فيها هو خارج عن
المقصود الأصلي وأجيب بأنه ليس بخارج

﴿ الخامس ﴾

التقسيم وهو كون اللفظ مترددا بين احتمالين أحدهما ممنوع والآخر مسلم ولكنه غير موجود
كقولهم في بيع الخيل وجلسب ثبوت الملك وتبين وجود السبب بالبيع الصادر من الأهل
في المحل فنقول السبب مطلق بيع أو بيع لا شرط فيه الأول ممنوع والثاني مسلم وتبين
الاحتمال على المعترض كما تقدم والصحيح أن التقسيم وارد وان اشتركا في التسليم اذا اختلفا
فيما رده عليهما من القوادح وجوابه اما يبين انه لما قصد حقيقة وقد تقدم مثله أو يبين احتمالا
آخر هو المقصود ما يمكن في التقسيم اما كذا أولا وليس منه قولهم في المبتنى الى الحرم
وجد سبب استيفاء القصاص فيجب متى اذا وجد المانع أو اذا لم يوجد الأول ممنوع لانه اذا
اقتصر عليه فحاصله طلب بيان انتفاء الموانع وهو غير لازم وان يبين وجود المانع فحاصله
المعارضة

﴿ السادس ﴾

منع وجود المذمى علة في الأصل كما لو قال الشافعي في جلد الكلب حيوان يعسل الانامن
ولو غسه سبعا فلا يطره جلده باللباغ كأنه يترفع فنعى ذلك وجوابه باتيان ذلك بدليل من عقل
وحسن أو شرع

﴿ السابع ﴾

منع كونه علة وهو من أعظم الاشكالية لعدم وروده وتجب مسالك اثباته والمختار قوله لانه

لأنه يقبل لأدى إلى التمسك بكل طردى وهو باطل قطعاً وإيضاً فان القياس لم يثبت إلا فيما ثبتت عليه ثم عاوم ثبت فلا يثبت قالوا القياس رد فرغ إلى أصل يجامع وقد أتى به فعلى المعترض القدح وأجيب بأن المعنى يجامع يطلب على الظن صحة قالوا عجز المعترض دليل صحته فالتمع دليل الصحة غير مقبول ورد بأنه يلزم أن يصح كل دليل للحجز المعترض وجوابه بأحد الطرق فيرد على كل منهما ما هو شرط فعلى ظاهر الكتاب الاجمال والتأويل والمعارضة والقول بالموجب وعلى السنة ذلك والظن بأنه مرسل أو موقوف وفى رواية بنصفه أو قول شفهى لم يرد وعنى وغير ذلك مما تقدم وعلى تخريج المناظر ما يأتى

﴿ الثامن ﴾

عدم التأثير وهو إيداء وصف فى الدليل مستثنى عنه وقسم أربعة أقسام عدم التأثير فى الوصف بأن يكون طردى كقولهم فى الصبح صلاة لا يجوز قصرها فلا تقدم عن وقتها كالمغرب فان عدم القصر طردى بالنسبة إلى نفي التقديم وحاصله طلب المناسبة وسؤال المطالبة بمن عنة الثانى عدم التأثير فى الأصل بأن يكون مستثنى عنه فى الأصل كقولهم فى بيع الغائب مبيع غير ميث فلا يصح كالطير فى الهواء فان الحجز عن التسليم مستقبل وحاصله المعارضة فى الأصل الثالث عدم التأثير فى الحكم وهو ذكر وصف لا تأثيره فى الحكم كقولهم فى المرتدين يتلقون الاموال مشركون اتلفوا أموالنا فى دار الحرب فلا ضمان كالخمرى فان دار الحرب وغيرهاسواء عندهم وحاصله عدم التأثير فى الوصف ان كان طردى وسؤال الالفاء ان كان غير طردى الرابع عدم التأثير فى محل النزاع كما لو قال فى ولاية المرأة زوجت نفسها فلا يصح كما لو زوجت من غير كف فالنزاع واقع فى تزويجها للكف وغير الكف وهو كالثانى وكل فرض جعل وصفاً فى العلة مع اعترافه بطرده مردود عند المناظرين بخلاف غيره على المختار فىهما

﴿ التاسع ﴾

القدح فى المناسبة بأنه يلزم من ترتيب الحكم عليه مفسدة مساوية أو راجحة وجوابه ببيان الترجيح تفصيلاً أو اجالا كما سبق

﴿ العاشر ﴾

القدح في افشاء الحكم الى المقصود كالمعلل حمة المصاهرة على التأيد بالحاجة الى ارتفاع
الجلاب المؤدى الى العجور فاذا تأيد انسد بلب الطمع المفضى الى مقدمات المم والنظر المغضية
الى ذلك فيقول المعارض الحكم غير مضمض الى ذلك لان سبب النكاح أفضى الى العجور
والنفس ماثلة الى المنوع وجوابه أن التأيد يمنع عادة من النظر بشهوة والمادى كالتبهي
كالأمهات والأخوات

﴿ الحادي عشر ﴾

كون الوصف خفيا كالمعلل الرضى والقصد وانفى لا يعرف انفى وجوابه ضبطه بما يدل
عليه من المصيح والأضال

﴿ الثانى عشر ﴾

كونه غير منضبط كالتعليل بالحكم والمقاصد كالحرج والمستغنى الزجرفاها تختلف باختلاف
لاشخاص والأزمان والأحوال ودأب الشارع في مثله المغان دفعا للعسر والاضطراب
افى الاحكام وجوابه ما بان أنه منضبط بنفسه أو بضابط كضبط الحرج بالسفر ونحوه

﴿ الثالث عشر ﴾

النقض وقد تقدم وفي تمكين المعارض من الدلالة على وجود العلة عن منع المستدل ثاتها
يمكن مالم يكن حكما شرعيا وابعها يمكن اذا لم يتعين له طريق أولى بالقدح منه قالوا ولودل
المستدل على وجود العلة بدليل موجود في محل النقض فنقض المعارض فتح المستدل
وجودها فقال المعارض فاذا ينتقض دليلك عليك ليسمع لانه انتقال من نقض العلة الى نقض
دليها وأقسه نظر فم لو قال يانك اما انتقاض علتك أو انتقاض دليلها كان منجها ولومنع
المستدل تحلف الحكم ففي تمكين المعارض من الاستدلال يمكن اذا لم يتعين أولى منه والختار
لا يجب الاحتراز من النقض وثاتها يجب الا فى المستثنيات لثاته انما سئل عن الدليل
وانتفاء المعارض ليس من الدليل وأيضا فانه وأردوان احتراز انتفاها فلا حاجة اليه الوجوب
لوم يحتراز لا قصر على جزء العلة لان ما به الاحتراز جزءه اعنده والفصل رأى أن النفى فى
غير المستثنيات جزءه يرجع التزاع لفظيا وجواب النقض ببيان معارض اقضى قهرض

الحكم أو خلافة لمصلحة أولى تقوت لولا الاستثناء كالمرايا وضرب الدبة على العاقلة أو لدفع
مفسدة آكد كحل الميتة للضرر والابطال التعليل لان انتفاء الحكم اذا لم يظهر مانع لعدم
المتقضى كانه قد علم الآن يكون التعليل بظاهر عام فيبقى فيما وراء النقص وتحكم بتقدير المانع
ولا يبطل دليل العلة بتغيره

﴿ الرابع عشر ﴾

الكسر وهو تقيض المعنى وقد تقدم مثله والكلام عند منع المستدل وجود المعنى أو منع
تلف الحكم والخلاف فيه وفي تمكن المعارض كالنقض

﴿ الخامس عشر ﴾

المعارضة في الأصل بمعنى آخر ما يستقل كعارضة الطعم بالكيل أو بالقوت في تعليل ربا
الفصل في البر أو غير مستقل كعارضة القتل العمد العدوان بالخارج والمختار قبولها لنا ولم
تكن مقبولة لم يمنع الحكم لان المدعى عليه ليس بأولى بالمجزئة أو بالاستقلال من وصف
المعارضة فان رجح بتوسعة الحكم منع الدلالة ولو سلم عورض بأن الأصل انتفاء الاحكام
وأيضا فلا يثبت من أن مباحث المحابة كانت جماعا وفرقاتها ما فرق أو مستلزم قالوا لو قبل
لامتنع تعليل الحكم بعلتين لان استقلالهما لمناسبة تستلزم استقلالهما بالاعتبار فهما علتان
ورد بأن الحكم باستقلالهما بالاعتبار يحكم باطل كالأعلى فربما عا لما وفي توظيف بيان
نفي الوصف عن الغرض ثالثا أن صرح بالفرق ونلف لئانه اذا لم يصرح بالفرق فقد
ذكر ما لا يتنقض ما ذكره المستدل بمعه علة مستقلة وان صرح فلا بد من الوفاء بما صرح به
قالوا القصد بالفرق فلا بد من بيانه وأجيب بأنه لا يتعين قال الآخرون الغرض صد المستدل
مما عا له وذلك مستقل بدوره وأجيب بصحته ما لم يصرح والصحيح لا يحتاج الى أصل خلافا
لبعضهم لان حاصله نفي الحكم لعدم العلة وذلك مستقل بنفسه وأيضا فان الغرض صد المستدل
عن التعليل به وذلك حاصل بدوره وأيضا فان أصل المستدل أصله فاشهد للمستدل يشهد
للعرض واختلف في جواز تعدد الاصول فقبل هو أقوى في افادة الظن وقيل يؤدي الى
التشهير والخطب والمجوزون اختلّفوا في جواز الاقتصار في المعارضة على أصل واحد ثم اختلفوا
في جواز اقتصار المستدل على أصل واحد وجواب المعارضة اما منع وجود الوصف في الأصل

المطالبة بتأثيره ان كان المستدل أثبتته بالمناسبة أو التشبه لا بالسبب أو بمنع ظهوره أو ضبطه
و بيان انه عدم معارض في الفرع كقولهم في المكره قتل عمد وان كان المختار غير مرض
ووصف الطوعية فيجب بأنه عدم الاكرام المناسب فيقضي الحكم وذلك طرد أو يبين
كونه ملغى مطلقا كالطول والعصر أو ملغى في جنس ذلك الحكم كالكورة في باب العتق
أو يبين استقلال ما عدا في صورة بظاهر أو إجماع أو إجماع كعارضة الحنفى قتل المرتد بالكفر
بعد الايمان بالرجولية فانها مظنة جرم القتل فيلغيه قوله من بدل دينه فاقتلوه غير مرض
للاستعراق وكعارضة الطم بالكيل فيلغيه قوله لا تبيعوا الطعام بالطعام الاسواء بسواء ولا
يكفى اثبات الحكم في صورة دونها جواز علة أخرى تحفظها كإمان الميراث سبب ويحفظه
الملاك والهيئة وغيرها وكذلك لو أبدى المعارض وصفا آخر فبدأ ببداه يحفظه فسد الفأوه ويصح
تعدد الوضع لان العلة تعددت بأصلين كالوقال في إمان العبد أمان صدر من مسلم عاقل فيصح
كأمان الحر لانهما مظنتان لاظهار مصالح الايمان والهداية فيعترض بالحرية فانها مظنة فراق
البال للنظر في المصالح فلها زيادة في الكمال فيلغيه بأمان العبد المأذون له في القتال فيقول
المعارض كونه مأذونا مظنة لبدل وسعه في النظر أو لم السيد بصلاحه وجوابه الفأوه الى أن
يقف أحدهما ولا يفيد الانعاض بضعف المعنى مع تسليم المظنة كالوعلل المرتد بالردة فيعترض
بالرجولية فانها مظنة الأقدام على القتل فيلغيه بالمقطوع اليدين ولا يكفي رجوعه ما عينه
المستدل على ما عارض به وان كان فيه ابطال استقلاله لمرجوحته لاحتمال الحرية ولا بد في
ترجيح بعض الاجزاء على بعض فيجوز الحكم وكذلك لو كان ما عينه المستدل متعديا والآخرو
قاصر البقاء الحكم لانها ان رجعت باعتبار الاتساع والاتفاق رجعت الأخرى باعتبار مواهقة
النفي الأصلي وباعتبار اعمالهما معا

﴿ السادس عشر ﴾

التركيب وقد تقدم

﴿ السابع عشر ﴾

التعدي وهو بيان وصف في الأصل عدى الى الفرع مختلف فيه كالوقال الشافعي في اجبار
البكر البالغ بكره فجاز اجبارها كالبكر الصغيرة فعورض بالصغرة فانه متمدد الى الثيب الصغيرة
وهو نوع من المعارضة فلا وجه لاجراءه

﴿ الثامن عشر ﴾

منع وجود الوصف في الفرع مثل قولهم في العبد أمان صدر من أهله في عمله كالعبد المأذون له في الحرب فمنع الأهلية وجوابه بيان وجود ما عناه بالأهلية بكجواب منعه في الأصل والصحيح منع السائل من تقريره لأن المستدل مدع قطعية إثباته ولأنه ينتشر قالوا في تقريره برفع يدهم الثبوت أجيب بأنه يعمى بالقدح في دليله وجوازه كمنعه في الأصل

﴿ التاسع عشر ﴾

المعارضة في الفرع بما يقتضي تقيض الحكم المستدل ما ينص أو إجماع ظاهر أو بوجود مانع أو بضوابط شرط على نحو طرق إثبات العلة والمختار قبوله لأنه من القواعد فلا يقبل لاختلاف فائدة التناظر قالوا فيه قلب التناظر لأنه استدلال ورد بان القصد المهدم وجوابه بكل ما يعترض به على المستدل والمختار قبول الترجيح أيضا لأنه إذا ترجع تعين العمل به وهو المقصود والمختار أنه لا يجب الإبقاء إلى الترجيح في الدليل لأن المطالب منه الدليل وقد ذكره قالوا يتوقف الدليل عليه فكان منه ورد بأن الترجيح من توابع المعارضة لدفعها لمن الدليل

﴿ العشرون ﴾

الفرق وهو في التحقيق لا يخرج عن المعارضة في الأصل أو في الفرع وقال بعض المتقدمين بمجموع الأمرين وقال بعضهم هو بيان وصف في الأصل مفعود في الفرع فهو معارضة في الأصل

﴿ الحادي والعشرون ﴾

اختلاف الضابط في الأصل والفرع مثل قولنا في الشهود تسبوا إلى القتل هذا هدوا ما فوجب القصاص كالمكره فيقال الضابط في الأصل الإكراه وفي الفرع الشهادة وإذا اختلفا لم يتحقق التساوي لجواز أن يكون إفضاء الأصل أرجح فلا الحاق وجوابه بأن الجماع ما اشتركا فيه من التسبب المضبوط عرفا أو بأن إفضاء إلى الفرع مثله أو أرجح كالمالو كان أصبه المقرى الحيوان فإن انبعث المكره على القتل طلبا للخلاص نفسه (١) أغلب من

(١) في نسخة بدل هذه الجملة فإن انبعث الأولياء على القتل طلبا للثمن أغلب

اتباع الحيوان بالآخر بسبب فقرته وعدم علمه ولا يضر اختلاف أصل التنبه فانه اختلاف أصل وفرع كما يقاس الارث في طلاق المريض على حرمان القاتل الارث ولا يفيد ان التفاوت فيهما يلحق لحظ النفس كما ألحق التفاوت بين قطع الأئمة وحز الرقة فانه لا يلزم من الغاء تفاوت الغاء كل تفاوت كما ألحق التفاوت بين العالم والجاهل ولم يلزم بين الحر والعبد

﴿ الثاني والعشرون ﴾

اختلاف جنس المصلحة كما لو قال الشافعي في اللواط أو الجفر جافى فرج مشنبي طبعاً محرماً شرعاً فوجب الحد كالزنا فيقال الحكمة في الفرع الصيانة عن رفيلة اللواط وفي الأصل دفع محذور واختلاط الانساب المغضى الى تضييع الاطفال فلا يبعد تفاوتهما في تطور الشرع وجوابه حذف خصوص الأصل بطريق من طرق الحذف المتقدمة

﴿ الثالث والعشرون ﴾

مخالفة حكم الفرع لحكم الأصل كالبيع على النكاح وجوابه بيان اتحاد الحكم بأنه الصحة مثلاً وان الاختلاف عائد الى المحل الذي هو شرط في القياس لا اتحاد

﴿ الرابع والعشرون ﴾

القلب والكسر القلب قلب العلة بكالها والكسر قلب تجزئها والافهو محض معارضة والقلب ثلاثة أقسام قلب التصحيح ومنعجه وقلب لا بطلان منهج المستبدل صريحاً بالاتزام الاول كقول الحنفى في الاعتكاف لبث محض فلا يكون قرينة بنفسه كالوقوف بعرفة فيقول لبث محض فلا يشترط الصوم في صحته كالوقوف بعرفة وكذلك قول الشافعي في ازالة العجاسة طهارة تزداد أجل الصلاة فلا تجوز بغير الماء كطهارة الحدث فيقول فيصنع بغير الماء كطهارة الحدث الثاني كقول الحنفى في مسح الرأس عضو من أعضاء الوضوء فلا يكتفى فيه بأقل ما ينطلق عليه الاسم كسائر الأعضاء فيقول فلا يتقدر بالربع كسائر الأعضاء الثالث كقول الحنفى في بيع الغائب عقد معاوضة فيصح مع الجهل بالمعوض كالنكاح فيقول فلا يشترط فيه خيار الرؤية كالنكاح لان من قال بالصحة قال بخيار الرؤية فغيره الرؤية لازم فاذا انتفى انتفى المألوم والحلق انه نوع معارضة واختار قبوله الاشتراك في الأصل في جميع كذا في

الناقضة لانه مانع للسئل من الترجع وأما القلب بجزء العلة فقد يسمى كسرا وقد تقدم

﴿ الخامس والعشرون ﴾

القول بالموجب وحقيقته تسليم الدليل مع بقاء النزاع وهو ثلاثة أقسام الاول أن يستتبعه أمر ما يتوهم انه محل الخلاف أو ملازمه كقول الشافعي في القتل بالمتنقل قتل بما يقتل غالباً فلا ينافي وجوب القصاص كحرمة فيقول بموجبه فان النزاع في وجوب القصاص وليس هو وعدم المناقاة وملازمه اذ قد يكون الوصف لا ينافي الحكم ولا يقتضيه الثاني أن يستتبعه ابطال ما يظنه مأخذاً للنخصم كقول الشافعي في استيلاء جارية الابن وجوب القبة لا يمنع من ايجاب المهر كاحد الثبر يكن وفي المتنقل التفاوت في الوسيلة لا يمنع وجوب القصاص كالتوسل اليه فنقول بموجبه فانه لا يلزم من ابطال مانع ابطال كل مانع ووجود كل شرط ووجود ما يقتضي ولا يلزمه ابقاء مذهبه على الصحيح لانه مصدق وأكثر القول بالموجب في مثل ذلك اذ قد يعني المأخذ كثيراً وقل أن يخفى على الخلاف الثالث أن يسكت عن الصغرى وهي غير مشهورة كقول الشافعي في افتقار الوضوء الى النية ما ثبت قربة فشرطه النية كالصلاة ويسكت عن قوله والوضوء قربة فنقول بموجبه ولو ذكره عالم برداً لا يمنع قالوا وفيه انقطاع أحد هما وهو بعيد في الثالث لان كلاهما أراد غير مراد الآخر وجواب الاول ان يبين انه محل النزاع أو أن محل النزاع لازم منه كما لو كان الحكم لا يجوز قتل المسلم بالذي يقال بالموجب انه لا يجوز ولكنه يجب فيقول المعنى بنى الجواز لزوم التبعية بفعله و يلزم منه في الوجوب أو يبين أن لفظة ظاهر فيها قصد أو عام أو مطلق فلا يستقيم القول بموجبه وعن الثاني نحوه وعن الثالث بأن حذف إحدى التقدّمين غير بدع ويرد على قياس الدلالة كما ورد على قياس العلة سوى ما يتعلق بمناسبة الوصف الجامع لأن الجامع فيه ليس بعلة والقياس في معنى الأصل كذلك لأنه لم يذكر فيه جامع ولا يرد عليه أيضاً الاسئلة على نفس الوصف الجامع ويختص قياس الدلالة بسؤال آخر اذا كان الجامع أحدهم موجهي الأصل كقوله في مسئلة الأبيدي باليد أحد موجهي الأصل وهو النفس فيجب بدليل الموجب الثاني وقرره بأن الدية أحد الموجهين في الأصل وهي ثابتة في الفرع على الجميع فيلزم الموجب الآخر وهو القصاص على الجميع لان العلة ان كانت واحدة فواضح وان كانت متعددة فلا يلزم الحكمين في الأصل دليل يلزم العطين.

فيقول المعارض ان اتحدت في الاصل فلا يمنع ثبوت ما ثبت في الفرع بأخرى وهو الاولى
لما فيه من تسكين مدارك الحكم فلا يانم الموجب الآخر من علة الاصل لجواز عدم اقتضاء
علة الفرع له وان تعددت في الاصل وتلازمت فلا يمنع ثبوت ما ثبت في الفرع بأخرى وهو
الاولى فلا يانم من التلازم في الاصل التلازم في الفرع وجوابه ان ثبوت أحد الحكمين
في الفرع يدل ظاهرا على علة في الاصل اذا الاصل علم أخرى والاوّل معارض بألوية
الاتحاد لما فيه من الانعكاس المعقود مع التعدد فان عورض بأن الاصل أيضا عدم علة الاصل
في الفرع أوجب بأن كون العلة متعديّة أولى من كونها قاصرة والاعتراضات من جنس
واحد كالنفوض والمعارضات في الاصل أو الفرع متفق على ابرادها جلة اذا انتقال وان
كانت من أجناس مختلفة كالمنع والمطالبة والنقض والمعارضة ونحوه وهي غير مرتبة لم
يخالف في الجمع بينهما الا أهل مفرق قد فاتهم أوجبوا سؤال واحد لما فيه من الخبط ويزعم
ما كان من جنس واحد وان كانت مترتبة فقد منع من الجمع بينهما الا كثر لان الثاني يتضمن
تسليم الاول فلا يستحق الاجوابا واحدا واختار جوازه لان المعنى على تسليمه تقدير التحقيق
فلا بد من الترتيب والا كان منعا بعد تسليم والاستفسار مقدم لأن من لم يعرف مدلول اللفظ لم
يعرف ما يتوجه عليه ثم فساد الاعتبار لانه نظر في فساد من حيث الجمله ثم فساد الوضع لانه
أخص مما قبله والنظر في الأعم مقدم ثم منع حكم الأصل لانه مقدم على النظر في العلة
لاستنباطها منه وعلى فرعه ~~ثم~~ وجود المدعى علة في الأصل ثم ما يتعلق عليه الوصف لانه
فرع ثبوته كالمطالبة وعدم التأثير والقدر في المناسبة والتقسيم وكون الوصف غير ظاهر
ولا منضبط وكون الحكم لا يفضى الى المعصود ثم النقض ثم الكسر لانه معارض للدليل العلة
ثم المعارضة في الأصل لانه معارض لنفس العلة لان النقض يقصده ابطال العلة والمعارضة
يقصدها ابطال الاستقلال ثم التعديّة والتركيب لانه ترجع الى معارضة في الأصل ثم ما يتعلق
بالفرع كتع العلة في الفرع ومخالفة حكمه لحكم الأصل ومخالفته في الضابط والحكمة
والمعارضة في الفرع والقلب ثم القول بالموجب لتضمنه تسليم الدليل .

❖ الاستدلال ❖

يطلق هو ما على ذكر الدليل وخصوصا على نوع خاص من الأدلة وهو المطالب قبيل كل
دليل ليس بنعي ولا اجماع ولا قياس علة فيكون في الفارق استدلالا وأما نحو وجد السبب

ووجد المانع وقد شرط فقد قيل ليس بدليل لانه في معنى فيمدليل وقيل دليل لانه يانهم من
ثبوته ثبوت المدلول وما يذ كر دليل ثبوته كالتقدمات وعلى انه دليل قيل استدلال وقيل ان
أثبت بغير الثلاثة وهو الصحيح وهو ثلاثة أقسام تلازم بين حكمين من غير تعيين عملة
واستصحاب وشرع من قبلنا فالأول ملازمة بين ثبوتين أو نفيين أو ثبوت ونفي أو نفي وثبوت
وحاصله راجع الى التلازمين في الأولين والمنافيين في الآخرين وشرط القسمين أن لا يكون
كل واحد أخص من وجه كالأسود والمسافر والصلاة والغائصة ثم ان كان التلازمان طردا
وعكسا كالجسم والتأليف جرى فيها الأولان طردا وعكسا وان كانا طردا لا عكسا كالجسم
والحدث جرى فيها الثبوتان بتقديم الأخص والنفيان بتأخيرهما لاستلزام الأخص الأعم فهما
وان كان المتنافيان اثباتا ونفيا كالحدث مع وجود البقاء جرى فيها القسمان الآخران طردا
وعكسا فان كانا اثباتا كالتأليف والقدم جرى فيها الثبوت ثم النفي على التقديم والتأخير فهما
فان كانا نفيا كالاساس والخلل جرى فيها النفي ثم الثبوت على التقديم والتأخير فهما مثال
الأول في الأحكام من صح طلاقه صح ظهاره وثبت بالطردوية وبالعكس أو بثبوت أحد
الآخرين على ثبوت الآخر أو به على ثبوت المؤثر أو بثبوت المؤثر على ثبوت الآخر ولا يعين
المؤثر فيكون انتقالا الى قياس العلة الثاني لوصح الموضوع بغير نية لصح التعم وثبت بالطرد
والعكس وابتغاء أحد الأمرين على انتفاء الآخر وابتغائه على انتفاء المؤثر وبالعكس الثالث
ما كان مباحا لا يكون محرما الرابع ما لا يكون جائزا يكون حراما وثبتان بثبوت التنافي
بينهما أو بين لوازمهما ويرد على الجميع منع الأولى ونسليها ومنع الثانية

« (لاسته عاب) »

أكثر المحققين كالنزي والصيرفي والنزائي وغيرهم على محتمة وأكثر الخفية وأبو الحسين على
بطالانه لئان ما تحقق وجوده أو عدمه في حال من الأحوال ولم يطرأ معارض قطعي أو ظني
فانه يستلزم ظن بقاءه والظن حجة شرعية كما سبق وبيان استلزام الظن من وجوه منها لو شك
في حصول الزوجة ابتداء المحرم عليه الاستمتاع ولو شك في جاتها جازله الاستمتاع ولو لم يكن
الاصل في كل متحقق دوامه للزم استواء الخالين في التصريم والجواز وهو خلاف الاجماع

الثاني لولا حصول الظن لما ساء للعاقل مراسلته من مررت عليه سنون متطاولة وارسال الودائع والقراض والديون وغيرها ولولا الظن عذفها الثالث ان البقاء يقتضى الزمان المستقبل ومقارنة الثاني له من وجود أو عدم والتغير يقتضيهما أو البديل وحصول ما يقتضى أمرين أغلب مما يقتضى ذينك الأمرين وثالثا قالوا لو كان الأصل في كل شيء استقراره لكانت الحوادث على خلاف الأصل أوجب بأن ذلك للطرؤ والسبب المعارض للوجبة المحدوث قالوا الاجماع على أن بينة الآيات مقدمة ولو كان الأصل البقاء لكانت بينة النفي أولى لاعتضادها بالأصل وأوجب بأن التقديم لا يمكن تصديقهما لا مكان اطلاع التثبت على السبب المثبت دون الثاني قالوا العمومات والأقيسة لا تنحصر ولا ظن في الباق مع ذلك بخلاف ما قبل ورود الشرع وأوجب بأن الغرض بعد بحث العالم بذلك فلم يجد

﴿مسئلة﴾ المختار أن استصحاب حكم الاجماع في عمل الخلاف دليل ظاهر كما قال الشافعي في مسئلة الخارج الاجماع على أنه قبله متطهر لو صلى صحت صلاته والأصل البقاء حتى ثبت المعارض والأصل عليه قالوا الحكم بالطهارة ونحوها في عمل النزاع حكم شرعى فاما أن يكون للدليل أولا والثاني باطل والدليل إيمانص أو قياس أو اجماع ولا شيء منها وأوجب بأن الحكم لا يعتقر دليل في ثبوته لا في بقاءه ولو سلم فالدليل الاستصحاب المحصل للظن كما تقدم والدليل ما ينهم من ثبوته ثبوت المدلول

﴿شرع من قبلنا﴾

﴿مسئلة﴾ المختار انه صلى الله عليه وسلم كان قبل البعث متعبدا بشرع ومنهم من منع ذلك ومنهم من وقف كالغزالي ثم اختلف المثبتون فقيل نوح وقيل ابراهيم وقيل موسى وقيل عيسى وقيل ما ثبت انه شرع لنا ان الأحاديث متطافرة على انه كان يتعبد كل ما يتعبد كان يصلى كان يطوف وذلك دليل التعبد واستدل بأن من قبله كان داعيا جميع المكلفين فكان داخلا وأوجب بالمتع فان مثل ذلك لم يثبت قالوا لو كان متعبدا بشرع ما أحد لتفتت العادة بمخالطة أهلها ولو كان لنقل وأوجب بأن التواتر منها لا يحتاج الى مخالطة وغيره لا يفيد فيه وأيضا قد تمتنع المخالطة لموانع فيعمل عليها جماعين الأدلة قالوا لو كان لاقتصر بذلك أهل تلك الشريعة عادة ولم ينقل وأوجب بأنه لم يثبت التعيين

﴿مسئلة﴾ المختار انه بعد البعث متعبد بعهده وأما شرع من قبله ومنع كذبهم

الأشربة والمعتزلة لئلا تقدم والأصل بقاؤه وأيضا للاتفاق على الاستدلال لقوله النفس بالنفس الى آخرها وأيضا ثبت أنه قال من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها وتألقوله وأتم الصلاة لأنه كرى وهى لموسى سياقه يدل على الاستدلال به وأيضا قال فهذا أهم اقتضاه وشرعهم من هداهم واستدل بمثل أنا أوحينا اليك كما أوحينا الى نوح وأجيب بأن ذلك رد لاستبعاد الكفار الإجماع الى بشر ولوسلم فعناه أنه تعبد بمثله لا بالاتباع وبمثل شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا وأجيب بأن الدين أصول التوحيد وخص نوحا بشرى يفاو تكميها ولوسلم فعناه أنه تعبد بمثله وبمثل أن اتبع مله إبراهيم وأجيب بمثله أيضا يقال فى الفروع وملة الشافعى ولادىن الشافعى ولوسلم فأحدها بمرض الآخر قالوا حديث معاذ لم يذكر فيه ذلك وصق به صلى الله عليه وسلم وأجيب بأنه يحفل أنه تركه لأن الكتاب يشمله أو لم يله وقوعه جهابيين الأدلة قالوا لو كان لكان فعلمها من فروض الكفايات ولو جبت المراجعة والبحث وأجيب بأن المعتبر فيها ما ثبت بالتواتر أو بالوحى وذلك غير محتاج الى ما ذكر قالوا الإجماع على أن شرعنا منصفه لجميع الشرائع أجيب بأن معناه ناسضة لما خالفها واللازم نسخ وجوب الايمان وتحرير الكفران ونحوه

﴿مذهب الصحابي﴾

الاتفاق على أن مذهب الصحابي ليس بحجة على صحابي امما كان أو مفتيا واختاره انه ليس بحجة على من بعدهم أيضا وأحد قولى الشافعى وأحد قولى أحدو بعض الحنفية على انه حجة مقسمة على القياس وقيل ان خالف القياس فهو حجة والا فلا وقيل الحجة فى قول أبى بكر وعمر فقط لئلا دليل يدل عليه فوجب تركه وأيضا لو كان حجة على التابعين لكان قول التابعين حجة على من بعدهم لانه لا يغيب الاطن قائله واستدل بأن الصحابي مجتهد والخطأ عليه يمكن فلا يجب على غيره العمل بمذهبه كغيره وأجيب بأنه لا بعد أن يكون لكونه صحابيا أثر فى جعل قوله حجة على غير صحابي واستدل لو كان حجة لكانت الحجج متناقضة لاختلاف الصحابة كسائل الجدواث على حرام وغيره وأجيب بأنه لا تناقض مع الترجيح أو الوقت أو التغيير كاختبار الأحاد والأقيسة واستدل لو كان حجة لجاز للجهل التقليد مع تمكنه وهو ممتنع كالأصول وأجيب بأنه لا يمتنع أن يكون حجة فلا تقليد قالوا قال الله تأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر وأجيب بأن الإجماع ولو علم فالمراد ما أجموعا عليه قالوا أجماعى كالنجوم

بأيهم اقتديتم اهتديتم اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر وأجيب بأنه لا عموم فيما يقتدي به ولو سلم ظالموا القلدون لا المجتهدون لأن خطابه مع الصحابة وعلم أن غيرهم مثلهم قالوا ولي عبد الرحمن عليا الخلافة بشرط الاقتداء بالشيخين فأبي فولى عثمان فقبل ولم ينكر فدل أنه اجماع وأجيب بأن الاجماع على أن مذهب أبي ليس بحجة على الصحابي فوجب التأويل ظالموا متابعتهم في السيرة والسياسة لا في المذهب قالوا قول الصحابي المخالف للقياس لا بد أن يكون عن حجة بعده عن الفسق فيأزم أن تكون تقليد وأجيب بأن ذلك يجري في الصحابي بالنسبة إلى الصحابي وفي مثل مالك والشافعي أو غيرهما بالنسبة إلى غيرهم قالوا إن كان عن نقل فحجة وإن كان عن اجتهاد فاجتهاده مرجح على اجتهاد التابعي لثبوته بمشاهدة التنزيل ومعرفة التأويل فوجب على غيره اتباعه وأجيب بأنه لو رجع بذلك لوجب على كل مجتهد ترك اجتهاده لاجتهاد الأعم وهو خلاف الاجماع

﴿ الاستحسان ﴾

قال به الحنفية والمالكية وأنكره غيرهم حتى قال الشافعي من استحسان فقد شمرع وليس الخلاف في الاستحسان بمعنى فعل الواجب والأولى فإنه يتفق عليه قال فيتبعون أحسنه وقال يأخذوا بأحسنها ولا يعني تأميل النفس اليسر للاجماع أنه ليس بمركك قال بعض الحنفية في تعريضه دليل ينقدح في نفس المجتهد فيفسر عبارته فيقول إن شك في كونه دليلا فلا نزاع في رده وإن تحقق فلا نزاع في التمسك به فيرجع النزاع لفظيا وقيل هو العدول عن موجب قياس إلى قياس أقوى منه وحاصله العمل بالقياس الراجح ولا نزاع فيه وقيل تخصيص قياس بدليل أقوى منه وحاصله ترك القياس للدليل الراجح ولا نزاع فيه وقال الكرخي العدول في مسألة إلى خلاف نظائرها وجه أقوى وحاصله العمل بالدليل الراجح ولا نزاع فيه ويدخل فيه العدول إلى تخصيص وإلى التماسخ وليس باستحسان عندهم وفسره أبو الحسين بما حاصله الرجوع عن حكم دليل خاص إلى مقابله بدليل طارئ عليه أقوى منه ولا نزاع فيه فيرجع النزاع لفظيا وقيل العدول عن حكم الدليل إلى العادة لمصلحة الناس كما نقل عن الأئمة استحسان دخول الحمام من غير تقدير للعالم المستعمل ولا تقدير للمدة ولا عوض فيها واستحسان شرب الماء من السقائين من غير تقدير للماء ولا عوضه فيقول إن ثبت دليل فلا نزاع والافردود لئان كان الاستحسان من الأدلة المتقدمة فلا نزاع وإن كان من غيرها فلا دليل يدل عليه

فوجب تركه قالوا قالوا واتبعوا أحسن وأجيب بأنه لا يدل على أن الاستحسان دليل ولو سلم
 فالمراد الأطهر والأولى قالوا أما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن وأجيب بأن المراد
 الإجماع والألزم مآرأه أحاد العوام حسناً والإجماع لا يكون إلا عن دليل قالوا أجمعوا على
 دخول الحمام وشرب الماء استحساناً فدل على أنه حجة وأجيب بأن مستندهم جريان ذلك في
 زمانه صلى الله عليه وسلم مع علمه وتقريره أو غير ذلك

﴿ المصالح المرسلة ﴾

وهي التي لأصل لها والأكثر على امتناع التمسك بها وقد عزي إلى مالك خلافه وهو بعيد وقال
 الإمامنا لا دليل يدل عليه فوجب تركه قالوا قد ثبت اعتبار المصالح قطعاً فإما من مصلحة
 تندرجها أردنوه والأوهى من جنس المصلحة المعتبرة فتكون من الملائم وهو ما اعتبر جنسه
 في جنس الحكم وأجيب بأنه ما من مصلحة من ذلك الأوهى من جنس المصلحة فيكون معتبراً
 ملغى في حكم واحد وهو محال فلا بد من اعتبار الجنس القريب والمراد ما لم يكن كذلك

﴿ الاجتهاد ﴾

لغة استفراغ الوسع في تحصيل أمر وفي الاصطلاح استفراغ الفقيه الوسع لتحصيل ظن بحكم
 شرعي والمراد بالفقيه ذوالفقه المتقدم تفسيره في الاصطلاح وقد علم المجتهد والمجتهد فيه وفي
 جهة تعري الاجتهاد في بعض دون بعض خلاف المتيقن لولم يتجزأ السكان كل مجتهد يعلم الجميع
 ونحن قاطعون بصحة قولهم لا أعلم حتى نقل عن مالك أنه سئل عن أربعين مسألة فقال في
 ست وثلاثين منها لأمرى وأجيب بأن ذلك امتناع من الأدلة وأما المجتزئ من المبالغة في
 الحال قالوا إذا اطلع على ما يتعلق بتلك المسئلة فلا فرق بين نظره ونظر غيره وأجيب بأنه
 قد يكون ما لم يطلع عليه يعتقد خلافه الثاني ما من أمارات يقدر جعلها الأوجوز تعاقبها
 بالحكم المجتهد فيه وأجيب بأن الغرض حصول جميعها في ظنه عن من له الأهل أو بعد
 قصر الأئمة الامارات وجمع كل إلى جنسه

﴿ مسألة ﴾ المختار أنه صلى الله عليه وسلم كان متعبداً بالاجتهاد فيها لأنص فيه وبه قال أحد
 وأبو يوسف وجوزة الشافعي في الرسالة وقال بعض الشافعية وأبو الحسين وعبد الجبار بمنع

وقيل كان له الاجتهاد في الحروب لافي الاحكام الشرعية لناقوله تعالى وشاورهم في الامر
 والمشاورة انما تكون فيما يرى بقوله عفا الله عنك لم اذنت لهم وذلك لا يكون فيما
 علم منه بالوحي وقوله لو استقبلت من امرى ما استدبرت لما سقت الهدى وشبهه ولا يستقيم فيما
 كان بالوحي استدلل أبو يوسف بقوله لتحكم بين الناس بما أراك الله وقرره الفارسي فقال
 أراك هنا لا يستقيم أن يكون لاراءة العين لاستعماله في الاحكام ولا بمعنى الاعلام لوجوب
 ذكر المفعول الثالث لذكر الثاني لان المعنى بما الله أراك لستم الصلة فوجب بما جعله الله لك
 رأيا وهو المقصود. وأجيب بأنه بمعنى الاعلام ومصدرية فلا ضمير وحذف المفعولان وذلك
 جائز واستدل بأن الاجتهاد للحكم أكثر نوابلا زيادة المشقة فلولا يمكن له لكان غيره عتما بفضيلة
 ليست له وأجيب بأنه اذا كان شرط الاجتهاد مفعولا للدرجة أعلى فلا أثر لتلك واستدل
 بأنه علم بطريق الاستنباط وبعده عن الخطأ فلولا يقض به لكان تاركا لحكم الله في ظنه
 وهو حرام بالاجماع وأجيب بأن ذلك فرع التعبد به ولو سلم انه ليس فرعاً فالظن مشروط بعدم
 معرفته بالوحي ولا شرط فلا مشروط قالوا قال وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي وبحي
 وأجيب بأن الظاهر انه رد عليهم فيما يقولونه في القرآن ولو سلم فاذا تعبد بالاجتهاد بالوحي لم
 ينطق الا عن وحي قالوا لو كان لجاز أن يخالف فيه وأن لا يذم مخالفه لانه من لوازم احكام
 الاجتهاد وأجيب بالمتنع واذا كان الاجماع عن اجتهاد يمتنع مخالفته فاجتهاده أجدر قالوا
 لو كان لما تأخر في أجوبة كثير من الاحكام لوجوب الاجتهاد وأجيب بأنه يتوقف
 لجواز الوحي المشروط عدمه في الاجتهاد والاستعراغ الوسع في الاجتهاد قالوا القادر على
 اليقين يحرم عليه الظن وأجيب بأنه انما يكون قادرا بعد أن يوحى اليه والامتنع حكمه
 بالشهادة التي لا تغيد الاظنا

مسئلة ١٠ المختار جواز الاجتهاد قبل الان عاصره مطلقا وثالثها يجوز للقضاة في غيبتهم
 وراعيها يجوز باذن خاص ثم المختار وقرع مدظنا وثالثها الوقف مطلقا ورابعها الرتبة فمن
 حضره لنا قول أبي بكر لا هال الله اذا لا يدعى الى أحد من أسد الله بقاتل عن الله وزوله فيعطيك
 سلبه فقال صلى الله عليه وسلم صدق والظاهر انه قال ذلك بالاجتهاد وروى انه حكم سعد بن معاذ
 في بني قريظة فحكم بقتلهم وسبي ذرارهم فقال صلى الله عليه وسلم لقد حكمت بحكم الله من
 فوق سبعة أرفصة وقصة معاذ وعتاب بن أسيد حين بعثهما الى اليمن قالوا لا يجوز الاجتهاد مع
 القدرة على العلم وأجيب بجواز اخيرة لهم بالدليل ولو سلم فالخاسر يظن أن لو كان وحي لبينه

والغائب لا يقدر قالوا كانوا يرجعون اليه في الحوادث وأجيب فيالم يظهر لهم فيه وجه الاجتهاد ولو سلم فلجواز الأمرين

﴿مسئلة﴾ الاجماع على انه ليس كل مجتهد في العقليات مصيبا وان المخطئ في مخالفة ملة الاسلام مخطئ آثم اجتهد أو لم يجتهد وقال الجاحظ والعنبري لا إثم عليه اذا اجتهد بخلاف المعاند وتأوله بعضهم على نفي الإثم في بعض الكلاميات كقبي روية الباري وخلق القرآن لافي الكفر الصريح وزاد العنبري فقال كل مجتهد في العقليات مصيب فان أراد موافقة الاعتقاد للعقد فخرج عن المعقول لاستناباه اجتماع النقيضين وان أراد انه آثي بما كلف به فهو قول الجاحظ وهو باطل سمعا لاعقلا لئان إجماع المسلمين قبل ظهور المخالف على وجوب قتال الكفار مطلقا وانهم من أهل النار مطلقا من غير فرق ولو كانوا غير آثمين لما ساغ ذلك واستدل بقوله فويل للذين كفروا من النار ويحسبون أنهم على شيء وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا وذلك ظنكم ونحوها وهي ظواهر لاحتمالها غير الناطقة قالوا تكليفهم نقيض اجتهادهم تكليف بما لا يطاق وهو ممتنع عقلا وسمعا كما تقدم وأجيب بأنه ممكن غير ممتنع عقلا ولا عادة فليس من المستحيل في شيء

﴿مسئلة﴾ القطع أن الإثم على المجتهدين في الأحكام الشرعية اجتهادية وذهاب بشرى المرئسي وأبو بكر الأصم الى تأنيب المخطئ من غير تكفير ولا تفسيق لنا العلم ضرورة التواتر باختلاف الصحابة المتكررة في الفقهيات من غير تكبير ولا تأنيب لعين ولا معهم مع القطع بأنه لو خالف أحد في مثل العبادات الخمس أو الزنا أو القتل لخطوه وأثموه واعترض بما عترض به على القياس كما تقدم

﴿مسئلة﴾ المسئلة آثي لانص فيها قال القاضي والجبائي وابنه كل مجتهد فيها مصيب وان حكم الله فيها لا يكون واحدا بل تابعالظن المجتهد وقال قوم المصيب فيها واحد ومن عداه مخطئ ثم منهم من قال لا دليل عليه وإنما هو مثل دفين صاب وقال الأستاذ وابن فورك عليه دليل ظني فن ظفر به فهو للمصيب وقال المرئسي والأصم عليه دليل قطعي والمخطئ آثم ونقل عن أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد القسطة والتصويب ظني كان فيها نص قصير في طلبه فخطئ آثم وان لم يقصر فالصحيح مخطئ غير آثم لئان الأصل عدم التصويب الا ما دل عليه دليل ولا دليل وصوب غير معين للاجماع وأيضا لو كان كل مجتهد مصيبا لاجتمع النقيضان لان استقرار قطعه مبشروط ببقاء ظننه للاجماع على انه لو ظن غير وجب الرجوع فيكون ظانا

عالم بشيء واحد وهو محال لا يقال الظن يتقن بالعلم لانقطع بيقائه ولأنه كان يستحيل ظن
 النقيض مع ذكره ولا يقال بلشرك الالزام لان الاجماع على وجوب اتباع الظن فيجب الفعل
 أو يحرم قطعاً لأنقول الظن متعلق بأنه الحكم المطلوب والعلم بتحريم المخالفة فاختلف المتعلقان
 فإذا تبدل الظن زال شرط تحريم المخالفة لا يقال فالظن متعلق بكونه دليلاً والعلم بشيئ مدلوله
 بشرط استمراره فإذا تبدل الظن زال شرط ثبوت الحكم لأننا نقول كونه دليلاً حكم فإذا
 ظنه علمه والاجاز أن يكون المتعبد به غيره فلا يكون كل مجتهد مصيباً واستدل بقوله ودأود
 وسليمان إلى فقهنا هاهنا سليمان فتخصيص سليمان يدل على أن الحق واحد وأجيب بأنه مبني على
 المفهوم ولو سلم فقد نفى أنه فهم سليمان التمسح لما كانا حكماً به ولو سلم فيجوز أن يكون في الواقعة
 نص اطلع عليه سليمان فيتعين الخطأ واستدل بقوله وما يعلم تأويله الا الله والراسخون في العلم
 ولولأن ثم حكماً معيناً لم احسن ذلك وأجيب بأنه محمول على الامور القطعية لقوله وما يعلم
 ولو سلم فالراسخون في العلم هم المجتهدون فقد دل على تصويب الجميع واستدل بقوله صلى
 الله عليه وسلم اذا اجتهد الحاكم وأجيب بالقول بالموجب لانه لا يكون غلطاً الا بنص أو
 اجماع أو قياس جلي وخفي بعد البحث واستدل باطلاق الصحابة للخطأ في الاجتهاد فقد قال
 أبو بكر أقول في الكلالة برأي فان يكن صواباً فغن الله وان يكن خطأ فغن ومن الشيطان وعن
 عمر انه حكم بحكم فقال رجل هذا والله الحق فقال عمران عمر لا يدري انه أصاب الحق لكنه
 لم يأل جهداً وعن علي في المرأة التي استخضرها عمر فاجهضت وقد قال له عثمان وعبد الرحمن
 انما أنت مؤدب لا ترى عليك شيئاً كانا قد اجتهدا فقد أخطأ وان لم يجتهدا فقد غشاك أرى
 عليك الدية وعن علي وابن مسعود وزيد انهم خطؤا ابن عباس في ترك العول وخطأهم
 ابن عباس وقال من ياهني ياهله ان الله لم يجعل في مال واحد نصفاً ونصفاً وثلاثاً وأكثر
 من أن يحصى ولم ينكر الخطئة واعترض بأنه قد يكون ذلك فيما يقع فيه التمييز أو ما خالف
 فيه نصاً واجماعاً وأجيب بأن الخطئة وقعت في المسائل الاجتهادية ولا تصير في مجتهد من
 الصحابة والاوجب التأميم واستدل بأنه ان حكماً لا بدليل أو حكماً لا بدليل والآخر بغير
 دليل فواضح وان حكماً لا بدليلين فاما أن يكونا متساويين أو أحدهما راجحاً فان كان أحدهما
 راجحاً فصاحبه المصيب وان كانا متساويين فهما مخطئان لان الحكم الوقف أو التخير وأجيب
 بأن لكل واحد منهما دليلاً راجحاً عنده لانها أمارة ترجح بالنسب لأدلة نفسها واستدل
 بالاجماع على شرع المناظرة ولولأنه لتبين الصواب لم يكن فيها فائدة وأجيب بأن لها فوائد

منها تصرف الراجح أو تصرف تساويهما أو التمرين في الاجتهاد واستدل بأن المجتهد مطالب ومطالب لا مطلوب له عمال وإذا تحقق المطلوب فمن أخطأه كان غلطاً قطعاً وأجيب بأن مطلوب كل واحد منهما ما يغلب على ظنه من الأمارات المختلفة فيحصل لكل مطلوبه وإن كان مختلفاً واستدل بأن التصويب يستلزم أموراً ممتنعة منها أن يتزوج مجتهد شافعي مجتهد حنفي فيقول لها أنت بائن ثم يقول راجعتك فالرجل يعتقد الحل فيلزمها والمرأة تعتقد الحرمة ويلزم من حصة المذهبين حلها وتصريحها ومنها أن ينكح مجتهد امرأة غير ولي ثم ينكحها مجتهد آخر بعده بولي فيلزم من حصة المذهبين حلها لها وهو محال ومنها أن يستفتي مجتهدان مختلفان فإن عمل بأحدهما كان تعكراً والألزم المحال أو الترك وهو باطل وأجيب بأن ذلك لازم مطلقاً إذا خلا في وجوب اتباع ظنه ولو سلم رفع الأمر إلى الحاكم فيجب اتباعه وأما العاقل فيحكمه كعارض الدليلين للجهل بالمصوبة قال الله تعالى وداود وسليمان ثم قال وكلا آتينا حكماً وعلماً ولو كان أحدهما غلطاً لم يحسن وأجيب بأنه لا يمنع الخطأ في مسألة إطلاق أنه أوتي حكماً وعلماً قالوا قال بأيهم اقتديتم اهتديتم ولو كان أحد المجتهدين غلطاً لم يكن هدى وأجيب بأنه كما صرح أن يقال لكل مجتهد في اتباع ظنه مهتد صحيح للعالم إذا قلده ذلك لأنه فعل ما وجب عليه اجتماعاً قالوا أجمع الصحابة على تسوية الخلاف في المسائل الاجتهادية وتولية الأئمة لا معاملة مع علمهم بمخالفتهم لم ولو كان فيه خطأ لم يسوغوه وأجيب بأنهم أوجبوهما أجمعاً وإليه من وجوب اتباع كل مجتهد ظنه ولم يميز الانسكار لأن الخطأ غير معين قالوا لو كان الحق معينا لكان الخلفاً ثم أجيب بمنع الأولى والثنتين بالظاهر قالوا لو كان الحق معيناً لوجب اتباع الخطأ لأن الإجماع على وجوب اتباع الاجتهاد والثانية واضحة وأجيب بمنع الثانية ولذلك لو كان فيها نص أو إجماع لم يطلع عليه بعد الاجتهاد وجبت مخالفتها فهذا أجدر قالوا يؤدي إلى وجوب النقيضين وأجيب بالقطع بسقوط التكليف بالحكم المطلوب عند ظن خلافه

مسئلة ١٠ اتفق العقلاء على استعماله تقابل الدليلين العقلين لاستلزامهما اجتماع النقيضين وأما تقابل الأمارات الظنية وتصادمها فالجمهور على جوازها وقال أحد الكرخي بمنعه لنا استعمال لسان الدليل والأصل عدمه قالوا لو تصاد لا فإما أن يعمل بهما أو بأحدهما معينا أو غيراً أو لا الأول جمع بين النقيضين والثاني تعكراً والثالث تغيير للجهت في مسائل الاجتهاد وهو

مردود بالاجماع لانه يؤدى الى أن يحكم بزبدشى ولعمرو بشى فى شئ واحد والراجع جمع بين النقيضين لانه يقول لاحرام ولا واجب وهو أحدهما وأجيب بأنه يعمل بهما فى أن كلا منهما وقت الآخر فيقف أو يتخير أو بأن يعمل بأحدهما على التخيير والاجماع على منعه اذا ترجح أحدهما الا اذا تمازى فلا تناقض فى حكمه لزبدشى ولعمرو بشى أو بأن لا يعمل بهما بل يتساقطان وانما يلزم فيه النقيضان أن لو اعتقدنى الحكمين فى نفس الأمر

﴿ مسألة ﴾ لا يستقيم أن يكون المجتهد قولان متناقضان فى شئ واحد فى وقت واحد بخلاف وقين أو شخصين على القول بالتخيير عند التعادل فان ترتبا فالظاهر أن الثانى رجوع عن الأول فان لم يعلم التارج فوجب اعتقاد رجوعه عن أحدهما وكذلك لو كانا صورتين متناظرتين ولم يظهر فرق فالظاهر أيضا أن الثانى رجوع فبهما فان لم يعلم التارج فالظاهر رجوعه عن أحدهما فبهما وقول الشافعى رضى الله عنه قولان فى سبع عشرة مسألة إما على معنى أن الأدلة متعادلة فأنما يخير فى القولين أقول بهذا مرة وهذا مرة وإما على معنى أنها قولان للعلماء ويكونون فى مسألة النظر وإما على معنى أنها قولان لأصلين أو استحبابين أو دليلين متعادلين وإما على معنى الاخبار بأنه تقدم له فها قولان

﴿ مسألة ﴾ لا ينقض الحكم فى الاجتهاديات بانفاق منه ولا من غيره لما يؤدى اليه من نقض النقض الى غير نهاية فتفتوت مصلحة نصب الحاكم وينقض اذا خالف قاطعا ولو حكم المجتهد على خلاف اجتهاده فحكمه باطل وان قلده غيره اتفاقا فلو تعاطى حكما باجتهاده لنفسه كتروجه امره بغيره لى ثم تغير اجتهاده فالتحتم التغير لانه مستد بهما لا يعتقد محرما وقيل ان لم يتصل بذلك حكم فان تعاطاه مقلده علم تغير اجتهاده مقلده فكذلك كل ما تغير اجتهاده المجتهد فى القبلة فى أثناء الملاحة بالنسبة اليه والى مقلده وان حكم مقلده بخلاف مذهب امامه فبني على جواز تقليده غير امامه

﴿ مسألة ﴾ المجتهد اذا اجتهد فأدى اجتهاده الى حكم لم يجز له تقليده غيره اتفاقا فاما اذا لم يجتهد فالأكثر على منع التقليد أيضا وقيل فيما يقتضى به لا يباحضه وقيل فيما لا يفتوت وقته باستقاله بالنظر وقيل بجواز مطلقا ولأبى حنيفة قولان وقال محمد بن الحسن يجوز ان كان أعلم منه وقال ابن سريج يجوز ان تعذر عليه وقال الشافعى والجباى يجوز أن يقلده عتيا خاصة أرجح من غيره فان استؤوا تخير وقيل وتابعا لئانه حكم شرعى فلا بد له من دليل والاصل علمه بخلاف التنبى فانه يكتفى فيه انتفاء دليل الثبوت وأيضاً يمكن من الاصل فلا يجوز البديل كغيره

واستدل لوجاز تقليده قبل الاجتهاد لجاز بعده لأن المانع كونه مجتهد لأجل المخالفة وأجيب بأنه إذا اجتمع حصل له الظن الأقوى فكان أولى المجوز قال فاستأوا أهل الذمكر الآية وأجيب بأن أهل الشيء المتأهل له والمجتهدون كلهم أهل فلم يدخلوا في الأمر لأن المعنى أن يستل من ليس أهل الذمكر وقوله ان كنتم لاتعلمون المخصص بالصحابة أخصائي كالجموع عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى وقد سبق قالوا المعتبر الظن وهو حاصل وأجيب بأن ظنه باجتهاده أقوى وأيضاً فإنه يدل

مسئلة المختار انه يجوز أن يقال للمجتهد أحكام بما شئت فإنه صواب وقال الجبائي يجوز للنبي خاصة وتردد الشافعي في الجواز والمنع ثم المختار انه لم يقع لنا انه لو امتنع لكان لغيره والاصل عدمه قالوا لجاز لأدى الى الحكم بغير مصلحة لجهل العبد بذلك وأجيب بأن الحكم لا يستلزم المصلحة عقلاً ولو سلم فالغرض أن الله تعالى يقول اخترت فانه صواب قالوا لوجاز للزم الاباحة فيسقط التكليف وأجيب بان ايجاب التخيير تركليف لا اباحة القائل بالوقوع الاما حرم امرائيل على نفسه فدل على انه فرض اليه وأجيب بأنه لا يلزم أن يكون حرمه من غير دين ظني قالوا قل في مكة لا يحتل خلاها ولا يعضد شجرها قال العباس الا لا ذنر فقال صلى الله عليه وسلم الا لا ذنر ولا وحى حيثئذ وأجيب بأن الا ذنر ليس من الخلاف يكون جائزاً لتدليل الاستصحاب أو منه لكنه لم يرد بالعموم وصح استثناءه وتقرير المفاهيم السائل وقدر تنكره لان المعنى واحد أو منه وأرى يد ونسخ بوحى أمر ع من لمح البصر قالوا ولأن أشق على أمتي لأمرتهم وكذلك أحجنا لعامنا هنا أم لا بد فقال لا بد ولو قلت نعم لوجب وكذلك أمر مناديا يوم فتح مكة ان أقتلوا ابن صباية وابن سرح ولو كانوا متعلقين بأستار الكعبة ثم عفا عن ابن سرح بشفاعته عثمان والمقاتل النضر بن الحارث ثم أنشدته ابنته

ما كان ضررك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحقق

قال لو كنت سمعته ما قتلته وكذا يدل على انه مفقوض الى اختياره وأجيب بأن منهما ما يكون قد خبر فيه ومنها ما كان بوحى بدليل وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى بوحى

مسئلة المختار على تقرير أن النبي صلى الله عليه وسلم يجتهد أنه لا يقر على خطأ وقيل بنفي الخطأ لنا لم أدنت لهم ما كان لنبي الى عذاب عظيم حتى قال لو نزل من السماء عذاب ما تعاجمته غير عمر لانه كان أشار بقتلهم وقوله إنما أحكم الظاهر وقوله انكم تختصمون الى ولعل أحدكم الحن يجتبه فن قضيت له بشئ من مال أخيه فلا يأخذه فإمّا أقطع له قطعة من نار وأيضاً فإنه لو امتنع

لكان خارج والاصل عدمه قالوا لو جاز لكنا أمرنا بالخطأ وأجيب بان العاى مأور بالاتباع مع جواز ذلك تماماً قالوا الاجماع معصوم فالرسول أولى وأجيب بأن الاجماع لا يكون عن اجتهاد ولو سلم فلا يكون معصوماً ولو سلم فلا يلزم الأولوية لا اختصاصه بالفضائل المرتبة وان أهل الاجماع يتبعون له قالوا لو جاز لوقع الشك في قوله وحكمه وهو محل بمقصود البعثة وأجيب بان وقوع الشك الناجز فيما حكم فيه بالاجتهاد لا يخل بخلاف أصل الرسالة وما يحكم به عن الله تعالى

﴿مسئلة﴾ المختار أن النافى عليه دليل وقيل عليه في العقلية لا الشرعية لانه اذا ادعى علمان في غير ضرورى فقد تضمن دعوى طريق أفنت اليه والا أدى الى نظر ضرورى وهو محال فكانت مطالبته بالدليل محيصة وأيضاً فالاجماع على أن الدليل على ما ادعى الوحداية أو القدم وحاصلهما نفي الشريك ونفي الحدوث النافى لولزم منكر مدعى النبوة دليل النفي وكذلك صلاحه سادسة وعصم شوال والمدعى عليه محق وأجيب بأن الدليل قد يكون استصحاباً مع عدم الرفع له وقد يكون انتفاء لازم وفي الاستدلال بالقياس الشرعى على النفي خلاف منشأ جواز تخصيص العلة

﴿التقليد والفنى والمستغنى وما يستغنى فيه﴾

فالتقليد العمل بقول غيرك من غير حجة وليس الرجوع الى قوله صلى الله عليه وسلم والى الاجماع والعلمى الى المفتى والقاضى الى المدلول بتقليد لقيام الحجة ولا مشاحة في التسمية وأما المفتى فالعلم بأصول الفقه والأدلة السمعية التفصيلية واختلاف مراتبها وما يتوقف العلم بذلك عليه من العقليات كما تقدم وأما المستغنى فان كان مجتهداً فقد تقدم وان كان علمياً صرّفه أو محصلاً لبعض العلوم المتميزة فوظيفته الاتباع على المختار وينافيه (١) الاستفتاء المسائل الاجتهادية لا العقلية على المختار

﴿مسئلة﴾ المختار انه لا يجوز التقليد في المسائل الأصولية كوجود البارى تعالى وقال العنبرى بجوازه وقيل النظر فيه حرام لأن الاجماع على وجوب معرفة الله تعالى والتقليد لا يحصل معرفة لجواز الكذب على المخبر ولانه كان يحصل العلم بحديث العالم ولا تلوأ فالتقليد العلم فاما أن يعلم ذلك ضرورة وأنظرا الضرورة باطل والنظر يستلزم الدليل والاصل عدمه

(١) هكذا في الأصل وعبارة المختصر والمستغنى فيه المسائل الاجتهادية الخ

قالوا لو كان النظر واجبا لم يكن منياعنه ولا عما يوضحه وقد نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحابة لما رآهم يتكلمون في القدر وقال تعالى ما يجادل في آيات الله وأجيب بأن المراد الجدل بالباطل لقوله ووجدلهم بالتي هي أحسن وكذلك القدر قالوا لو كان واجبا لكانت الصحابة أولى ولو كان لنقل كالغرو ع وأجيب بأنه كذلك والأدنى إلى نسبتهم إلى الجهل بالله قطعا وهو باطل لأنه ليس بضرو ري وانما ينقل ذلك لوضوح الامر عندهم فيها وعدم من يعوجهم إلى الكلام بخلاف الغرو ع قالوا لو كان واجبا لأنكر الصحابة والتابعون وغيرهم على تاركه من العوام مع انهم أكثر الخلق وأجيب بأنه ليس المراد تحريم الأدلة والجواب عن الشبهة وانما المراد الدليل من حيث الجملة وذلك حاصل بأمر نظر قالوا لو كان واجبا لاستزام الجهل ولواستازم الجهل لوجب لأنه لا يتم الواجب إلا به وأجيب بأنه يازم لو كان الجهل مقدورا قالوا وجوب النظر دور عقلي وقد تقدم في شكر النعم. قالوا النظر مظنة الوقوع في الشبهة والخروج إلى الضلال بخلاف التقليد فكان أولى وأجيب بأن ذلك جارفين يقلد فان كان عن نظر فمتنع وان كان عن تقليد فيستلسل

مسئلة ١٠ المختار أن العامي وان كان محصلا لبعض العلوم المعتبرة يازمه التقليد في مسائل الاجتهاد وقيل ان تبيين لهجة اجتهاده يدل عليه والام يجوز وقال الجبائي ما لم يكن كالعبادات الخمس لنا فاسألوا أهل الذكر ويجب تعميمه لوجهين أحدهما العلم بأن علة الامر بالسؤال الجهل الثاني أن الأمر العقيد بالشرط يتكرر بتكريره وأيضا لم يزل العلماء يستفتون ويتبعون من غير ابتداء المستند من غير تكبير وأيضا لو توقف عمل المستفتين على الاطلاع فاما أن لا يجب شيء وهو باطل واما أن يجب فيؤدي إلى ابطال المعاش والصنائع ونزاع الدنيا وذلك باطل قطعاً ولا يازم ذلك في النظر في معرفة الله تعالى ليسر وقرب مأخذه قالوا قال وأن تقولوا وقال انا وجدنا آباءنا على أمة وذلك يتضمن تحريم التقليد وأجيب بأن المراد ما يطلب فيه العلم قالوا قال طلب العلم فريضة على كل مسلم وأجيب بأنه لا يمكن التمسك به في ذلك لأن أحد المقل بوجوب العلم انما قال بوجوب النظر قالوا يؤدي إلى وجوب اتباع الخطأ الجواز. وأجيب بأنه كذلك اذا نظر قالوا لو جاز لجاز في الأصول وأجيب بالفرق يسر ذلك

مسئلة ١١ الاتفاق على استفتاء من عرف بالعلم والعدالة أو رآه منتصبا والناس متفقون على سؤاله وتعلمه وعلى امتناعه في ضده والمختار امتناع من لم يعرف بعلم ولا جهل لنا ان

للاصل عدم العلم وأيضا فان الغالب الجمل فالظاهر أن المجهول من الغالب كدعى الرسالة والشاهد المجهول والراوى المجهول قالوا وامتنع في ذلك لامتنع فحين علم علمه دون عداته لاحتمال كذبه وأجيب بجمع الثانية ولو سلم فالفرق أن الغالب من المسلم المشهور بالعلم والاجتهاد العدة وليس الغالب من الناس الاجتهاد بل العكس

﴿مسئلة﴾ المختار أن المجتهد لا يحتاج الى تجديد النظار اذا تكررت الواقعة وقيل يحتاج لنا انه قد اجتهد والاصل عدم اطلاعه على أمر آخر قالوا يحتمل ان يتغير اجتهاده وأجيب بأن ذلك يوجب تكريره أبدا

﴿مسئلة﴾ المختار جواز خلو الزمان عن مجتهد ومنع من ذلك الخنابلة لنا وامتنع لامتنع لغيره والاصل عدمه وأيضا قال صلى الله عليه وسلم ان الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه ولكن يقبض العلماء حتى اذا لم يبق عالم اتخذا الناس رؤساء جهالا فاستولوا فاقبوا بغير علم فضلوا وأضلوا قالوا لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى يأتى أمر الله وحتى يظهر الدجال وذلك يستأنم العلم وأجيب بان حديثنا أدل على المقصود ولو سلم فيتمارضان فيسلم الاول قالوا لثبته في الدين فرض كفاية واخلف عنه يستأنم اتفاق المسلمين على الباطل وأجيب بأنه فرض كفاية اذا تمكن فاذا فرض موت العلماء لم يمكنه

﴿مسئلة﴾ اختلفوا في جواز اقتناع من ليس بمجتهد بذهب مجتهد فقبيل يجوز وقال أبو الحسين لا يجوز والمختار انه ان كان مطلعا على ما أخذ مجتهدا أهلا للنظر فيها جاز والافلا لنا اجماع المسلمين في كل عصر على قبول مثل ذلك المجوز مطلقا ناقل فلا فرق كالا حديث وأجيب بأن الخلاف ليس في النقل أبو الحسين لو جاز لجاز العاى لانه لم يشل الاعمال عنده ولا عند له كالعالمى

﴿مسئلة﴾ المختار ان القلة عند تعدد المجتهدين أن يقل من شاء وان تفاضلوا وعن أحد وابن سريج يجب عليه النظر في الارجح لنا القطع بأن المفضلين باتفاق في زمان الصحابة وغيرهم كانوا يفتون ويستفتون مع الاشهار والتكرار ولم ينكر أحد فدل على انه جاز وأيضا قال أحنافى كالتجوم باهم اقتديتم اهتديتم واستدل بان العاى لا يمكنه الترجيح لقصوره وأجيب بان ذلك يظهر بالتسامع وبكثرة المستفتين ورجوع العلماء اليه وغير ذلك قالوا قول الحقى للقلد كالدليل للجهنم فكما وجب الترجيح ثم وجب هنا وأجيب بان ذلك لا يقاوم ما ذكرناه وأيضا فالفرق ان العاى يصير عليه الترجيح بخلاف المجتهد قالوا البطن الحاصل من

قول الاعلم أقوى فكان المسير اليه واجبا وأجيب بأنه تقرير للدول في المعنى
 ﴿مسئلة﴾ اذا عمل العاقل بقول مجتهد في حكم فليس له الرجوع عنه الى غيره اتفاقا وأما
 في حكم آخر فالمتأخر جواز لنا القطع بوقوع ذلك في زمان الصحابة وغيرهم ولم ينكروا وأما
 والترمذ مذهبنا كذهب مالك والشافعي وغيرهما فالثانان وقعت حادثة فقلده فيها فليس له
 الرجوع

﴿الترجيح﴾

وهو اقتران الامارة بما يقوى به على معارضها ويجب تقديم الراجح للقطع بان السلف كانوا
 يقدمونه وقد أورد شهادة الاربع مئة اثنين وأجيب بالتزامه أو بأنه ليس كلما يرجح به الدالة
 يرجح به الشهادة ولا تعارض في عقليتين لاستحالة العلم بالتقيضين ولا في عقلي وظني لاستحالة
 العلم والظن بالتقيضين والترجيح يكون في التصديقات بين منقولين أو معقولين أو منقول
 ومعقول الأول في السند وفي المتن وفي المدلول زمن خارج

فالأول يرجح بكثرة الرواة بخلاف الكرخي لبعدها لفظ فيقوى الظن قطعاً بالثقة أو الغفلة
 أو الورع أو العلم أو الضبط أو النحو وبأنه أشهر بأحدها . وبأن يكون معقداً على الذكر
 أو على الحفظ لأعلى نسخة ولا خط . وبما فهمه عمله . وبأن يكون قد عرف أنه لا يرسل
 إلا عن عدل إذا كان امرئ سليم . وأن يكون مباشراً لما تضمنه كرواية أبي رافع أنه صلى الله
 عليه وسلم نكح ميمونة وهو حلال وكان هو السفير بينهما والقابل لنكاحها على رواية
 ابن عباس نكح ميمونة وهو حرام وبأن يكون صاحب القصة كرواية ميمونة تزوجني رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فحسن حلالان . وبأن يكون أقرب عند جماعة كرواية ابن عمر أقر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان تحت ناقته حين لي . وبأن يكون من أكابر الصحابة
 والآخرون أصغرهم لأنه أقرب غالباً لقوله ليلني منكم ذروا لأحلام والنهي ولان شدة
 المحاطة منه أكثر في العادة . وبأن يكون متقدماً للاسلام لإيادته أصالته في الاسلام . وبأن
 يكون مشهور النسب . وبأن يكون غير ملتبس بضعف . وبأن يكون تتحملها بالغوا وبأن
 يكون المركب أكثر أو عدل أو وثق أو بالصرح على مجرد الحكم أو العمل أو الولاية للاحتيال
 ولذلك قدم الحكم على العمل والعمل على الرواية . وبأن يكون متواتراً أو مسنداً الأمر سلا .
 وبأن يكون من مرسلين التابعين على مرسل غيرهم . وبأن يكون أعلى اسناداً . وبأن
 يكون معنعباً على مسند إلى كتاب أو مشهور ولم يذكر . وبأن يكون مسنداً إلى كتاب

المشهور . وبأن يكون مسندا الى كتاب موثوق بصحته كالبخارى ومسلم على مسند الى مالمس مثله كابن داود وبأن يكون بقراءة الشيخ . وبأن يكون مسندا لم يختلف في كونه موقوفا . وبأن يكون راويا لما شافهته على الحجاب كرواية القاسم بن محمد عن عائشة بن برة عتقت وكان زوجها عبد البر رواية غيره عنها انه كان سحر الانهاجمة القاسم . وبأن لا يكون مختلفة على مختلفة . وبأن يكون من مباح منه صلى الله عليه وسلم على غيره او محقق . وبأن يكون سكت عنه مع حضوره على ما سكت عنه مع غيبته . وبأن يكون عن صيقمته على مالمس بصيغته من فهم عنها أو عن فعل . وبأن يكون مما لا نتم به البلوى على ما نتم ان كان خبرا حادوا بان لا يكون وقع لرواية امكان فيه على ما وقع

الثاني المتن يرجح بان يكون نهيا على الامر لانه كدلتهم ان قدرا مطلقين فاحتمال وقوع التحريم أكثر لخروجه في الامر مرة ولان حامل الامر أكثر لان دفع المفسدة أكثر من تحصيل المصلحة . وبأن يكون أمرا على الاباحة للاحتياط وقد رجحت الاباحة بان مدلولها متعده . وبأن الخبر أقوى لامتناع نسخه على رأى . والاباحة على النهي . والمتحد المدلول على المشترك . والاقول احتمالا على الأكثر . والحقيقة على الجواز . والجواز على الجواز . وبأن المصحح أشهر وأقوى . أو ان دليله أرجح . أو ان جهة الجواز أقرب . أو أقل تجوزا . أو ان استعماله أشهر . وفي ترجيح الجواز على المشترك والعكس وجوه تقدمت . ويرجح بالاشهر مطلقا والغوى على الشرعى لعدم التغيير وبعده عن الخلاف بخلاف اللفظ الواحد فان حمله على الشرعى اظهر . وبتعدد جهات الدلالة أو تأكيدها تخوفنا كالحج باطل باطل باطل هو بدلالة المطابقة على الالتزام . ويرجح في دلالة الاقتضاء ما هو الضرورة صدق المتكلم . أو لضرورة وقوع المفوظ عقلا على ما هو لضرورة وقوعه شرعا . ويرجح في دلالة الالباء بما لو لم يكن كذلك كان عبثا أو حشا على غيره لان ظهور اللعب أبعد من ظهور الفناء ونحوها والمراد غيره . ويرجح في دلالة الفهوم مفهوم الموافقة على مفهوم المخالفة للاتفاق عليه وقد رجح العكس بأنه للتأسيس والموافقة للتأكيد ولان الموافقة لا تتم الا بفهم المقصود من الحكم وانه موجود في المسكوت وانه فيه أولى بخلاف المخالفة فكانت أولى وترجح دلالة الاقتضاء على الإشارة لترجيحها بقصد المتكلم وعلى الالباء لترجيحها بتوقف صدق المتكلم أو مدلوله بنطوقه عليه . وعلى المفهوم للخلاف فيه ولكثرة بطلانه . ويرجح الالباء على المفهوم . ويرجح غيره لوضوحه . والخاص على العام وان احقل مجازا نفي التعارض لانه أقوى

دلالة ولا يلزم تعطيله في جميع مدلوله ولان تخصيص العام أكثر من تأويل الخاص . والعام الخاص من وجه . على العام من كل وجه . والعام لم يخص على عام محض . والمقدم وجه على مطلق من كل وجه والمنطوق من كل وجه على ماهو مفهوم من وجه والحقيق من كل وجه على ماهو مجاز من وجه . والعام الشرطي على النكرة المنفية للتعليل فيه . وقد ترجح النكرة لقوتها بعد التخصيص فيها . والشرط على المجموع باللام والمجموع بمن وما على اسم الجنس لكثرة في المعهود . وغير المضطرب على خلافه . والمحل على غيره . والقول على الفضل والمزيد فيه على النقص . والاجتماع على النص لجواز النسخ . واجتماع الصحابة على من بعدهم ثم على الترتيب وذلك انما يمكن في الثاني لانهم أعلى رتبة . والاجماع المصرح بالقول الثالث ولو كان مسبوقا بخلافه على نفيه من الاجماع المأخوذ من انقسام الامة على قولين وان لم يكن مسبوقا بخلافه

المدلول يرجح الخطر على الاباحة للاحتياط كما لو طلق معينة نسبا حرم الجميع ولذلك قال دع ما يربك الى ما لا يربك وقيل بالعكس لما يلزم في الخطر من قوات مقصود الاباحة بالترك مطلقا بخلاف الاباحة فانها لا تستلزم الفعل فيما تحققت فلا يتحقق أولى ولان الاباحة ضمن التخيير الواضح والتصريح عن النهي المحقق . ويرجح الخطر على النذب بما تقدم . والخطر على الوجوب لان الخطر لدفع مفسدة والوجوب لتحصيل مصلحة ودفع المفسدة أهم عند العقلاء . والخطر على الكراهة . والوجوب على النذب والمنصب على النافي بخبر بلال دخل صلى الله عليه وسلم البيت وصلى وخبر أسامة دخل ولم يصل لاشتماله على زيادة علم ولان المنصب يفيد التأسيس فكان أولى وقال عبد الجبار هما سواء لانه أولى بالتأخير ليفيد التأسيس اذ لو قدر تقديمه لكان مقروا ولانه موافق للاصل فيتمارضان والمشتغل على زيادة على الآخر كوجوب الجلدة مع التعريب على الموجب للجلدان في العكس ابطال المنطوق وترجح المفهوم عليه والموجب للدرء على الموجب للجلدان لخطأ في نفي العقوبة أولى منه فيها ولان ما يضر في الحد من المبطلات التزمه في الدرء ويجري فيه ما يجري في الاثبات والنفي والموجب للطلاق والعتق على الموجب للنفي لموافقته للدليل النافي للثب والضعف وقد يرجح العكس لموافقته الدليل المؤسس في محتمل المترجح على النافي ويرجح التنكيب في الوضعي للثواب وقد رجح الآخر لكونه لا يتوقف على فهم ويمكن ويرجح الاخف على الاثقل لقوله وما جعل عليكم في الدين من حرج وقد رجح الآخر لان المصلحة في الاشق اكد وقوله ثوابك على قدر نصبك وما لانهم به البلوى على خلافه

﴿ الترجيح بخارج ﴾

ترجح الموافق من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس أو عقل على خلافه لتأكد الظن ولما يانم من مخالفة دليلين وماعمل بمقتضاه أهل المدينة أو الخلفاء الأربعة أو بعض الأئمة على خلافه وماعمل بمقتضاه العلم وما عنده الأرجح على ما عنده الآخر ويرجح برجح دليل التأويل إذا كانا مؤولين ويرجح بالتعرض للعللة للدلالة من جهتين ولا نه متعلق المعنى فكان أولى لأنه الأغلب وقد رجح العكس لزيادة المشقة في قبوله والثواب عليه ويرجح العام على سبب خاص على العام مطلقاً بالنسبة إلى السبب والعكس بالنسبة إلى غيره ويرجح الخطاب شفاهاً على العام مطلقاً بالنسبة إلى من خوطبوا لأنه أن قيل بنى العزم فواضح وإن قيل به فكأقبله ويرجح ما لا يقبل النسخ أو لم يقل فيه على خلافه ويرجح ما لم يعمل به من العموم في صورة على ما عمل به ولو في صورة وفاة لالجم أولى من التعطيل وقد رجح العكس بأن المعمول به يقوى باعتباره وفاقاً وأجيب بجواز حمل ترجيحه على أمر خارج موقوف في محل النزاع وإن كان بعيداً عن التعطيل واعتراض بأن مخالفة السبر في أنه لو كان أمر خارجي لوقف عليه أيضاً بعيد وأجيب بأن مخالفة السبر لو كان لا يرجح خارجي لوقف عليه بعيداً فيعارضان ويسلم المتقدم ويرجح أحد العامين بأن يكون أمس بالمقصود مثل وأن تجمعوا بين الاختين لأن المقصود الجمية فهما على مثل أو ما ملكت أيمانكم ويرجح بقرينه من الاختياط ويرجح بعيد الصباحي عن النقص كحديث القهقهة في الصلاة لثبوت عدالتهم ويرجح بتفسير الراوي بفعله أو قوله وبذلك السبب في أحدهما زيادة الاهتمام به وبقرائن تأخره عن الآخر كالأول أو الراوي متأخر الإسلام أو كان الحديث بعد استظهار الإسلام أو كان مؤرخاً تاريخ متضيق أو كان أكثر تشديداً لأن غالب التشديدات متأخرة

﴿ المقولان ﴾

أما قياسان أو استدلالان أو منهما فالأول في أصله أو فرعه أو مدلوله أو خارج فالأول يرجح بأن يكون قطعياً وبأن دليله أقوى وبأنه لم يختلف في نسخه أو بأنه على سنن القياس أو بأنه قائم دليل خاص على وجوب تعليقه أو بأنه متفق على تعليقه ولا يخفى ترجيح بعضها على بعض عند التعاليل وترجح عكسه بطرق اثباتها بأن وجودها قطعي أو أغلب على الظن من الأخرى وبأن دليل على قطعي أو أغلب ومأثبات السبر على ما ثبت بالمناسبة لتقصه انتفاء المعارضتها فإن

يرجح بظهور المناسبة لم يقاوم انتفاء المعارضة لاشتراكهما في المناسبة من حيث الجلالة فان رجح
 بظهور العلية عند الخصمين بالناسبة وفي السبجواز كذب وغلط قول بان الكذب من
 العدل والغلط في الوصف الظاهر أبعد من الغلط في المناسبات لخفاها واضطرابها . ويرجح
 بطريق نفي الفارق بين الاصل والفرع في القياسين ، وترجح السببية على الطرد والعكس لان
 الدوران قد يكون مع غير العلة كالأشياء الملازمة للسند وترجح بمعناها في رجح الوصف
 الحقيقي على غير من حكم شرعي وغيره للاتفاق عليه والثبوت على العدمي والباعثة على
 الامارة والمنضبطة على خلافها والمتنطحة على المتعددة والاكثر تعديا على الاقل لكثرة الفائدة
 والمطرودة على المنقرضة والمكسورة والمنعكسة على خلافها وغير المتأخرة على خلافها والمطرودة
 غير المنعكسة على المنعكسة غير المطردة لان الاطراد اكده . ويرجح بكون الضابط فيها جامعا
 للحكمة مانعها على خلافها والناسبة على الشبهة والمناسبة من المقاصد الخمسة الضرورية على
 غيرها والحاجة على العسينية والتكميلية من الضروريات وان كانت تابعة على الحاجة وان
 كانت أصلا ثابت من اعتناء الشرع به حتى ثبت في قليل الخمر ما في كثيره والدينية من الخمسة
 على الاربعه لما ثبت من ان غيرهما مقصود لها وما خلفت الجن والانس الا ليعبدون ولانها سبب
 نيل السعادة الابدية وقد يرجح العكس بان حق الآدي لتضرره مرجح على حق الله لعلاوه
 من الضرر ولذلك فقيم القصاص على قتل الرد عند الاجتماع ورجح مصلحة النفس على
 مصلحة الدين بالتضييق عن المسافر بالقصر وترك الصوم وانجاء الغريق ومصلحة المال بترك
 الجمعة والجماعة لحفظ المال وان قل . وأجيب بأن القصاص حق الله أيضا فقدم لترجحه باجتماع
 الحقين وبأن القصاص متضمن المقصود من حق الله بخلاف الآخرفاته لا يتضمن القصاص
 لفوات التشفي فكان الجمع أولى وأما التضييق فلانه تقديم على حقوق الدين لا على أصله ولان
 الركنين يتقادمان الاربع للشقة وأما الصوم وغيره فلانه لا يغوث مطلقا بل يعبر بالقضاء . وترجح
 مصلحة النفس على الثلاث لان مصلحة النسب انما كانت لبقاء النفس ومصلحة المال كذلك
 ومصلحة العقل تتبع للنفس لغواته بغواتها . وترجح مصلحة النسب على العقل والمال والعقل
 على المال لكونه شرط التكليف . وترجح التكميلات فيها كذلك . وترجح الوصف الذي
 هو نفس العلة حكم الاصل على الوصف الذي هو دليلها والملائمة على الغريبة . ويرجح بقوة
 موجب النقص من وجود مانع أو فوات شرط وضعفه في الآخر أو احتاله وعدمه في الآخر
 ويرجح بكون العلة لازما حيا لها في أصلها على ما لها من احم ويكونها أرجح على مزاحها من

رجحان الأخرى . وترجح مقتضية النفي على المثبتة لتقدمها راجحة أو مساوية ولتأيد هابا للنفي الأصلي وقد رجح العكس للإفادة الشرعية ولأنه ينبغي اعتقاد اختصاص أصل النافية بمعنى إيس في الفرع تقليل المخالفة المثبت وأجيب بأن المقصود بالحكمة وهي حاصله بشيئ الحكم ونفيه على سواء وبأن الاختصاص يعارض بمثله سواء تقليل المخالفة النافي . ويرجح بزيادة الإفضاء إلى المقصود لتوقد المناسبة بإشارتها إلى تعييض المطلوب بمناسبة أو غيرها والعامة على المكلفين على الخاصة . الفرع يرجح بأن يكون الفرع مشاركا لأصله في عين الحكم وعين العلة على الثلاثة للخصوصية وما فيه عين أحدنا على الجنسين وما فيه عين العلة خاصة على عكسه لأنها الأصل في التعدية ويرجح بتأخر الفرع عن أصله على المتقدم لظهور أمره ويرجح بكون العلة في الفرع قطعية وبكون الفرع ثابتا بالنص بجملة لا تفصيلا

﴿ وأما الترجيح بين المتقول والمقول ﴾

فيرجح الخاص بمنطوقه مطلقا والخاص لا بمنطوقه درجات قوى وضعيف ومتوسط فالترجح بحسب ذلك مع درجات مقابله حسب ما يقع للناظر وهو غير منحصر وأما العام مع القياس فقد تقدم

﴿ وأما الترجيح في الحدود السمعية ﴾

فيرجح بالألفاظ الصريحة على التجوز والاستعارة والاشتراك والغشابة والاضطراب والمطابقة والتضمن . ويرجح بكون المعرفة أعرف وبالنافي على العرضي وعمومه على الآخر لزيادة تأييده . وقد رجح العكس للاتفاق عليه . ويرجح بأنه على وفق النقل السمعي وبأن طريق اكتسابه أرجح وبموافقته للوضع اللغوي أو قرب به بعمل المدينة أو الخلفاء الأربعة أو العلماء ولو واحد بكونه نقيض حكم الخطر أو نقيض حكم النفي وبكونه بدرا الحد على مثبته ويترك من الترجيحات في المركبات والحدود أمور لا تنحصر وفيما ذكرنا من إرشاد الباقي والله أعلم بالصواب . . . تم الكتاب والحمد لله أولا وآخرا

وبانتهى بمخطوطة تم الكتاب في ذي الحجة سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة
.. وكان فراغ المقابلة في عصر يوم الخميس الثامن والعشرين
من جمادى الأولى عام سبعة وثلاثين وسبعمائة





Bibliotheca Alexandrina



0426583